

مَقَائِيسُ الْبُلَاغِيَّةِ
فِي
فَصَائِحَةِ الْكَلِمَةِ

دكتور الفهمان محمد أبو سيف

TE: 945516005

لغة
LANGUAGE & LINGUISTICS
اللغة

YEAR 2004 SUB

دكتور الشعلان محمد الوائلي
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

مقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة

الطبعة الأولى
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

مطبعة الأمانة
٢ شارع جديدة بدران شبرا - مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

أما بعد ..

فالكلمة هي اللبنة الأساسية في بناء الأسلوب ، منها يتشكل ، وعليها يقوم ، ومن ثم عنى بها العلماء والأدباء ، وأهتم بها المتكلمون والمؤلفون ، ووضع لها أرباب البيان من المقاييس ما يجعلها خالصة مما يشينها في مادتها أو صورتها أو معناها ، لتكون عماد أسلوب بليغ يقنع العقل ، ويمتص الوجدان .

وقد بدأت مقاييس فصاحة الكلمة بملاحظات ووصايا ، وتطورت على أيدي الأدباء والنقاد الى مبادئ محددة ، وأسس منضبطة ، لا ينبغي لقائل أن يحيد عنها ، حتى لا يفقد كلامه سمة الفصاحة ، التي هي مناط الابانة والافهام .

هذا البحث يرصد المقاييس البلاغية لفصاحة الكلمة في تراث البيهانيين عبر العصور المختلفة ، ويلقى عليها الضوء ، محللا ، ومقارنا ، وناقدا ، وسيقوم على فصلين :

الفصل الأول : يتناول مقاييس فصاحة الكلمة عند المتقدمين ، بدءا من الملاحظات المتفرقة ، وانتهاء بالمقاييس المحددة عند ابن سنان الخفاجي ، الذي تعد دراسته قمة البحث في هذا الموضوع .

والفصل الثانى : يتتبع مقاميس فصاحة الكلمة عند المتأخرين ،
 بداء من البغدادى ، وانتهاء بالخطيب القزوينى وشرح تلخيصه •
 والله أسأل التوفيق والسداد ، والقبول والرفع ، انه نعم المولى
 ونعم النصير •

مكة المكرمة دكتور الشحات محمد عبد الرحمن أبو ستيت

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر
 جامعة أم القرى

فى ١٧/١٢/١٤١١ هـ
 ٢٩/٦/١٩٩١ م

الفصل الأول

فصاحة الكلمة عند المتقدمين

بداية فطرية :

طبع الله العرب على فصاحة التعبير ، وبلاغة القول ، فكان البيان من مفاخرهم ، والطلاقة من مآثرهم • يمدحون بشدة العارضة ، وقوة المنية ، وظهور الحجة ، وثبات الجنان ، وكثرة الويق ، والعلو على الخصم ، ريهجون بخلاف ذلك (١) •

قال زبان بن سبار الفزاري مفتخرا :

وقلنا بلا عى وسسنا بطاقة اذا النار نار الحرب طال اشتعالها
وجعلوا الحصر والعى والعجز من الخرق ، كانت في الجوارح أم
في الألسنة وتعوذوا من ذاك فقال النهر بن تولب :

أعدنى رب من حصر وعى ومن نفس أعالجها علاجا

وضربوا المثل في البيان بسحبان ، والمثل في العى بياقل ، وقال
حميد بن ثور الهلالي :

أتانا ونم يعد له سحبان وائل بياننا وعلمنا بالذي هو قائل
فما زال عنه اللقم حتى كأنه من العى لما أن تكلم بأقل (٢)

وذكر الله عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام هالهم في بلاغة المنطق ، ورجاحة الأحلام ، واللد عند الخصومة فقال تعالى : « فاذا

(١) البيان والتبيين : ١٧٦/١ •

(٢) السابق : ٣/١ - ٦ •

ذهب الخوف سلقوكم بالسنة حداد» (٣) وقال عز وجل : « لتتذرب به قوما إذا » (٤) ، وقال جل شأنه : « ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام » (٥) . كما ذكر الله تعالى خلافة ألسنتهم ، واستمالتهم الأسماع بحسن منطقهم فقال سبحانه : « وان يقولوا تسمع لقوامهم » (٦) ، وقال عز وجل (٧) : « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا » (٨) .

وجدير بهؤلاء القوم وقد اتصفوا بالبلاغة وحسن البيان ، أن يكون لديهم بصر بضروب الكلام ومساكنه ، وقدرة على تمييز جوده ورديئه ، وأن يعملوا على تجويد قولهم ، وتهذيب ألفاظهم ، وانتقاء الملائم منها للمقامات المختلفة .

وهذا ما ثبت لهم ، وأثر عنهم ، وعرفوا به ، ولا أدل على ذلك من تقديم ألفاظ الشاعر حين يرونها غير دقيقة، أو لا تنفى بالمقصود (٩) . ومن تحبيرهم القصائد وتثقيفها، لتظهر في أدق صورة وأبهى حالة . ومن شعرائهم من كان يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريتا ، وزمنا طويلا، يردد فيها نظره ، ويجعل فيها عقله ، ويقلب فيها رأيه ، اتهاما لعقاه ، وتتبعها على نفسه ، فيجعل عقله زماما على رأيه ، ورأيه عيارا على شعره ، أسفاقا على أدبه ، وإحرازا لما خوله الله تعالى من نعمته .

(٣) الأحزاب : ١٩ .

(٤) مريم : ٩٧ .

(٥) البقرة : ٢٠٤ .

(٦) المنافقون : ٤ .

(٧) البقرة : ٢٠٤ .

(٨) البيان والتبيين : ٨/١ ، ٩ .

(٩) ينظر الأغاني : ٣٤٠/٩ .

وكانوا يسمون تلك القصائد : الحوليات ، والمقادات ، والمنقحات ،
والمحكمات ، ليصير قائلها غدلا خفيذا وشاعرا مفلحا (١٠) •

ولم يقتصر التحبير والتعذيب وانتقاء الألفاظ على الشعر ، فقد
كانوا يستعملونه في الخطب ، وما يعدونه من كلام للأمور المهمة ،
فكانوا اذا احتاجوا الى الرأي في معازم التدبير ومهمات الأمور ميثوا
— ذلوا — الكلام في صدورهم ، وقيدوه على أنفسهم ، فاذا قومه الثقافة
وأدخل الكبر ، وقام على الخلاص ، أبرزوه محكما مقحا ، ووصفى من
الأدناس مهذبا (١١) •

وقد نقل الرواة عن العرب من الملاحظات النقدية الشيء الكثير
الذى ينطوى على علم صحيح موافق للقوانين التى وضعها البلغاء بعد
ازدهار علوم العربية (١٢) •

ونزل القرآن الكريم على الرسول صلى الله عليه وسلم بلسان
عربى مبين : ميسر للذكر ، منزه عن التكلف ، فبهرهم ببلاغته ، وسحرهم
ببيانه ، وأعجزهم بنظمه ، وأرشدهم الى مناهج فى القول لم يقفوا
عليها • ودفعهم هذا الى ايمان النظر فيه ، وشدة التأمل له ، والتأسى
به فى ألفاظه وأساليبه ومعانيه • • وكان لهذا أثره البالغ فى تهذيب
لغتهم ، وأحكام أساليبهم ، وتخير معانيهم (١٣) •

تعلموا من القرآن الكريم أن يدققوا فى اختيار الألفاظ التى
يجبرون بها عما فى نفوسهم ، لتدل على المقصود دلالة واضحة
لا غموض فيها ولا قراء •

(١٠) البيان والتبيين : ٩/٢ •

(١١) البيان والتبيين : ١٤/٢ •

(١٢) ينظر منهاج البلغاء : ٣٦ •

(١٣) أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية : ١٢ ، ١٣ •

فقد حث على ألا يستخدم لفظ مكان آخر حسبما يفهم من قوله تعالى : « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » (١٤) ، فهي لا يرى التهاون في استعمال اللفظ ، ولكنه يرى التدقيق فيه ليدل على الحقيقة من غير لبس ولا تمويه . ولما كانت كلمة « راعنا » لها في العبرية معنى مذموم ، نهى المؤمنين عن مخاطبة الرسول صلى الله عليه وسلم بها فقال : « يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا » (١٥) فاقترآن شديد الدقة فيما يختار من لفظ يؤدي به المعنى (١٦) . وقد استفاد المسلمون من هذا النهج القويم .

وأثر فيهم بيان النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب ، ولم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا ، ولا أقصد لفظا ، ولا أعدل وزنا ، ولا أجهل مذهبا ، ولا أكرم مطلبا ، ولا أحسن موقعا ، ولا أسهل مخرجا ، ولا أفصح معنى ، ولا أبين في فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم (١٧) .

وفي أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه كان يعنى أشد العناية بتخير لفظه ، فقد أثر عنه أنه كان يقول : « لا يقوان أحدكم خبثت نفسى ، ولكن ليقل : لقيت نفسى » كراهية أن يضيع المسلم الخبث الى نفسه (١٨) .

ودعا الرسول صلى الله عليه وسلم الى التزام السهولة في الكلام ، وعدم التكلف في النطق ، ونهى عن التشادق والثرثرة فقال : « اياى

(١٤) الحجرات : ١٤ .

(١٥) البقرة : ١٠٤ .

(١٦) من بلاغة القرآن : ٥٧ ، ٥٨ .

(١٧) البيان والتبيين : ١٧/٢ .

(١٨) الحيوان : ١/٣٣٥ ، والبلاغة تطور وتاريخ : ١٤ .

والتشادق» ، وقال : « أبغضكم الى الثرثارون المتشدقون المتفيهقون » ،
وقال : « ان الله تعالى يبغض البليغ من الرجال الذى يتخلل بلسانه
تخلل الباقرة بلسانها » (١٩) •

وعاب صلى الله عليه وسلم سجع الكهان ، لما فيه من تكلف فى
اللفظ ، وتشادق فى النطق (٢٠) • وجانب أصحاب التعقيب ، واستعمل
المبسوط فى موضع البسط ، والمقصود فى موضع القصر ، وهجر الغريب
الوحشى ، ورغب عن الهجين السوقى (٢١) •

وفى كل ما تقدم عنه صلى الله عليه وسلم دعوة واضحة الى اختيار
الكلام السلس ، البعيد عن التكلف والغرابة والسوقية والمعبر عن
المعنى تعبيرا دقيقا ، لا أبس فيه ولا إيهام •

ومضى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على هديه فى احكام
القول ، والتدقيق فى استعمال الكلمة لما لها من خطر عظيم ، وكان عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه ذا حس دقيق بالكلام ومواقفه ، ومال الى
الأحفاد بن قيس لما رأى من رفقه ، وقلة تكلفه • وفضل زهيرا لأنه
كان لا يعاظم فى المنطق ، ولا ينتبع حوشى الكلام • وقد استفاد قدامة
ابن جعفر من هذا ، فجعل من عيوب الألفاظ : الغرابة والحوشية ،
والمعاذلة ، واستشهد بقول عمر بن الخطاب فى ذلك (٢٢) •

وفى العصر الأموى تغيرت الحياة العربية ، وتطورت النظم ،
ونشأت الفرق السياسية والدينية ، واتسع مجال الشعر والخطابة فى

(١٩) البيان والتبيين : ١٣/١ ، ٦٣ ، ٢٧١ ، ٢١/٢ •

وينظر الجامع الصغير : ٧٤/١ •

(٢٠) البيان والتبيين : ٢٨٧/١ •

(٢١) البيان والتبيين : ١٧/٢ • والتعقيب : كالتهجير وهو أن يتكلم

بأقصى قعر فمه •

(٢٢) نقد الشعر : ١٧٢ ، ١٧٦ •

مجالس الخلفاء والأمراء وأقرب المحافل والمناسبات ، ونهضت الخطابة بوجه خاص حتى عاشت عصرها الذهبي ، وبرز خطباء متميزون ، شهروا بالفصاحة وضرب بهم المثل في البلاغة ، ومنهم الأحنف بن قيس الذي دخل على معاوية وأثر فيه بحلاوة بيانه فقال له : لقد أبيت تميم الحكمة مع رقة حواشي الكلام (٢٣) •

ومنهم خطباء الوعظ الذين بلغوا الغاية في روعة البيان ، وفي مقدمتهم غيلان الدهشقي ، والحسن البصري ، وقد كان الأدباء يحفظون كلام الحسن وغيلان حتى يبلغوا ما يريدون من المهارة البيانية (٢٤) • ومن الخطباء زيد بن علي بن الحسين ، وكان لسانا جدلا يجذب الناس بحلاوة لسانه وسهولة منطقته وعذوبته (٢٥) •

ونتيجة للتطور الكبير الذي طرأ على الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية وما صحبه من نهضة علمية ، واتساع مجال القول ، وازدهار الخطابة والشعر ، كثرت الملاحظات النقدية ، ونما النظر في فصاحة الكلام ، وما يلزم لذلك من اختيار الألفاظ ، وتخييصها من التنافر والتكلف ، والحوشي ، والمبتذل لتؤثر في الأسماع والقلوب (٢٦) •

العصر العباسي الأول :

كثرت الملاحظات البلاغية في هذا العصر ، واتسعت لتتناول جوانب الأسلوب ، ومقامات الكلام ، وضوابط البلاغة ، وأدوات البليغ •

(٢٣) البيان والتبيين : ١ / ٥٤ •

(٢٤) البيان والتبيين : ١ / ٢٩٥ ، والبلاغة تطور وتاريخ : ١٥ •

(٢٥) البين والتبيين : ١ / ٥٨ ، والبلاغة تطور وتاريخ : ١٤ •

(٢٦) ينظر البلاغة تطور وتاريخ : ١٥ - ١٨ •

وقد أعدت لذلك أسباب مختلفة ، منها ما يعود إلى تطور النثر والشعر مع تطور الحياة العقلية والحضارية ، ومنها ما يعود إلى نشوء طائفتين من المعلمين غنيت أحدهما باللغة والشعر ، وغنيت الأخرى بالخطابة والمناظرة واحكام الأدلة ودقة التعبير وروعته (٢٧) •

وقد عملت هذه الطوائف المختلفة على تنمية العناية بانتقاء الألفاظ وتهذيبها ، ووضع ضوابط لما يختار منها ، وبرز في هذا المجال على وجه الخصوص الكتاب والمكلمون •

غأما الكتاب فقد كانوا يختارون من الفصحاء البلغاء ، وقد تحولوا بالدوارين العباسية إلى ما يشبه مدرسة نثرية كبيرة ، اذ كانوا يتعهدون من تحت أيديهم من صغار الكتاب ، ويأخذون أنفسهم بالتحقق ثقافة واسعة ، حتى وقفوا على تصارييف الكلام ووجوه استعماله ، وهمزوا بين جيده ورديئه ، ومتبوله ومرذوله ، مما جعل الجاحظ ينوه بهم طويلا (٢٨) فيقول : أما أنا فلم أر قطة أمثل طريقة في البلاغة من الكتاب ، فانهم قد التهمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعرا وحشيا ولا ساقطا سوقيا (٢٩) • ويقول : ورأيت عامتهم لا يقفون الا على الألفاظ المتخيرة ، والمعاني المنتخبة ، وعلى الألفاظ العذبة ، والمخارج السهلة ، والديباجة الكريمة (٣٠) •

ومن هؤلاء الكتاب النابهن يحيى بن جعفر بن يحيى البرمكى الذى وصف بالله أنطق الناس وجمع الندوء ، والتمهل ، والجزالة ، والحلاوة ، وافهما ما يغنيه عن الاعادة (٣١) •

• (٢٧) البلاغة تطور وتاريخ : ١٩

• (٢٨) السابق : ٢١

• (٢٩) البيان والتبيين : ١٣٧/١

• (٣٠) البيان والتبيين : ٢٤/٤

• (٣١) السابق : ١٠٥/١

وسألة ثمامة بن أنرس عن انبيان فأجابه بقوله : أن يكون الاسم يحيط بمعناك ويجلي عن مغزاك ، وتخرجه عن الشركة ، ولا تستعين عايه بطول الفكرة ، والذي لابد منه أن يكون سليما من التكلف ، بعيدا من الصنعة ، بريئا من التعقيد ، غنيا عن التأويل (٣٢) •

فبين في هذه الاجابة الموجزة صفات اللفظ الفصيح الذي ينهض عايه البيان الحسن ، وهى : احاطته بالمعنى ، وكشفه عن المراد ، ودقته في التعبير عن المعنى ، وسلامته من التكلف والتعقيد ، والغموض • ومن هذا النبع الأصل ونظائره استقى البلاغيون ضوابطهم في فصاحة الكلمة •

وأما المتكلمون فقد كانوا يعنون بمسائل البيان والبلاغة ، لاتصالها بما كانوا يتهمون به من الخطابة والمناظرة في مسائل الكلام (٣٣) • وقد بلغ متكلموا المعتزلة شأوا بعيدا في الخطابة والجدل والمناظرة ، واهتموا بتعظيم الناشئة أصول البيان وأسس البلاغة ، مستعينين بثقافتهم الواسعة في الدين واللغة ، والفلسفة والمنطق •

وقد أساد الجاحظ بحسن بيانهم ، وطلاقة لسانهم ، وقرّة حجتهم ، وسعة ثقافتهم ، وقال في وصف ثمامة بن أنرس أحد رءوسهم : ما عامت أنه كان في زمانه قروى ولا بلدى ، كان بلغ من حسن الافهام مع قلة عدد الحروف ، ولا من سهولة المخرج مع السلامة من التكلف ما كان بلغه ، وكان لفظه في وزن اشارته ، ومعناه في طبقة لفظه ، وام يكن لفظه الى سمعك بأسرع من معناه الى قلبك (٣٤) •

(٣٢) البيان والتبيين : ١٠٦/١ •

(٣٣) البلاغة تطور وتاريخ : ٣٢ •

(٣٤) البيان والتبيين : ١١١/١ •

ولا غروا في ذلك، فقد كان لتكلمى المعتزلة أثر جليل في تجلية كثير من المسائل البلاغية ، ومنها ما يتعلق بالألفاظ وفصاحتها ، والمقامات ومراعاتها في الكلام .

وكان بشر بن المعتمر ت ٢١٠ هـ من أوائل الذين دونوا صحفا في البلاغة ، لارشاد الخطباء والمتكلمين ، ونصح الشعراء والمتأدبين ، وتعريفهم بمواصفات الكلام البليغ .

وقد روى الجاحظ في بيانه هذه الصحيفة كاملة ، وجعلها نبراسا يستضيء به في حديثه عن الألفاظ والمقامات (٣٥) .

وقد جاء في صحيفته ما يخص الألفاظ وتجويدها ، مما يعد أصلا لما ذكره البلاغيون في فصاحتها بعد ذلك .

فقد أوصى بأن يكون اللفظ رشيقا عذبا وفخما سهلا . وحذر من استعمالات الوحش فقال : وإياك والتوعر ، فإن التوعر يسلمك الى التعقيد ، والتعقيد هو الذى يستهلك معانيك ، ويشين ألفاظك .

وخير الكلام عنده ما كان وسطا لا غرابة فيه ولا ابتذال ، والبليغ القام هو من يستطيع ببيانه أن يفهم العامة معانى الخاصة ، ويكسوها الألفاظ الواسطة التى لا تطف عن اندهاء . ولا تجفو عن الأكفاء .

والألفاظ عنده منها الكريم وغير الكريم ، ومن أراغ معنى كريما فليلتبس له لفظا كريما ، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف ، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهتجهما (٣٦) .

(٣٥) البيان والتبيين : ١/ ١٣٥ - ١٣٨ .

(٣٦) البيان والتبيين : ١/ ١٣٥ - ١٣٩ .

وهذا يعنى أن يتخير الأديب ألفاظه وتراكيبه ، ويخلصها من التفلز والتثقل ، والغريب المتوعر ، والتعقيد ، ويستعمل منها ما يلائم المقامات ، ويتناسب مع المعانى .

وهذه الاشارات الدقيقة كانت أساسا بنى عليه البلاغيون كلامهم
الفصل فى الفصاحة .

تأليف الكتب :

وفى النصف الأول من القرن الثالث الهجرى بدأ الأدباء والنقاد فى وضع المصنفات التى تؤتم بالأدب والبيان مسجلين فيها ما أثر عن العرب من ملاحظات نقدية ، وما قدمه الخطباء والكتاب من وصايا تعالج بعض مسائل البلاغة ، وتناولوها بالشرح والتعليق ، وأضافوا اليها من ثقافتهم ما يدعمها ويكملها .

ثم تطورت هذه المؤلفات الى دراسات منهجية مختصة بالبلاغة والنقد ، وتتضمن درسا لموضوع الفصاحة والبلاغة ، يشرحون فيه هذين المصطلحين ، ويبينون ما بينهما من فروق ، ويتناولون المقاييس الخاصة بفصاحة اللفظة المفردة ، والألفاظ المؤلفة ، وغير ذلك مما يتصل بهذا الدرس .

وسنعرض فيما يلى للمصنفات التى تناولت فصاحة اللفظة المفردة ، لنقف على هذا الموضوع فيها ، ونجلى جهود أصحابها ، ونبرز المقاييس التى اعتمدها فى فصاحة الكلمة .

الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) :

دون الجاحظ كثيرا مما أثر عن فصحاء العرب من أقوال فى فضل البيان ، والدعوة الى تجديده وتنميته ، وبين سبيلهم فى القول ، ونهجهم

في التعبير ، وساق وصايا المتقدمين في وصف البلاغة ، ونصائحهم في تهذيب الألفاظ وانتقائها ، واهتم بشرحها ، واختار ما راقه منها ، وأضاف إليها من فكره ما رآه لازما في هذا المصنوع ، فنبه بذلك على أسس دقيقة في فصاحة الألفاظ بنى عليها البلاغيين من بعده .
وأهم الجوانب التي تناولها الناجح في هذا يخص فصاحة الألفاظ ما يلي :

١ - اختيار الألفاظ :

أفاض الناجح في الحديث عن الألفاظ والدعوة إلى اختيارها وانتقائها ، لأنها مقدمة عنده في العمل الأدبي : فالمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخفيف اللفظ ، وسهولة المخرج ، وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع ، وجودة النسب (٣٧) .

وتقديمه الألفاظ في العمل الأدبي ، لا يعنى طرحه جانب المعنى ، فمن المعاني والألفاظ يبني العمل الأدبي ، وينبغي أن يختار له أحسن المعاني ، والبأسا أجود الألفاظ .

وإذا كان المعنى شريفا ، والألفاظ بليغا ، وكان صحيح الطبع ، بعيدا من الاستكراه ، ومنزها عن الاختلال ، مصونا عن التكلف ، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة (٣٨) .

ومتى شاكل اللفظ معناه ، وأعرب عن فجواه ، وكان لتلك الحال وفقا ، ولذلك القدر لفظا ، وبخرج من سماجة الاستكراه ، وسلم من فساد التكلف ، كان قمينا بحسن الموضع ، وبانتفاع المستمع . . . ومتى كان اللفظ أيضا كريما في نفسه ، متخيرا من جنسه ، وكان سليما من

(٣٧) الحيوان : ١٣٧/٣ .

(٣٨) البيان والتبيين : ٨٣/١ .

الفضول ، بريئا من التعقيد ، حبيب الى النفوس ، والتحم بالعقول ،
وهشت اليه الاسماع ، وارتاحت له القلوب ، وخف على آسن الرواة ،
وشاع في الآفاق ذكره ، وعظم في الناس خطره (٣٩) •

والبلوغ من استولى على حسن الافهام ، مع قلة عدد الحروف ،
وسهولة المخرج ، والسلامة من التكلف ، وكان لفظه في وزن اشارته ،
ومعناه في طبقة لفظه ، ولم يكن لفظه الى سمعك بأسرع من معناه الى
قلبك (٤٠) •

وليس في خطب السلف الطيب • والأعراب الأقحاح ، ألفاظا
مسخوطة ، ولا معاني مدخولة ، ولا طبعاً رديئاً ، ولا قولاً مستكراً ،
وأكثر ما تجد ذلك في خطب المولدين والمتكفين وأهل الصنعة (٤١) •
ومن ثم يجب على الأديب أن يتخير ألفاظه ، ويتفقد منها ما هو
أحق بالذكر وأولى بالاستعمال ، فان الناس قد يستخفون ألفاظا ،
يستعملونها ، وغيرها أحق بذلك منها (٤٢) •

٢ - البعد عن التناثر :

أوصى الجاحظ البليغ بتجنب الألفاظ التي فيها تناثر وثقل وتكلف
واختيار ما كان منها سهل المخرج خفيفاً على اللسان ، وفي كلامه الذي
سبقناه أنفاً تنبيهات على ذلك ، لأن البيان يحتاج الى تمام الآلة ،
وأحكام الصنعة ، وسهولة المخرج ، وجهارة النطق ، وتكميل الحروف ،
واقامة الوزن (٤٣) •

(٣٩) البيان والتبيين ٧/٢ ، ٨ .

(٤٠) البيان والتبيين : ١١١/١ .

(٤١) السابق : ٨/٢ ، ٩ .

(٤٢) السابق : ٢٠/٢ .

(٤٣) السابق ١٤/١ .

ومن أجل الحاجة إلى حسن البيان واعطاء الحروف حقوقها من الفصاحة رام بعض البلغاء اسقاط بعض الحروف من كلامهم لما يصاحبها من هجنة ببيانهم حتى استقام لهم ذلك على الدوام (٤٤) •

ولاهتمام الجاحظ بحسن البيان وبما يعترى الألفاظ من تنافر وثقل ، تحدث حديثا مفصلا عن عيوب النطق ، ومخارج الحروف ، وما يتلاءم منها وما يتنافر ، وبين أن من الحروف ما لا يقترن في كلمة ، لما يحدث بسبب اقترانها من تنافر وثقل على اللسان فالجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا بتأخير والزاي لا تقارن الظاء ولا النسين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا تأخير (٤٥) وبذلك فتح الباب أمام اللغويين والبلاغيين للحديث عن الحروف ، وتلاؤما ، وتنافرها والأسباب التي تؤدي إلى ذلك •

وأجود الشعر عند الجاحظ ما كان متلاحم الأجزاء سهل المخرج ، وحروف الكلام وأجزاء البيت من الشعر تراها متفقة ، ملساء ولينة المعاطف سهلة ، وتراها مخلفة متباينة ، ومتنافرة مستكرهة ، تشق على اللسان وتكده ، والأحرى تراها سهلة لينة سلسلة النظام خفيفة على اللسان حتى كأن البيت بأسره كلمة واحدة ، وحتى كأن الكلمة بأسرها حرف واحد (٤٦) •

ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر ، وإن كان مجموعة في بيت شعر لم يستطع المنشد اتشادها الا ببعض الاستكراه فمن ذلك قول الشاعر :
وقبر حرب يمكن قنصر وليس قرب قبر حرب قبر (٤٧)

(٤٤) السابق : ١٥/١

(٤٥) البيان والتبيين ١/ ٦٩

(٤٦) البيان والتبيين ١/ ٦٧

(٤٧) السابق : ٦٥/١

وبهذا يتأكد ما قلناه من دعوة الجاحظ الى انتقاء الألفاظ السهلة
السلسة واجتناب المتنافرة الثقيلة .

٣ - تجنب الغرابة والابتذال :

يرى الجاحظ أن ألفاظ البليغ يجب أن تكون وسطا بين الغرابة
والابتذال . فيجتنب الوحشى المتوعر ، والساقط العامى ، وفى ذلك
يقول : وكما لا ينبغى أن يكون اللفظ عاميا ، وساقطا سوقيا ، فكذلك
لا ينبغى أن يكون غريبا وحشيا ، الا أن يكون المتكلم بدويا أعرابيا ،
فان الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس ، كما يفهم السوقى
وطانة السوقى (٤٨) .

والجاحظ حين أوصى باجتنب الساقط والوحشى ، لم ير بأسا
فى استعمال البدوى للغريب ، لأنه لغته التى يفهمها ، ويجرى فيها على
طبعه من غير تكلف ولا تعمل . وقد تأثر البلاغيون من بعده بهذا كما
سنرى فى عرضنا لأرائهم .

وروى الجاحظ بعض ما يروى من كلام غريب جرى على السنة
المتقعرين وعلق عليه بقوله : فان كانوا انما رويوا هذا الكلام لأنه يدل
على فصاحة ، فقد باعده الله من صفة البلاغة والفصاحة ، وان كانوا انما
دونوه فى الكتب ، وتذاكروه فى المجالس لأنه غريب ، فأبيات من شعر
العجاج وشعر الطرماح وأشعار هذيل ، تأتى لهم مع حسن الرصف
على أكثر من ذلك وهذا ليس من أخلاق الكتاب ولا من
آدابهم (٤٩) .

وبهذا بين رأيه فى الوحشى المتوعر ، وحث على اجتنابه لأنه ليس
من سبيل الكتاب ولا من آدابهم .

(٤٨) السابق ١/ ١٤٤ .

(٤٩) السابق ١/ ٢٧٨ .

٤ - جريان اللفظ على العرف العربى :

أشار الجاحظ الى وجوب الالتزام بالعرف العربى واجتناب الملحون والمخالف للصواب ، فقال معلقا على كلام العتাবى فى وصفه البليغ : واعتابى حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ ، لم يعن أن كل من أفهمنا قصده ومعناه بالكلام الملحون : والمعدول عن جهته ، والمصروف عن حقه ، أنه محكوم له بالبلاغة ، وإنما عنى افهامك حاجتك على مجازى كلام العرب انفساء • ومن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل ، جعل الفصاحة واللكنة ، والخطأ والصواب ، والاغلاق والابانة ، والملحون والمعرب ، كله سواء • وكله بياننا ، كيف يكون ذلك كله بياننا ، ولولا طول مخالطة السامع للعجم وسماعه للفاسد من الكلام لما عرفه (٥٠) ••

فبين أن اللفظ ينبغى أن يسلم من اللحن ، والخطأ ، وأن يكون جاريا على كلام العرب الفصحاء ، ونفى أن يكون الخطأ والملحون ، والمغلق ، من قبيل البيان • ولا يصح الحكم على الكلام بالبلاغة استنادا الى الافهام وحده ، فنحن نفهم بحممة الفرس كثيرا من حاجاته ، ونفهم بضغاء السقور كثيرا من ارادته (٥١) •

ومما قدمناه نرى أن الجاحظ تناول أهم المبادئ فى فصاحة الألفاظ ، وهذه المبادئ ظلت تدور على السنة اليلانيين من بعده ، وتتأولوها بالتحليل والتفصيل فى مؤلفاتهم ، كما سنرى خلال مسيرتنا معهم •

• (٥٠) البيان والتبيين ١/١٦١ ، ١٦٢ •

• (٥١) السابق ١/١٦٢ •

قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) :

عرض قدامة في كتابه « نقد الشعر » تنوعات الجودة في اللفظ فذكر أنه لابد أن يكون اللفظ سمحا ، سهل مخارج الحروف من مواضعها ، عليه رونق الفصاحة ، مع الخلو عن البشاعة (٥٢) •

وتحدث عن عيوب اللفظ وهي : أن يكون ملحونا ، وجاريا على غير سبيل الاعراب واللغة ، وأن يركب الشاعر منه ما ليس بمستعمل الا في الفرط ، ولا يتكلم به الا شاذا ، وذلك هو الوحشى الذى مدح عمر بن الخطاب زهيرا بمجانبته له ، وتنكبه اياه ، فقال : كان لا يتبع حوشى الكلام » (٥٣) •

وساق قدامة أمثلة لنوحشى منها قول أبى حازم العكلى فى مطلع قصيدة له :

تذكر سلمى وأهلاسلها فلم أنس والسوق ذو مطرود (٥٤)

والقصيدة تعج بالوحشى المتنوع ، وذكر قدامة كثيرا من أبياتها ، كما ذكر أمثلة أخرى لذلك •

ومن كلام قدامة السابق نرى أنه يجعل اللفظ الجيد ما خلا من تنافر الحروف ، والوحشية ، ومخالفة سبيل الاعراب واللغة • وهذه العيوب سبق أن نبه عليها بشر بن المعتمر والجاحظ •

وبين قدامة أن القدماء يجوز لهم استعمال الوحشى ليس من أجل انه حسن . لكن لأن من شعرائهم من كان أعرابيا قد غلبت عليه العجرفة ، والحاجة أيضا الى الاستشهاد بأشعارهم فى الغريب ، ولأن من كان

(٥٢) نقد الشعر : ٢٨ •

(٥٣) السابق : ١٧٢ •

(٥٤) نقد الشعر : ١٧٣ • وأهلاسلها : تبسمها الخفى • ومطروده :

من طراً عليه الأمر اذا جاءه من حيث لا يعلم •

يأتى منهم بالوحشى لم يكن يأتى به على جهة التطلب له والتكلف لما يستعمله منه ، لكن لعادته وعلى سجية لفظه • فأما أصحاب التكلف لذلك فهم يأتون منه بما ينافر الطبع وينبو عنه السمع (٥٥) •

فأجاز للقدماء استعمال الوحشى لأسباب طبعية فيهم ، فهم أعاب قد عليت عليهم الجفوة ، واستعمالهم النوحشى ليس على جهة التكلف ، واكن يجرون فيه على طبيعتهم وسجيتهم • وقد سبق الجاحظ الى ذلك (٥٦) •

ونأخذ على قدامة جعله الحاجة الى الاستشهاد بأشعار القدماء فى الغريب من أسباب جوازه لهم • فهذا لا ينبغي أن يكون سببا فى جواز استعمال الغريب للقدماء ، لأنهم لم يستعملوه قاصدين ذلك ، والا كان تكلفا ينافر الطبع وينبو عنه السمع ، وقضية الاستشهاد بالغريب جاءت بعد قوله بزمان طويل فلا تجعل من أسباب قوله •

أبو هلال العسكري (ت ٥٢٩٥ هـ) :

لم يحدد أبو هلال شروطا لفصاحة الكلمة ، ولكنه تكلم عن صفات الكلام الجيد فى غير موضع من كتابه ، شارحا لأوصايا الحكماء والبلغاء ، أو موصيا الشعراء والخطباء ، ومن هذه الصفات ما يرجع الى الكلمة ومنها ما يرجع الى الكلام •

فالكلام يحسن بسلاسته ، وسهولته ، ونصاعته ، وتخيره لفظه ، واصابة معناه ، ••• مع قلة ضروراته بل عدمها أصلا حتى لا يكون لها فى الألفاظ أثر (٥٧) •

واذا جمع الكلام العذوبة ، والجزالة ، والسهولة ، والرصانة ،

(٥٥) السابق : ١٧٢ ، ١٧٣ •

(٥٦) ينظر البيان والتبيين : ١٤٤/١ ج

(٥٧) الصناعتين : ٦١ •

مع السلامة والنصاعة ، وأستمل على الرونق والطلاوة ، وسلم من
 خيف ، التأليف ، وبعد عن سماجة التركيب ، وورد على الفهم الثاقب ،
 قبله ولم يردده ، على السمع المصيب ، استوعبه ولم يمجه ، والتفس
 تقبل الأنطيف ، وتنبو عن الغليظ ، وتفتاق من الجاسى البشع ٠٠٠ (٥٨) •
 ومن نتبعنا لما أورده أبو هلال فى الصناعتين بشأن فصاحة
 الكلمة ، نرى أنه أكد على الأمور التالية :

١ - تجنب وحشى الكلام وغريبه واستعمال سلسه وسهله ، فقد
 أخذ أنرواة على زهير قوله :

نقى تقى لم يكثر غنيمة بنهكة ذى القربى ولا بحقنار

فاسبشعوا الحقلد ، وهو السىء الخاق ، وقالوا ليس فى لفظ
 زهير أنكر منه • وساق أبو هلال أمثلة كثيرة للحرشى الذى يجب
 اجتنابه (٥٩) •

وادم الذين يستجيدون الغريب ، ويمدحون الكلام الخشن
 المتوعر ، فقد غاب الجهل على قوم فصاروا يستجيدون الكلام اذا لم
 يقفوا على معناه الا بكذ ، ويستفصحونه اذا وجدوا ألفاظه كزة
 غليظة ، وجاسية غريبة ، ويستحقرون الكلام اذا رأوه سلسا عذبا
 وسهلا حلوا ، ولم يعلموا أن السهل أمتع جانبيا ، وأعز مطلبا ، وهو
 أحسن موقعا ، وأعذب مستمعا ، ولهذا قيل : أجود الكلام السهل
 الممتع (٦٠) •

٢ - تجنب السوقى والمبتذل والمردول (٦١) : فالكلام اذا كان

• (٥٨) السابق : ٦٣ •

• (٥٩) السابق : ٣٦ ، ٥٢ •

• (٦٠) السابق : ٦٦ •

• (٦١) الصناعتين : ٣٧ •

لفظه غثا ، ومعرضه رثا ، كان مردودا ، ولو احتوى على أجل معنى وأنبله ، وأرفعه وأفضله (٦٢) •

وعلى هذا فالكلام المختار ما كان وسطا لا حوشية فيه ولا ابتذال ، فينبغى على البليغ ألا يكون لفظه وحشيا بدويا ، ولا مبتذلا سوقيا ، بل يكون لفظه سهلا جزلا ، لا يشوبه شيء من كلام العامة ، والألفاظ الحشوية (٦٣) •

٣ — تجنب التناثر وصعوبة المخرج ، فعلى البليغ أن يتخير الألفاظ من حروف سهلة المخرج ، لا غلظة فيها ولا جفاء (٦٤) ، فأنفس تقبل اللطيف ، وتنبو عن العايز وتثقل من الجلي البشع (٦٥) •

٤ — تجنب ارتكاب الضرورات • فمن عيوب الألفاظ ارتكاب الضرورات : كما قال المتلمس :

ان تسلكى سبل الأمومة منجدة ما عاش عمرو وما عمرت قابوس
 اراد ما عاش عمرو وما عمر قابوس (٦٦) • فارتكب الضرورة بتأنيث الفعل وهو المذكر • وشدد أبو هلال في الحث على عدم ركوب الضرورات ، لقبجها ، واختلالها بفصاحة الكلام فقال : وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات وان جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، فانها تشين الكلام وتذهب بمائه ، وان استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقبحاتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية ، والبداية هزلة ، وما كان أيضا تنقد عليهم أشعارهم ، ولو قد نقدت ويهرج منها :

(٦٢) السابق : ٧٣ •

(٦٣) السابق : ١٥٥ •

(٦٤) السابق : ٦٦ ، ١٤٧ •

(٦٥) السابق : ٦٣ •

(٦٦) السابق : ١١٤ •

المعيب كما تنقذ على شعراء هذه الأرمنة ويهجر من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها (٦٧) •

فأبو هلال لا يرخص في استعمال الضرورات ، ولو جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، واستعملها القدماء لأسباب :

- أنها تهجن الكلام ، وتعييه ، وتذهب بطلاوته •
- أن القدماء لم يعلموا بقبحها ، ولو علموا ذلك ما وقعوا فيها •
- أن القدماء أصحاب بداية ، والمبتدئ معذور فيما يزل فيه •
- أن أشعار القدماء لم تكن تنقذ في حينها كأشعار المحدثين ، ولو كانت تنقذ عليهم ما ارتكبوها •

ويضرب أبو هلال أمثلة لهذه الضرورات مشير الى ما فيها من مخافة • منها قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

فقال « ألم يأتيك » غلم يجزم •

وقال قعنب بن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى انى أجود لأقوام وان ضنوا

فأظهر التضعيف •

وقال جميل :

إذا جاوز الاثنين سرفانه بنشر وتكثير الوشاة قمين

فقطع ألف الوصل في « اثنين » (٦٨) •

فهذه الضرورات وما يجرى مجراها مكروهة الاستعمال (٦٩) ،

(٦٧) الصنائع : ١٥٦ •

(٦٨) السابق : ١٥٦ ، ١٥٧ •

(٦٩) السابق : ١٥٧ •

وينبغي اجتنابها ومثل هذا وجه المتأخرين الى أن يعتبروا في الكلمة الفصيحة عدم مخالفتها للقياس .

٥ - تجنب مشتركات الأنفاظ التي لا يعرف السامع مرادها .
فلا يكون كمن يريد الابانة عن معنى فيأتى بألفاظ لا تدل عليه
خاصة ، بل تشترك معه خاصة معان آخر ، فلا يعرف السامع أيها أراد .
وربما استبهم الكلام في نوع من هذا الجنس حتى لا يوقف على معناه
الا بالتوهم . ومن ذلك قول أبي نواس :

وخبن ما يخبن من آخر منه وللطابن أمهار

الأمهار هاهنا جمع مهر بفتح الميم من قولهم : من يمهز مهرا ،
والصادر لا تجمع ، ولا يشك سامع هذا الكلام أنه يريد جمع مهر بضم
الميم فيشكل المعنى عليه (٧٠) .

وقد سبق يحيى بن جعفر البرمكى الى الإشارة الى هذا الضابط
في وصفه للبيان حيث بين أن اللفظ ينبغي أن يكون خارجا عن
الشركة (٧١) . وقد بينا ذلك في حديثنا عنه .

على بن خلف الكاتب :

تكلم على بن خلف المتوفى في منتصف القرن الخامس الهجرى عن
فصاحة الأنفاظ ، وذلك في كتابه « مواد البيان » الذى ألفه سنة ٤٣٧ هـ .
فدعا الكاتب الى تخير الألفاظ ، وانتقاء الكلمات خالية من التوهم
والابتذال والتفافر واللحن .

ويرى أن الأشياء التى تخرج الكلام عن أحكام البلاغة تنظم
في ثلاثة أقسام :

(٧٠) الصناعتين : ٣٨ - ٤٠ .

(٧١) ينظر البيان والتبيين : ١٠٦/١ .

قسم يخص الألفاظ • وقسم يخص المعانى • وقسم يخص المركب منهما •

فأما القسم الذى يخص الألفاظ فينقسم ثمانية أنواع :

وهى استعمال الحوشى والمنافر والملحون ، والاستعارتان القبيحة والمعيبة ، والتعقيد ، والتطويل ، والتجميع ، والتكرير ، والمعاظلة ، والتجنيس المعيب •

وأما القسم الذى يخص المعانى فينقسم عشرة أنواع •••• وأما القسم الذى يخص التركيب من الألفاظ والمعانى فأحد عشر نوعا ••• (٧٢) •

وتحدث عن النوع الأول مما يخص الألفاظ وهو : استعمال الحوشى والمنافر والملحون ، فقال : من عيوب الألفاظ أن تكون بشعة مسترخمة قبيحة المخرج ، ثقيلة فى السمع ، حشية وحشية ، منافرة لما جرت به العادة فى الاستعمال ، قد قصد فيها الى التقعر والتعمق ، والتفصاح والتشادق ، أو أن تكون ملحونة معدولا بها عن سبيل الاعراب ، والمذهب الذى بنى عليه الكلام (٧٣) •

فبين أن من عيوب الكأمة : الغرابة والوحشية ، والتنافر والثقل ، ومخالفة ما جرت به العادة فى الاستعمال ، واللحن ومخالفة العرف اللغوى •

والألفاظ عنده على ثلاثة أصرب :

ضرب متوعر حوشى معتاص ، لا يدرك ما يدل عليه حتى يعرب ويفسر ، وهذا واقع فى الأشعار الجاهلية والخطب العربية •

وضرب فصيح جزل سهل ، سافر المطالع ، عذب المشارع ، مطابق للمعاني أصح مطابقة ، دال عليها أقرب دلالة ، وهو الذى تخيره البلغاء لرسائلهم ، واستعملوه فى كتبهم •

وضرب مبتذل سوقى ، ساقط عامى ، وهو ما يقع فى المخاطبات والمكاتبات الدائرة بين العوام الذين لا تتقاد طباعهم الى تأليف الكلام •

وينبغى على البليغ أن يسلك فى الألفاظ مذهب التوسط الذى سلكه من تقدمه من أهل هذه الصناعة ، غانه الاعتدال ولا شئ أفضل من الاعتدال (٧٤) •

فالمختار عنده من ضروب الكلام الثلاثة هو الضرب الوسط ، لأنه مذهب التوسط والاعتدال الذى سلكه البلغاء البارعون فى صناعة الأدب والكتابة ، وقد رسم الطريق الى ذلك وبينه فقال : والطريق الى ذلك إنما هو بتنخل الأسماء وتصارييف الأفعال ومصادرها : لأنها متى اعتدلت مخارجها وتبدل اللسان بها ، ولطفت فى ذواتها ، وكثرت فى استعمال الخاصة ، حسن جرسها فى السمع ، وخفت على النفس ، ومتى كانت متناثرة المخارج ، ثقيلة على اللسان ، مستكرهة فى ذاتها ، أو غريبة فى الاستعمال ، أبتها الطباع ، ومجتها الأسماع ، ودبت عن التأليف (٧٥) •

ومما سقناه من كلام ابن خالف نرى أن فصاحة اللفظة عنده أن تسلم من هذه العيوب :

١ — الوحشية والغرابية •

(٧٤) مواد البيان : ١٠٧-١٠٠

(٧٥) السابق : ١٦٨ ، ١٠٩ •

قدامة بن جعفر (ت ٥٣٧ هـ) :

عرض قدامة في كتابه « نقد الشعر » لنوعت الجودة في اللفظ فذكر أنه لابد أن يكون اللفظ سمحا ، سهل مخارج الحروف من مواضعها ، عليه رونق الفصاحة ، مع الخلو عن البشاعة (٥٢) •

وتحدث عن عيوب اللفظ وهي : أن يكون ملحونا ، وجاريا على غير سبيل الاعراب واللغة ، وأن يركب الشاعر منه ما ليس بمستعمل الا في الفرط ، ولا يتكلم به الا شاذا ، وذلك هو الوحش الذي مدح عمر بن الخطاب زهيرا بمجانبته له ، وتكبه اياه ، فقال : كان لا يتبع حوشى الكلام » (٥٣) •

وساق قدامة أمثلة لالوحش منها قول أبي حازم العكلى في مطلع قصيدة له :

تذكر سلمى وأهلاسا فلم أنس والسوق ذو مطرؤه (٥٤)

والقصيدة تعج بالوحش المتنوع ، وذكر قدامة كثيرا من أبياتها ، كما ذكر أمثلة أخرى لذلك •

ومن كلام قدامة السابق نرى أنه يجعل اللفظ الجيد ما خلا من تنافر الحروف ، والحرشية ، ومخالفة سبيل الاعراب واللغة • وهذه العيوب سبق أن نبه عليها بشر بن المعتمر والجاحظ •

وبين قدامة أن القدماء يجوز لهم استعمال الوحش ليس من أجل أنه حسن ، لكن لأن من شعرائهم من كان أعربيا قد غلبت عليه العجرفة ، وللاحتاجة أيضا الى الاستشهاد بأشعارهم في الغريب ، ولأن من كان

(٥٢) نقد الشعر : ٢٨ •

(٥٣) السابق : ١٧٢ •

(٥٤) نقد الشعر : ١٧٣ • وأهلاسا : تبسمها الخفى • ومطرؤه :

من طرأ عليه الأمر اذا جاءه من حيث لا يعلم •

وقد بدأ ابن سنان حديثه عن الفصاحة ببيان معناها اللغوى وهو : الظهور والبيان ، وأورد الشواهد الدالة على ذلك ، ثم تطرق الى الفرق بين الفصاحة والبلاغة فقال : الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون الا وصفا للألفاظ مع المعانى • فلا يقال فى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وان قيل فيها فصيحة • وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغ ، كالذى يقع فيه الاسهاب فى غير موضعه (٧٩) •

فالفصاحة عنده وصف للألفاظ مجردة عن معانيها التركيبية، وتوصف بها الكلمة والكلام ، والبلاغة وصف للألفاظ مع المعانى التركيبية التى يقع فيها التفاضل ، ومن ثم لا تقع الا وصفا للكلام ، ولا تكون وصفا للكلمة المفردة • والكلام البليغ لابد أن يستوفى شروط الفصاحة، ومن ثم لا يكون الكلام البليغ الا فصيحاً أما الكلام الفصيح فيمكن أن يكون غير بليغ كالكلام الذى فيه أسهاب وتطويل ، فهو وإن كان فصيحاً الا أنه غير بليغ ، لعدم مطابقته للمقام الذى يتطلبه •

وقد تأثر ابن الأثير والخطيب القزوينى بهذا الفرق الذى ذكره ابن سنان كما سنرى بعد ذلك •

وقد ذكر ابن سنان لفصاحة اللفظة المفردة شروطاً ثمانية وفصل الحديث فى كل منها •

الشرط الأول : أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج ••• وعلة هذا أن الحروف التى هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك فى أن الألوان المتباينة اذا جمعت كانت فى المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض

مع السواد أحسن منه مع الصفرة ، لقرب ما بينه وبين الأصفر ،
وبعد ما بينه وبين الأسود ، وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة ،
لا يحدث النزاع فيه ، فالعلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف
المتباعدة كالعلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة (٨٠) .

والتأليف من الحروف المتباعدة كثير ، وجل كلام العرب عليه ،
أما التأليف من الحروف المتقاربة ، فمثاله لفظ « المعخع » ، ولحروف
الحلق مزية في القبح إذا كان التأليف منها فقط ، وأنت تدرك هذا
وتستقيحه . كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان ، وبعض النغم
من الأصوات (٨١) .

وتأليف الحروف ثلاثة أقسام : الأول : تأليف الحروف المتباعدة
وهو الأحسن المختار ، والثاني : تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو
يلى هذا انقسم في الحسن ، والثالث : تأليف الحروف المتجاورة ،
وهو ، ما قليل في كلامهم ، أو منبوذ رأسا ، وذلك لصعوبة الكلمات
التي تتقارب مخارج حروفها ، وظهور الكلفة حال التافظ بها ، ومن
ثم فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة
واحدة ، لحزونة ذلك على ألسنتهم وثقله ، ومن الحروف التي لم
يتركب في كلامهم بعضها مع بعض : الصاد والسين والزاي ، فليس في
كلام العرب مثل : سس ، ولا صص ، ولا سز ، ولا زس ، ولا زص ،
ولا صز (٨٢) .

فبين أن أول الشروط في فصاحة الكلمة أن تؤلف من حروف
متباعدة المخارج ، لأن تقارب المخارج يؤدي إلى الثقل ، وقاس

(٨٠) سر الفصاحة : ٥٤ .

(٨١) سر الفصاحة : ٥٥ .

(٨٢) السابق : ٤٨ ، ٤٩ .

تباعده مخارج الحروف وتقاربها على تباين الألوان المجتمعة وتقاربها، وهو في نظري قياس غير دقيق، لأن الألوان المتباعدة لا يحسن اجتماعها في كل الأحوال، وأهل الفن يستحسنون الألوان المتقاربة لانتاسبة، التي ليس بينها تفاوت كبير، فهذا التفاوت يقبح في العين لما يصاحبه من انتقال مفاجئ يبهرها، ويقلل التركيز، فلا تستمتع العين بالألوان •

وقد اعترض ابن الأثير على هذا القياس، وقال: إذا كان الخفاجي قاس حاسة السمع على حاسة البصر للتناسب بين الحواس، فإن القياس يستقيم لو توقف عرفان جودة اللفظة على سماع أصوات مخارجها، كما يتوقف في عرفان حسن الألوان على إبصارها ورؤيتها، وإنما قد يعلم جودة اللفظة، ويعرف حسن تركيبها من غير أن يسمع لها صوت، وذلك بالتأمل في الكلام المكتوب • والعلة التي يمكن ذكرها في ذلك: أن الفائدة في الأشياء المركبة، إنما هي اختلاف أجزائها، وتباين مفرداتها، ليؤثر التركيب عند ذلك شيئاً لم يكن، أما حسناً وأما قبحاً، فأما إذا كانت أجزاؤها مشابهة بعضها البعض، فإنه لا يكون لتركيبها حينئذ كبير فائدة • وحيث كانت في الحال في الأشياء المركبة كذلك، قسنا عليه تركيب مخارج الحروف، فمتى كانت الكلمة مركبة من حروف متباعدة المخارج أثر التركيب فيها أثراً حسناً في الغالب، ومتى كانت الكلمة مركبة من حروف متقاربة المخارج جاءت بخلاف ذلك في الغالب أيضاً (٨٣) •

وتد اعترض «الطوفي» على ابن الأثير في رده لكلام ابن سنان، وقال أنه أما لم يصل إلى مغزى كلامه، أو أنه عائد له ليفسد قوله ويصحح قول نفسه... وقياس بعض الحواس على بعض وإن لم

يكن لازماً ، لكنه مناسب مناسبة قوية ، ومجرد المناسبة كاف في هذا العلم . اذ ليس من العقلية انقطاعية حتى يعتبر فيه الزوم القاطع . ولا نسلم ادراك جودة اللفظ بدون سماعه ، وانما يدرك جودة معناه ، لأن آلة ادراكه العقل ، فاشتبه عاينه أحد الادراكين بالآخر (٨٤) .

ثم بين الطوفى أن توجيه الحفاجى مبنى على قاعدة لطيفة ، وهى أن الحواس الخمس بمنزلة الجواسيس للنفس ، يلقى إليها ما تدركه ، وقد علمنا بالطبع أن النفس ترتاح للأخبار المستغربة المتباينة ، وتملج الكلام المعاد ... ولاشك أن الحروف المتقاربة في معنى المعادة المتماثلة ، ولهذا وقع الادغام في المتماثلين ، والمتقاربين ، فثبت أن السمع والنفس تجافيان متقاربين الحروف وتملانه ، كما يهلان تكرار الحرف الواحد من المخرج الواحد ، لما في ذلك من ثقل التلفظ (٨٥) .

وقد سبق ابن جنى الى بيان أن الحرفين اذا تقاربا في مخرجيهما قبح اجتماعهما ، ولاسيما حروف الحلق (٨٦) . وبين أن العرب يستحسنون تركيب ما تباعدت مخارجه من الحروف ، نحو الهمزة والنون ، والحاء والباء مثل : أن ، ونأى ، وحب ، وبح ، ويستقبحون تركيب ما تقارب من الحروف ، وذلك نحو : طس ، وسم ، وطث ، وٹط ، ويؤثرون في الحرمين المتباعدين أن يقربوا أحدهما من صاحبه ، ويدنوه إليه ، وذلك نحو قولهم في سويق : صويق ، وفي السوق : الصوق ... ونحو ذلك مما أدنى فيه الصوتان أحدهما من الآخر (٨٧) . ويفهم من كلامه أن المستحسن عندهم ما توسطت مخارجه بين اقرب والبعد ، فأم تكن شديدة القرب ، ولا شديدة البعد .

(٨٤) الأكسير : ٧٣ ، ٧٤ .

(٨٥) السابق : ٧٥ .

(٨٦) سر صناعة الاعراب : ٧٥/١ .

(٨٧) الخصائص : ٢٢٧/٢ .

وقد بين اليرمانى أن انتقافير يرجع الى تقارب مخارج الحروف أو تباعدها بعدا شديدا ، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد ، وذلك لأنه اذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر ، واذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد ، لأنه بمنزلة رفع اللسان وريده الى مكان ، وكلاهما صعب على اللسان ، والسهولة في ذلك في الاعتدال (٨٨) .

واعترض عليه الخفاجى في ذلك ، لأنه يرى أن قرب المخارج سبب في انتقافير ، لا بعد المخارج ، واستدل على صحة رأيه بوجود كلمات مبنية من حروف شديدة التباعد ، ولا تنافر فيها مثل « أُم » ، « فالحزمة من أقصى الحق ، والليم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما ، وكذلك « أم » و « أو » ، ولو كان بعد المخارج يوجب ثقلا لكانت هذه الكلمات وما أشبهها متنافرة (٨٩) .

وحجة ابن سنان واهية ، ويمكن بواسطتها إسقاط ما ذهب اليه ابن سنان نفسه من أن تقارب المخارج سبب في الانتقافير ، اذ توجد كلمات حروفها متقاربة المخارج ولا تنافر فيها ، كما في « جيش وشجى » فالجيم والياء والشين مخارجها متقاربة ، ويطلق على ثلاثتها « الشجرية » ومع ذلك لا تنافر في الكلمتين المكونتين منها .

وعلى هذا نرى أن الذوق هو الذى يحكم بالانتقافير أو انتلاؤم ، وأن كل ما فيه تنافر تكون حروفه متقاربة المخارج أو متباعدة ، وليس كل ما كان قريب المخارج أو متباعدها يكون من المتنافر . والحكم بالانتقافير اعتمادا على قرب المخارج أو تباعدها حكم مبنى على الغالب .

الشرط الثانى : أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسنا ومزية على غيرها ، وإن تساويا . في التأليف من الجروف المتباعدة ، كما أنك

• (٨٨) التكت : ٥٨ •

• (٨٩) سر الفصاحة : ٩١ •

تجد لبعض النغم والألوان حسنا يتصور في النفس ، ويدرك بالبعد والسمع دون غيره مما هو من جنسه •

ومثاله في الحروف : « ع ذ ب » فان السامع يجد لقولهم : « العذيب » اسم موضع ، و « عذبية » اسم امرأة ، و « عذب » و « عذاب » و « عذبات » مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف ، وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قدمت الذال ، أو الباء ، لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال ، لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير •

وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصنا ، أو فطنا ، أحسن من تسميته عسلوجا ، وأن أغصان البان أحسن من عساليح الشوحط في السمع (٩٠) •

فالشرط الثاني عند ابن سنان مرجعه الى السمع ، الذي يجدها قبولا لبعض الألفاظ دون بعض ، وإن تساوت في كونها مؤلفة من حروف متباعدة المخارج •

ويرى الخفاجي أن استحسان السمع أو استهجانته لبعض الألفاظ ، صفة لا تعرف لها علة ولا سبب ، سوى أن اللفظة جاءت مؤلفة على نمط خاص ، ينقى لدى السمع استحسانا أو استهجانا • وهذا مقيس على النغم والألوان ، حيث يفضل المزاج بعضها على الآخر الذي هو من جنسه •

ومثل ابن سنان لما يذكره في السمع بقول أبي الطيب :

مبارك الاسم أعز القب كريم الجرشي شريف النسب

ففى لفظ « الجرشى » أى النفس ، ثقل يكرهه السمع ، وينبوا عنه ، ومثله ما فى قول زهير :

تقى نقى لم يكثر غنيمته بنكهة ذى قربى ولا بحقلد
فالحقلد — أى البخيل الضيق — كلمة توفى على قبح « الجرشى »
وتريد عايبها (٩١) •

ويرى محمد بن على أنجرجائى أن المزية فى نحو : عذب ، وغصن ،
وفواح ، معللة بعلتين :

الأولى : أن كل واحد مركب أعدك تركيب ، وهو الثلاثى ساكن
الأوسط ، حرف للابتداء به ، وحرف للأعراب والوقوف عايبه ،
وحرف للفصل بينهما ، ولا يحتاج الفاصل الى حركة •

والثانية : أن كل واحد مركب من حروف متباعدة فى المخرج ،
مرتبة فيه على سمت واحد ، وحركة واحدة للآلة ، فان العين من أسفل
المخارج وهو الحلق ، والذال من أوسطها والباء من أعلاها ، وكذلك
الغصن ، وأما فوج : فترتيب حروفه فى المخرج بالعكس ، فان الفاء
من أعلى المخارج ، والواو من أوسطها ، والحاء من أسفلها ، ولو قدم
الذال على العين فى عذب ، وقيل : ذعب ، احتاجت الآلة الى حركتين :
حركة من أوسط المخارج الى أسفلها ، وحركة من أسفلها الى أعلاها ،
ولذلك تثقل ، ولا يكون له ذلك القبول فى السمع ، وكذلك القول فى
غصن وفوح (٩٢) •

وهذه تأملات صوتية دقيقة تجلّى مزايا الكلمات ، وأسرار حسناتها
والبلاغيون فى ميسر الحاجة اليها •

وفي نظرنا أن استحسان السمع أو استهجانها للفظ يرجع الى صفات في اللفظ تؤدي الى ذلك ، ككون اللفظ متلائما أو متنافرا ، مألوفا أو وحشيا ، ونحو ذلك • ومن ثم فجعل استحسان السمع للفظ من شروط الفصاحة لا محل له مع وجود الشروط الأخرى •

الشرط الثالث : أن تكون الكلمة غير متنوعة ولا وخشية ، وقد نسب هذا القول الى الجاحظ • ومثل للوحشية بأثلة كثيرة منها قول أبي تمام :

أقد طلعت في وجه مصر بوجهه بلا طائر سعد ولا طائر كهل

فان كهلا ههنا من غريب اللغة ، وقد روى أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة ، وقيل انها بمعنى الضخم ، وكهل لفظة ليست بقبيحة التأليف لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي •

ومنها ما روى عن علقمة النحوي من قوله : ما لكم تتكاثرون على تكاثركم علي ذي جنة ؟ افرنقموا عني • فان تتكاثرون وافرنقموا وحشى ، وقد جمع العلتين بقبح التأليف الذي يمجس السمع والتعذر (٩٣) والمقصود بقبح التأليف ما عرف عند البلاغيين المتأخرين بتناثر الحروف وقد احترز عنه ابن سنان بالشرط الأول •

ومنها قول النعاج :

وفاحما ومرسنا مسرجا

فان المرسن اللفظ ، والمرج لا يعرف ، حتى تخرج له أنه أراد بالمرج المحدد ، من قولهم للسيف : المريجيات ، منسوبة الى قين يعرف بسرج ، وهذا القصد على ما تراه وحشى غريب (٩٤) •

(٩٣) سر الفصاحة ٥٦ ، ٥٧ •

(٩٤) السابق : ٦٠ •

وضرب الخفاجى أمثلة كثيرة مما وقع فيه الشعراء من استعمال الحوشى والمتوعر ، مؤكداً على أن الفصاحة هى الظهور والبيان ، وليست الغموض والخفاء (٩٥) •

وختم حديثه فى هذا الشرط ببيان أن البدوى صاحب الطبع فى هذا الفن أعذر من القروى المتكلف ، لأن القروى لا يعرف الحوشى إلا بعد البحث والطلب ، وتجشّم الغناء فى التصفّح ، وعلى قدر ذلك يجب لومه والانكار عليه (٩٦) • وقد سبق الجاحظ الى بيان ذلك فقال : لا ينبغي أن يكون اللفظ غريباً وحشياً إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعزانياً ، فإن الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس ، كما يفهم السوقى برطانة السوقى (٩٧) •

ومما يدخل فى الغرابة لأنه يسبب غموض الكلام على السامع ، الأسماء المشتركة كالصدى الذى هو العطش والطائر والصوت الحادث فى بعض الأجسام ، فمثل هذا لا يحسن إلا إذا كان فى الكلام دليلاً على المقصود ، مثل قول أبى الطيب :

ودع كل صوت دون صوتى فإننى أنا الطائر المحكى والآخر الصدى

فإن الصدى هنا لا يشكل بالصدى الذى هو العطش ، ولا يسبق ذلك الى فهم أحد من السامعين ، فأما أن كان ذلك فى موضع يشكل فليس بموافق للفصاحة (٩٨) •

الشرط الرابع : أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية ، ونسب هذا الى الجاحظ ، وذكر أمثلة للعامى الساقط منها قول أبى تمام :

(٩٥) السابق : ٦١ •

(٩٦) السابق : ٦٣ •

(٩٧) البيان والتبيين : ١/١٤٤ •

(٩٨) سر الفصاحة : ٢١٥ •

جائيت والموت مبد حر صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجل.

فان « تفرعن » مشتق من اسم فرعون وهو من ألفاظ العامة ، وعادتهم أن يقولوا تفرعن فلان اذا وصفوه بالجبرية .

ومنها قول ابن نباته :

أقام قوام الدين زيغ قناتة وأنضج كى الجرح وهو فطير

فتأمل لفظة « فطير » تجدها عامية مبتذلة ، وان كانت وقعت هنا موقعا لو كانت فصيحة هجنها ، وأذهب طلاوتها (٩٩) .

وساق الخفاجي أمثلة كثيرة للعامى المبتذل ، واحتد في لوم الشعراء على استعماله مع أنه لا يتعذر عليهم تبديله بالفصيح ، ويرى أن الأولى طرح البيت كله ، بل والقصيدة كلها ان لم يكن الشاعر قادرا على تبديل كلمة في بيت من شعره (١٠٠) .

ونلاحظ أن الخفاجي نسب هذا الشرط والذي قبله الى الجاحظ فقد نبه على ذلك ومن كلامه : وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا وساقطا سرقيا ، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا (١٠١) . وهذا مما تأثر فيه الجاحظ ببشر بن المعتز في صحيفته حيث حذر من التوعر ، فان التوعر يلام الى التعقيد الذين يستهلك المعاني ويشوش الألفاظ ، وحث البليغ على أن يكسو معانيه الألفاظ الواسطة التي لا تظلف عن اندهام ، ولا تجفو عن الأكفاء (١٠٢) .

(٩٩) سر الفصاحة : ٦٣ ، ٦٤ .

(١٠٠) السابق : ٦٥ .

(١٠١) البيان والتبيين ١/ ١٤٤ .

(١٠٢) البيان والتبيين : ١/ ١٣٥ ، ١٣٦ .

الشرط الخامس : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربى .
الصحيح غير شاذ ، ويدخل فى هذا كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده
علماء النحى ، من التصرف الفاسد فى الكلمة (١٠٣) .

وذكر ابن سنان أشكالا متعددة لهذا الفساد هى :

(أ) أن تكون اللفظة غير عربية ، كما فى قول أبى الشيبى :

وجناح مقصوص تحيف ريشه ريب الزمان تحيف المقراض .

فقد أنكروا عليه كلمة « المقراض » وقالوا لئيست من كلام
العرب (١٠٤) .

(ب) أن يعبر بالكلمة عن غير ما وضعت له فى عرف اللغة كما
فى قول أبى تمام :

حلت محل البكر من معطى وقد زفت من المعطى زفاف الأيم

موضع الأيم مكان الثيب وليس الأمر كذلك فى كلام العرب ،
انما الأيم التى لا زوج لها ، بكرا كانت أو ثيبا . قال الله عز وجل :
« وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم » وليس
مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبكار ، وانما يريد النساء
اللولواتى لا أزواج لهن (١٠٥) .

(ج) أن يكون فى الكلمة حذف ، كما قال رؤية :

قواطنا مكة من ورق الحمما

يريد : الحمام . وكما قال النجاشى :

هلست بآتبته ولا استطيعه ولاك إسقبنى أن كان مأوك ذا فضل

يريد : ولكن اسقنى (١٠٦) •

(د) أن يكون في الكلمة زيادة ، وذلك كأن تشبع الحركة فيها .
فتصير حرفا كما في قول ابن هرمة :

وأنت على الغواية حين ترمى وعن عيب الرجال بمنزاح

يريد : بمنزح • ، وكما في قول الفرزدق :

تتفى يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف

يريد : الدراهم والصياريف (١٠٧) •

(هـ) أن تورد الكلمة على الوجه الشاذ القليل • كما في قول

ابن جني

متحيرين فباغت متعجب مما يرى أو ناظر متأدل

نقوله : « باغت » لغة رديئة شاذة ، والعربي المستعمل : بهت

الرجل يبهت فهو بهوت • ، وكما في قول المتنبي .

وإذا الفتى طرح الكلام معرضا في مجاس أخذ الكلام للذعنا

فان « اللذ » في « اندى » لغة شاذة قليلة (١٠٨) •

(و) أن تكون الكلمة على خلاف الصيغة الصحيحة في الجمع

أو غيره ، كما في قول الطرماح :

وأكره أن يعيب على قومي هجاي الأزدلين ذوى الحنات

فجمع « احنة » على غير الجمع الصحيح ، لأنها احنة واحد ،

ولا يقال : حنات (١٠٩) •

(٢٠٦) السابق : ٦٩ •

(١٠٨، ١٠٧) السابق : ٧٠ ، ٧١ •

(١٠٩، ١١٠، ١١١) ستر الفصاحة : ٧٣ •

(ز) أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره كما في قول الشاعر :
لها أشاير من لحم متمرمة من الثعالي ووخز من أرائيها
يريد : من الثعالب وأرائبها (١١٠) •

(ح) اظهار التضعيف في الكلمة ، كما في قول قنعب بن ضمرة :
مهلا أعاذك قد جريت من خلفي أنى أجواد لأقوام وان ضفنفوا (١١١)
يريد : ضنفوا ، ففك الادغام •
فهذه الألوان من المذالقات تؤدي الى عدم فصاحة الكلمة ،
لأنها تكون غير جارية على العرف العربي الصحيح •

وهناك ألوان أخرى من المذالقات لا تؤثر في فصاحة الكلمة تأثيرا
كبيرا ، ولكن ابن سنان يؤثر صيانة الكلمة عنها ، لأن الفصاحة تنبئ
عن اختيار الكلمة وحسنها وطلاوتها ، وهذه الأمور صفات نقص
فيها ، فيجب اطراحها (١١٢) •

ومن هذه الأمور : صرف مالا ينصرف ، ومتع الصرف مما
ينصرف ، وقصر المهدود ، ومد المقصور ، وحذف الاثواب للضرورة ،
وتأنيث المذكر على بعض التأويل ، وتذكير المؤنث • وما جرى
مجرى ذلك مما يعده اللغويون من الضرورات الشعرية (١١٣) •

وبين الخفاجي أن هذه الضرورات يختلف قبحها في بعض المواضع
دون بعض ، على قدر التأويل فيه وحكمه (١١٤) • وهذا يعني أن
الضرورة اذا اشتدت الحاجة اليها ، وكان لها مخرج وتأويل قلت درجة
قبحها ، وكانت مستساغة ، أما اذا جاءت على خلاف ذلك كانت قبيحة •

(١١٢) السابق : ٧٤ •

(١١٣) ينظر السابق : ٧٣ •

(١١٤) سر الفصاحة : ٧٤ •

وقال السبكي : أطلق الخفاجي أن صرف المتصرف وعكسه في
الضرورة مغل بالافصاحة (١١٥) ، وهذا غير دقيق ، فكلام الخفاجي
واضح في أن هذه الضرورات لا تؤثر كثيرا في فصاحة الكلمة ، وإن كان
يؤثر صيانة الكلام عنها .

ولا شك في أن الخفاجي استفاد في هذا الشرط من أبي هلال
المعسكري الذي سبق الى اعتباره في فصاحة الكلمة ، وضرب أمثلة
لبعض الضرورات ، ومنها ما ذكره الخفاجي في أمثله (١١٦) .

الشرط السادس : ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر
يكره ذكره ، فإذا أوردت وعى غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت ،
وإن كملت فيها الصفات السابقة . ومثال هذا قول عروة بن الورد :

فلت لفوم في الكنيف تروحووا عشية بتنا عند ماوان رزح

والكنيف أصله السائر ، غير أنه استعمل في الآبار التي تستر
الحدث وتسهر بها . ومن ثم فاستعمل في هذا اللفظ مكروه ، وإن كان
لا يقصد به هذا المعنى (١١٧) .

ومنه قول الشريف الرضى :

سلام على الأطلال لا عن جنابة ولكن يأسا حين لم يبق مطمع

فإن « جنابة » هنا لفظة غير مرضية للوجه المذكور ، وإن كانت
لولا ذلك غصيبة مختارة لخلوها من العيوب غيره (١١٨) .

ومنه قول الشريف الرضى رحمه الله :

(١١٥) عروس الأفراح : ٨٩/١ .

(١١٦) الصناعتين : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(١١٧) سر الفصاحة : ٧٥ .

(١١٨) السابق : ٧٧ .

اعزز على بأن أراك وقد خذت من جانبك مقاعد المراد
فايراد مقاعد في هذا البيت صحيح ، الا أنه موافق لما يكره
ذكره في مثل هذا الشأن لا سيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته
اليهم وهم المراد ، ولو تفرد كان الأمر فيه سهلاً ، فأما اضافته الى
ما ذكره ففيها قبح لا خفاء فيه (١١٩) •

ويعذر الخفاجي المتقدمين كعروة بن الورد ، وعمرو بن معد
يكرب ، وغيرهما ، في استعمال بعض هذه الألفاظ ، لجواز أن يكون
الاستعمال المكروه للكلمة حدث بعدهم (١٢٠) •

ومما يمكن ادخاله في هذا الشرط وان كان لا يلاحظ الا في التأليف
ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم ، ولا في الذم بالألفاظ
المعروفة للمدح ، بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ الثلاثة بذلك
الغرض •

ومن هنا عيب قول أبي نواس :

جاد بالأموال حتى حسبه الناس حمقا

وقول أبي تمام :

ما زال يهذى بالمكارم دائماً حتى ظننا أنه محموم

لأن الحمق ، ويهذى ، ومحوم ، من الألفاظ التي تستعمل في
الذم ، وليست من ألفاظ المدح (١٢١) •

الشرط السابع : أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف ،
فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه
من وجوه الفصاحة •

(١١٩) السابق : ٧٥ ، ٧٦ •

(١٢٠) السابق : ٧٥ ، ٧٧ •

(١٢١) سر الفصاحة : ١٥٣ ، ١٥٤ •

ومن هذا قول أبى تمام :

فلاذربيجان اختيال بهـدما
كانت معرس عبـرة وتكال
سمجت ونبـها على استسماجها
ما حولها من نضرة وجمال

فقوله « فلاذربيجان » كلمة رديئة اطولها وكثرة حروفها ، وهى غير عربية ، ولكن هذا وجه قبـحها ، وكذلك قوله « استسماجها » ردىء لكثرة الحروف ، وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد فى الألفاظ الى الشاذ الفادر .

ومن هذا قول المتنبى :

ان الكريم بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها
« فسويداواتها » كلمة طويلة جدا ، ولذلك لا أختارها (١٢٢) .

الشرط الثامن : أن تكون الكلمة مصغرة فى موضع عبر بها فيه عن شئ لطيف أو خفى أو قليل أو ما يجرى مجرى ذلك ، فان صغرت فى موضع التعظيم وزحوه كانت غير فصيحة . وعلى هذا استحسـن ابن سنان التصغير فى قول الشريف الرضى :

يولع اطل بردينا وقد نسـمت رويحة افجر بين الضال والسلم
لان الريح المقصودة هنا النسيم وهو ضعيف ، ومن ثم حسنت العبارة عنه بالتصغير ، وكان للكلمة طلاوة وعذوبة .

كما استقبح التصغير فى قول أبى الطيب :

أحاد أم سداس فى أحاد ليلايتنا المنوطة بالبتادى

لا تصغير « لييلتنا » تصغير تعظيم • وهو ما يعده مخرلا
بالفصاحة (١٢٣) •

واستند ابن سنان فى استقباح تصغير المتعظيم لرواه المبرد
الذى أنكر هذا اللون من التصغير وقال أن التصغير فى كلام العرب
لم يدخل إلا لنفى التعظيم • وإذا استعمل التصغير للتحقير والتعظيم
مما فقد زالت الفائدة به ، ولم يكن دليلا على واحد منهما ، بل يرجع
الى المقصود باللفظة ، ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ ،
فليس للتصغير تأثير •

والخفاجى معال فى امكان تصغير التعظيم واعتباره مخرلا
بالفصاحة ، لوجوده فى الشعر العربى ، واجازة أكثر اللغويين له ،
والاعتداد به فى معانى التصغير •

وبتفصيل الشروط الثمانية السابقة ، ينتهى حديث الخفاجى عن
فصاحة اللفظة المفردة ، وحديثه يعد طهر الكمال فى بحث هذا
الموضوع ، وقد جذب من جاءوا بعده فداروا فى فلكه ماخصين له
أو شارحين أو معقبين ، وأم يزيديا شيئا أساسيا فى هذا الموضوع
كما سترى فى الفصل التالى •

وفى ختام هذا الفصل ينبغى أن نشير إلى أن الامام عبد القاهر
البرجاني ت ٤٧١ هـ لم يفصل الكلام فى مقاييس فصاحة الكلمة على
النوجه الذى قصدناه فى هذا البحث ، ورأيه أن الفصاحة والبلاغة
والبيان والبراعة ، ألفاظ متشابهة ، ولا معنى لها غير وصف الكلام
يحسن الدلالة وتتمامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرجها فى صورة
هى أبهى وأزين ، وأتق وأعجب ، وأحق بأن تستولى على هوى النفس
وتتال الحظ الأوغر من ميل القلوب (١٢٤) •••

ومن ثم فالفصاحة عند لا تظهر في الألفاظ المجردة ، ولا توصف
بها الكلمات المفردة ، فلا تجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة الا وهو
يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل
مؤانستها لأخواتها (١٢٥) •

وكل ما يمكن أن يقال في تفاضل الكلمتين المفردتين ، أن هذه
مألوفة مستعملة ، وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حروف هذه
أخف وامتزاجها أحسن ، ومما يكد اللسان أبعد (١٢٦) •

وفي هذه الفقرة الأخيرة إشارة مقتضبة الى ما تتفاضل به
الكلمات المجردة ، وقد تجاوزها الامام عبد القاهر منطلقا الى تفصيل
القول في تفاضل الكلمات من حيث موقعها في النظم ، وموضعها في
التأليف ، مما لا مجال له في هذا البحث •

• (١٢٥) السابق : ٣٢

• (١٢٦) السابق : ٣١

الفصل الثاني

فصاحة الكلمة عند المتأخرين

فتن المتأخرون بعد ابن سنان الخفاجي بمقاييسه الثمانية في فصاحة الكلمة ، وداروا في فلکها ، فمنهم من لخصها ، ومنهم من شرحها ، ومنهم من تعقبه في بعضها مضيفا بعض الشروط التي يسهل ارجاعها اليها عند التدقيق .

وجاء الخطيب القزويني فضبط كلام السابقين ولخصه في ثلاثة شروط ، صارت هي العمدة عند البلاغين في هذا البحث الى يومنا هذا .

وسنتناول في هذا الفصل مقاييس البلاغين المتأخرين في فصاحة الكلمة ، بدءا من البغدادي ، وانتهاء بالخطيب القزويني وشرح تلخيصه ، وسنؤخر الحديث عن الخطيب الى آخر هذا الفصل على الرغم من تقدمه على بعض من سبتحدث عنهم ، ليكون حديثنا عن فصاحة الكلمة عنده خاتمة المطاف في بحثنا ، كما كان تناوله لهذا الموضوع خاتمة المطاف فيه .

محمد البغدادي (ت ٥١٧ هـ) :

تكلم البغدادي عن الألفاظ وعيوبها ، وما يجب على البليغ تجاهها ، وذلك في كتابه « قانون البلاغة » . فمن عيوب الألفاظ عنده : أن تكون ملحونة جارية على غير الاعراب والسبيل المبني عليه الكلام ، وأن تكون بشعة مستوخمة ، وحشية متروكة الاستعمال ثقيلة في السمع (١) .

الخطيب القزويني : ٢٢٢ .

(١) قانون البلاغة : ٣٣ ، ٣٤ .

والناس يخرجون عن طريق البلاغة من وجهين :

أحدهما : أن تكون الألفاظ مستكرهة مستوخمة غير مرصونة ولا منتظمة •

وثانيهما : أن تكون كثيرة يغنى عنها بعضها ، ويمكن أن يعبر عن المعنى الدان عليها بأقل منها (٢) •

والذى يجب على البليغ فى استعمال الألفاظ : أن تكون سمحة سهلة ، لها حلاوة وطلاوة ، وعليها رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة ، ويتجنب ما كان متوارعا وحشيا ، أو ساقطا عاما (٣) •

وهكذا تناول البغدادى الموضوع بإيجاز يناسب كتابه الذى جعله قانونا للبلاغة ، ومن سمات القانون الإيجاز والاحكام •

والبغدادى يشترك مع قدامة بن جعفر ، وابن خلف الكاتب فى كثير من العبارات مما يدل على تأثره الكبير بها (٤) •

السكاكى (ت ٥٦٢٦) :

تناول السكاكى موضوع الفصاحة فى كتابه « مفتاح العلوم » وذلك فى نهاية حديثه عن علم البيان ، حيث انطلق من الحديث عن البلاغة والفصاحة الى الحديث عن الوجوه التى يصار اليها لقصد تحسين الكلام (٥) وهى ما عرفت بعلم البديع •

(٢) السابق : ٢٣ •

(٣) السابق : ٢٨ •

(٤) ينظر قانون البلاغة : ٢٣ ، ٣٣ ، ويقارن بنقد الشعر : ٢٨ •

ومواد البيان ٩٣ •

(٥) مفتاح العلوم : ٤٢٣ •

وقسم الفصاحة قسمين ، وعرف كل قسم منهما فقال : وأما الفصاحة فهي قسمان : راجع الى المعنى : وهو خلوص الكلام عن التعقيد ، وراجع الى اللفظ : وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك ، أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور ، واستعمالهم لها أكثر ، لا مما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت فيه العامة ، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة ، وأن تكون سليمة عن التناثر (٦) .

ومن تأملنا في كلام السكاكي عن الفصاحة اللفظية نجد أنه يضع شرطاً عاماً لفصاحة الكلمة هو : أن تكون الكلمة عربية أصلية . ويتحقق هذا الشرط العام بشروط فرعية هي :

- ١ — دوران الكلمة على ألسنة العرب الفصحاء .
- ٢ — ألا تكون مما أحدثه المولدون .
- ٣ — ألا تكون مما أخطأت فيه العامة .
- ٤ — أن تكون جارية على قوانين اللغة .
- ٥ — أن تكون سليمة من التناثر .

وهذه الشروط الخمسة لفصاحة الكلمة تدخل ضمن شروط ابن سنان الخفاجي :

فدوران الكلمة على ألسنة الفصحاء ، يعني أنها لا تكون غريبة وحشية متوعدة كما ذكر ابن سنان .

وكون الكلمة ليست مما أحدثه المولدون ، ولا مما أخطأت فيه العامة يعني أنها لا تكون ساقطة ولا عامية ولا مبتذلة كما قرر الخفاجي .

(٦) مفتاح العلوم : ٤١٦ .

وكونها جارية على قوانين اللغة هو ما اشترطه ابن سنان
من كونها جارية على العرف العربى الصحيح غير شاذة •

وسلامة الكلمة من التنافر يتناول ما اشترطه ابن سنان من كون
الكلمة مؤلفة من حروف متباعدة الخارج ، وكونها حسنة فى السمع
وكونها معتدلة غير كثيرة الحروف ، فهذه الشروط الثلاثة تجعل الكلمة
سليمة من التنافر الذى يختلف شدة وخفة •

ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) :

تحدث ابن الأثير فى كتابيه « المثل السائر » و « الجامع الكبير »
عن الفصاحة والبلاغة ، وأفاض فى الحديث عن فصاحة الكلمة فى
حراسة موسعة تأثر فيها بابن سنان الخفاجى ، بل تعد فى الحقيقة
شرحاً لما ذكره ابن سنان ، وتعقيبا على بعض آرائه •

وفرق ابن الأثير بين الفصاحة والبلاغة بما لم يخرج عن كلام
الخفاجى ، فبين أن الفصاحة تخص اللفظ دون المعنى ، والبلاغة تشمل
الألفاظ والمعانى حال التركيب ، والألفظة الواحدة لا توصف بالبلاغة ،
وتوصف بالفصاحة ، والبلاغة أخص من الفصاحة ، فكل كلام بليغ
فصيح ، وليس كل كلام فصيح بليغا (٧) •

وهذا عين ما ذكره الخفاجى كما أسلفنا •

الكلمة ومرجع الحكم عايتها •

وبين ابن الأثير أن مؤلف الكلام يحتاج الى ثلاثة أشياء :

أولها : اختيار الألفاظ المفردة •

وثانيها : نظم كل كلمة مع أختها المشاكلة لها •

وثالثها : الغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه •
والألفاظ المفردة حكمها حكم اللآلى المبددة ، وعلى ناظمها أن
يتخيرها وينتقيها قبل النظم (٨) •

ويرى ابن الأثير أن السمع أساس في الحكم على الألفاظ بالحسن
أو القبح : لأن الألفاظ أصوات تتألف من مخارج الحروف ، فما
استلذه السمع منها فهو الحسن ، وما كرهه فهو القبيح ، والحسن
هو الموصوف بالفصاحة ، والقبيح غير موصوف بها • ومثال ذلك : أن
الفاظ « المزنة » و « الديمة » و « البعاق » من صفات المطر ،
ولا خلاف في أن « المزنة » و « الديمة » حسنة يستلذه السمع ، وأن
« البعاق » قبيحة يكرها السمع (٩) •

كما يرى أن التعديل على حكم السمع ، يغنى عما ذكره علماء
البيان في كتبهم من خصائص وهيئات للألفاظ ، لأنه إذا كان اللفظ
لذيذا في السمع كان حسنا ، وإذا كان حسنا دخلت تلك الخصائص
والهيئات في ضمن حسنه (١٠) •

شروط يعترض عليها :

وبناء على اعتداد ابن الأثير بحكم السمع ، لم يوافق ابن سنان
في بعض الشروط التي ذكرها لفصاحة الكلمة ، وهي : تباعد مخارج
الحروف ، وكون الكلمة جارية على العرف العربي غير شاذة ،
وكونها مصغرة في موضع يعبر به عن شيء لطيف أو خفى أو ما جرى
مجراه ، وكونها معتدلة غير كثيرة الحروف (١١) •

(٨) السابق : ١٦٣/١ •

(٩) السابق : ٩١/١ ، ١٦٩ •

(١٠) السابق : ١٧٠/١ •

(١١) المثل السائر : ١٧٢/١ ، ٢٠٤ •

وبين وجه اعتراضه على هذه الشروط الأربعة حسبما نوضحه
فيها يلي :

١ - تباعد مخارج حروف الكلمة :

ذكر ابن الأثير أن تباعد المخارج لا يصح جعله شرطا في اختيار
الألفاظ للأسباب :

١ - أن معظم ألفاظ اللغة العربية دائر على ذلك فلا حاجة
للنص عليه .

٢ - أنه لو أراد الناظم أو الفاعل أن يعتبر مخارج الحروف عند
استعمال الألفاظ . وهل هي متباعدة أو متقاربة ، لطال الخطب في ذلك
وعسر وإذا كان الشاعر ينظم قصيدا ، ولا الكاتب ينشئ كتابا إلا في
مدة طويلة تمضي عليها أيام وليال ذوات عدد كبير .

٣ - إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ وقيل لك : ما تقول في هذه
اللفظة أحسنه هي أم قبيحة ؟ غانك تفتى على الفور بحسنها أو قبحها ،
ولو كنت لا تفتى بذلك حتى تقول للسائل : اصبر الى أن أعتبر مخارج
حروفها ، ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان
ما ذهب إليه من جعل بعد المخارج شرطا في اختيار الألفاظ .

٤ - أن الأصل الذي غاب عن ابن سنان في ذلك هو : أن الحسن
من الألفاظ يكون متباعد المخارج ، فحسن الألفاظ أذن ليس معلوما من
تباعد المخارج وإنما علم قبل العلم بتباعدها . وهذا راجع الى حاسة السمع
فإذا استحسننا لفظا أو استقبحتنه وجد ما تستحسنه متباعد المخارج ،
وما تستقبحه متقارب المخارج ، واستحسنناها واستقباحتها إنما هو
قبل اعتبار المخارج ، لا بعده .

٥ - أن حسن الألفاظ المتباعدة المخرج قاعدة قد شذ عنها شواذ كثيرة . لأنه قد يجيء في المقارِب المخرج ما هو حسن رائع . فالجيم والشين والياء مخارج متقاربة ، وهى من وسط اللسان بينه وبين الحناك ، وتسمى ثلاثتها « الشجرية » وإذا تركب منها شيء من الألفاظ جاء حسنا رائقا . فان قيل « جيش » كانت لفظة محمودة ، وان قيل « ثلجى » كانت أيضا لفظة محمودة .

كما قد يجيء في المتباعد المخرج شيء قبيح أيضا ، ولو كان التباعد سببا للحسن لما كان سببا للقبح ، اذ هما ضدان لا يجتمعان فمن ذلك أن يقال : « ملح » اذا عدا ، فاليم من الشفة ، والعين من حروف الحلق ، واتلام من وسط اللسان ، وكل ذلك متباعد ، ومع هذا فان هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينبو عنها الذوق السليم ، ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة (١٢) .

ويلاحظ ابن الأثير نكتة غريبة في هذه اللفظة ، فاننا اذا عكسنا حروفها صارت « علم » وعند ذلك تكون حسنة لا مزيد على حسنها . ولاندرى كيف صار القبح حسنا ؟ ! مع أنه لم يتغير شيء من مخارجهما . ولو كانت مخارج الحروف معتبرة في الحسن والقبح لما تغير الحكم في « ملح » و « علم » .

ويورد ابن الأثير ما يمكن أن يقال تفسيرا لهذه الظاهرة ، ويورد عليه ، فيقول : فان قيل : أن اخراج الحروف من الحلق الى الشفة أيسر من ادخالها من الشفة الى الحلق ، فان ذلك انحدار ، وهذا صعود ، والانحدار أسهل !

فالجواب عن ذلك : أن هذا لو كان مستمرا لصح ما ذهب اليه ، لكننا نرى من الألفاظ ما اذا عكسنا حروفه من الشفة الى الحلق ،

أو من وسط اللسان أو من آخره إلى الحلق لا يتغير كقولنا « غلب »
 فإن الغين من حروف الحلق • واللام من وسط اللسان ، والباء من
 الشفة ، وإذا عكسنا ذلك صار « بلغ » وكلاهما حسن مليح •• وكذلك
 تقول ، « عقر » و « رقع » و « عرف » و « فرع » و « حلف » و « فلع »
 وغير ذلك كثير ••• ولو كان ما ذكرته مضررا لكنا إذا عكسنا هذه
 الألفاظ صار حسننا قبيحا ، وليس الأمر كذلك (١٣) •

لهذه الأسباب التي فصلناها لم يوافق ابن الأثير على ما ذهب
 إليه ابن سنان من جعل تباعد المخارج شرطا في فصاحة الكلمة ، وأرجع
 الحكم بحسنها أو قبحها إلى حاسة السمع ، فهي الحاكمة بحسن
 ما يحسن من الألفاظ ، وقبح ما يقبح منها •

ومن السهل انرد على حجج ابن الأثير :

فقوله : ان معظم ألفاظ اللغة دائر على ذلك • فهذا ما لا يغيب
 عن ابن سنان وقد أشار إليه في تقسيم تأليف الحروف وفي كلامه عن
 الشرط الأول وبيناه في حديثنا عن هذا الشرط عند ابن سنان ، وكبر
 معظم ألفاظ اللغة دائرا على ذلك ، لا يتناقض مع النص عليه •

وقوله لو اعتبر النقائض مخارج الحروف لعسر عليه ، ولم ينشئ
 ما يريده إلا في مدد طويلة ، فهذا لم يقصده ابن سنان ، والألفاظ
 الحسنة هي أكثر اللغة ، ويقع عليها النقائض دون صعوبة ، ولا حاجة به
 إلى التأمل في الكلمات ومخارجها كما هو معلوم وواقع •

وقوله ان الحكم على الكلمة بالحسن أو القبح لا يتوقف على
 معرفة المخارج ، فهذا صحيح لأن ثقل الكلمة أو خفتها شيء يدركه
 الذوق ، والسمع ، ولكن عند السؤال عن سبب الثقل والتنافر فسيكون

الجواب مخرج الحروف وصفاتها ، وقد بين ابن الأثير نفسه أن الثقل في « مستشزرات » ناشئ من الشين التي قبلها تاء وبعدها زاي ، فجعل الثقل راجعا الي اجتماع الحروف المتنافرة (١٤) •

وقوله ان حسن الألفاظ يعلم قبل العلم بتباعد مخرجها ، قول ضعيف ، لأن ابن سنان لم يجعل علّة التنافر هي العلم بتباعد المخرج ، بل نفس التباعد ، وذلك مدرك لكل سامع (١٥) •

وقوله ان حسن المتباعد وقبح المتقارب قاعدة قد شذ عنها شواذ كثيرة ، لا يهدم ما ذكره ابن سنان لأنه لم يقل ان كل متباعد في المخرج حسن ، وكل متقارب في المخرج قبيح ، انما هذه القاعدة مبنية على الأغلب والأعم ، فالمدعى انما هو الغلبة كما هو شأن العلامات لا للزيم (١٦) •

وقد بنى ابن الأثير نفسه شرطا على الأمر الغالب ، حيث جعل من شروط فصاحة الكلمة ألا تكون مبنية من حركات ثقيلة ، وعندما وجد شذوذا عن ذلك يتمثل في وجود بعض الكلمات التي يتوالى فيها الضم ولا يحدث كراهة ولا ثقلا ، قال ان هذا الشاذ لا يبطل الشرط المقرر ، لأنه قائم على الغالب ، والشاذ لا ينقض الأصل المقيس عليه (١٧) فكيف يحاسب ابن سنان على ما شذ عن شرطه ؟ !

على أن ابن الأثير لم يعترض على هذا الشرط في «الجامع الكبير» وقال في تفسيره : ولسنا نعتي بذلك أن المتقارب المخرج لا يكون نحسنا ولا جيذا ، بل نعني بذلك أن الغالب على المتباعد المخرج من

(١٤) المثل السائر : ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ ،

(١٥) عروس الأفراح : ٨٢/١ ،

(١٦) عروس الأفراح : ٨١/١ ،

(١٧) المثل السائر : ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ،

الألفاظ الجودة وانحسن ، والغالب على المتقارب المخرج الرداءة
والقبج (١٨) •

وأرى أن السمع والذوق يحكمان بالثقل أو عدمه ، ولم يغفل
الخفاجي أثر السمع بل أفرد له الشرط الثاني من شروطه ، ولكن يبقى
بعد حكم السمع والذوق سبب الحسن أو القبج مجهولا ، ولا تفسير
لهذا السبب الا حروف الكلمة المتنافرة في مخرجها وصفاتها •

٣ - جريان اللفظة على العرف العربي :

وهذا هو الشرط الثاني الذي لم يوافق عليه ابن الأثير ، وحجته
في ذلك ، أن عدم جريان الكلمة على العرف العربي الصحيح لا يوجب
لها حسنا ولا قبجا ، وانما يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله من
الألفاظ ، فكيف يعد ذلك من جملة الأوصاف الحسنة ؟ ! (١٩) •

وفي الجامع الكبير يقول عن هذا الشرط: وليس هذا معتبرا في جودة
اللفظة ولا في رداءتها، لأن شذوذ اللفظة لا يوجب لها حسنا ولا قبجا،
وانما المعنى بقولهم : ان هذه الكلمة شاذة ، أى أنها لم تنقل الا عن
واحد فقط ، فلا يوثق بها ، ولا يركن اليها ، سواء كانت حسنة
أو قبيحة (٢٠) •

وفي رد ابن الأثير على ابن سنان مغالطة ظاهرة ، لأن استعمال
ما لا يجري على العرف العربي الصحيح اذا كان يقدح في معرفة
مستعمله ، فانه من باب أولى يقدح في فصاحة الكلمة ، ويسبب
قبجها ، والا فلماذا يعاب مستعملها اذا كانت هي غير قبيحة ؟ !

٣ - تصغير اللفظة في التعبير عن الشيء اللطيف أو الخفي أو ما

(١٨) الجامع الكبير : ٣٥ •

(١٩) المثل السائر : ١٧٥/١ •

(٢٠) الجامع الكبير : ٣٤ •

جـرى مجرى ذلك دون الشيء العظيم ونحوه : وهذا الشرط لم يوافق عليه ابن الأثير ، لأنه لا حاجة الى ذكره ، فان المعنى يسوق اليه ، وليست معانى التصغير من الأشياء الغامضة التى يفتقر الى التنبية عليها ، فانها مدونة فى كتب النحو ، ومع هذا فان صاحب هذه الصنعة مخير فى ذلك ، ان شاء أن يورده بلفظ التصغير ، وان شاء بمعناه ، كقول بعضهم :

لو كان يخفى على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو لبد

فهل يمكن هذا الشاعر أن يصغر من هؤلاء القوم ، ويحقر من شأنهم بألفاظ التصغير ، ويحىء هكذا ، كما جاء بيته هذا ؟ فالوصية بهذا الشرط اذن ملغاة لا حاجة اليها (٢١) .

ويبدو من رد ابن الأثير أنه لم يتأمل كلام الخفاجى فى هذا الشرط الى آخره ، لأنه حكى الجزء الأول منه ، ولم يعرض للجزء الثانى . فابن سنان يريد أن يقول : ان تصغير الكلمة بقصد التقليل ونحو ذلك لا يخل بفصاحتها لأنه تصغير فى موضعه ، أما تصغير الكلمة بقصد التعظيم ونحوه فهذا يخل بفصاحتها ، لأنه تصغير فى غير موضعه ، وجار على خلاف الأصل ، وهو غير مشهور فى حاجة الى التنبية عليه ، أما الجزء الأول فهو واضح ، ويجرى على الأصل فى الاستعمال .

على أن ابن الأثير لم يعترض على هذا الشرط فى «الجامع الكبير» ، وأظن فى شرح معانى التصغير ، وبيان أبنيتها الصرفية (٢٢) .

(٢١) المثل السائر : ١٧٥/١ .

(٢٢) الجامع الكبير : ٥٤ - ٥٦ .

٤ - تأليف الكلمة من حروف قليلة :

وقد اعترض ابن الأثير على هذا الشرط ، وذكر مثالا مثل به ابن سنان ، وتعقبه في حكمه عليه ، وهو قول المتنبى :

ان الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها

فقال : قال ابن سنان : ان لفظة «سويداواتها» طويلة، فلماذا قبحت: وليس كما ذكره ، فان قبح هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها ، وانما لأنها في نفسها قبيحة ، وقد كانت وهى مفردة حسنة ، فلما جمعت قبحت ، لا بسبب الطول (٢٣) .

واستدل ابن الأثير على أن الطول لا يوجب قبح اللفظة بما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ طوال وهى مع ذلك حسنة كقوله تعالى : « فسيكفيكم الله » (٢٤) .

فان هذه اللفظة تسعة أحرف ، وكقوله تعالى : « ليستخافنهم في الأرض » (٢٥) فان هذه اللفظة عشرة أحرف ، وكلماتها حسنة رائقة ، ولو كان الطول مما يوجب قبحا لقبحت هاتان اللفظتان وأيس كذلك . كما أنه لو أسقط من لفظة « سويداواتها » الهاء والألف وهما عوض عن الاضافة تبقى منها ثمانية أحرف ، ومع هذا فانها قبيحة ، ولفظة « ليستخافنهم » عشرة أحرف ، وهى أطول منها بحرفين ، ومع هذا فانها حسنة رائقة (٢٦) .

وبين ابن الأثير أن الأمر في ذلك يرجع الى تأليف الحروف بعضها مع بعض ، والأصل في هذا الباب : أن الأصول من الألفاظ لا تحسن الا في الثلاثى وفي بعض الرباعى كقولنا « عذب » و « عسجد »

(٢٣) المثل السائر : ٢٠٤/١ .

(٢٤) البقرة : ١٣٧ .

(٢٥) النور : ٥٥ .

(٢٦) المثل السائر ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

أما الخماسى من الأصول فإنه قبيح ، ولا يكاد يوجد منه شيء حسن ،
 كقولنا « جمرش » و « صهلق » وما جرى مجراهما • وكان ينبغي
 بناء على ما ذكره ابن سنان أن تكون هاتان اللفظتان حسنتين ،
 واللفظتان الواردتان في القرآن قبيحتين ، لأن تلك تسعة أحرف وعشرة ،
 وهاتان خمسة وخمسة ، ولكن الأمر بالخذ مما ذكره كما نرى (٢٧) •
 ويخلص ابن الأثير من ذلك إلى أن المطلوب أن تجتنب الألفاظ
 المؤلفة من حروف ينقل النطق بها سواء كانت طويلة أو قصيرة ، إذ
 لا عبرة بالطول وانقصر انما العبرة بتأليف الكلمة من حروف ثقيلة
 أو خفيفة على اللسان • ومثال ذلك قول ادرى القيس :

غدا نره مستشزاد الى العلا تخل المدارى فى مثنى ومهمل

فلفظة « مستشزات » مما يقبح استعمالها ، لأنها تثقل على
 اللسان ويشق النطق بها وان لم تكن طويلة ، لأننا لو قلنا « مستكرات »
 أو « مستفرات » على وزن « مستشزات » لما كان فى هاتين اللفظتين
 من ثقل ولا كراهة •

كما أننا لو حذفنا منها الألف والتاء وقلنا « مستشزر » لكانت
 أيضا ثقيلة ، وسبب ذلك : أن الشين قبائها تاء وبعدها زاي ، فتثقل
 النطق بها ، والا فلو جعلنا عوضا من الزاي راء ، ومن الراء فاء
 فقلنا « مستشرف » لزال ذلك الثقل (٢٨) •

وبهذا وضع ابن الأثير شرطا بديلا عن شرط ابن سنان الذى
 اعترض عليه : ألا وهو : أن تكون الألفاظ مؤلفة من حروف يسهل
 النطق بها •

(٢٧) السابق ٢٠٥/١ •

(٢٨) المثل السائر ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ •

وموقف ابن الأثير من هذا الشرط في «الجامع الكبير» يختلف عما في «المثل السائر» بل يتناقض معه ، حيث لم يعترض على كلام الخفاجي في «سويداواتها» وأيد كلامه قائلا : ان الكلمة اذا ركبت من حروف قليلة خفت على النطق لقصرها ، وسهل التعبير بها على اللسان لسرعة فراغه منها ، واذا تركبت من حروف كثيرة كان في النطق بها كثرة على الناطق ، وذلك لتطاولها وامتداد الصوت بها (٢٩) .

وأورد على كلامه اعتراضا ورد عليه ، فقال : فان قيل ان هذا الذي أنكرته من طول الألفاظ وذكرته ههنا قد ورد في القرآن الكريم ما يماثله ويشابهه كما في قوله تعالى : « ليستخفئهم في الأرض » وقوله تعالى : « فسيكفيهم الله » وأمثال ذلك ، فلو كان هذا منكرا في التأليف مكروها في الكلام لما ورد في القرآن المجيد .

فقلنا في الجواب عن ذلك : ليس هذا الذي قد جاء في القرآن الكريم مثل هذا الذي أوردها نحن في كتابنا من كلمات طويلة وأنكرناها على قائلها ، لأن قوله « ليستخفئهم » ثلاث كلمات جمعت فصارت كلمة واحدة صورة لا معنى ، وكذلك « فسيكفيهم » ولا نجد في القرآن الكريم لفظة واحدة مثل سويداواتها في الطول ، لأنها ليست ثلاث كلمات وقد جمعت كلمة واحدة كما أريناك ، وانما هي كلمة تدل على معنى الجمعية لا غير ، وفي آخرها الهاء والألف لاضافتها الى المؤنث فاعرف ذلك (٣٠) .

وهذا الذي ذكره في «الجامع» رد قوى على ما ذكره في «المثل السائر» معترضا على الخفاجي ، وان كان من المرجح أن «الجامع الكبير» ألف قبل «المثل السائر» (٣١) .

• (٢٩) الجامع الكبير : ٥٧ .

• (٣٠) الجامع الكبير : ٥٨ ، ٥٩ .

• (٣١) الجامع الكبير . مقدمة التحقيق : ٣٩ .

شروط وافق عليها :

ووافق ابن الأثير على ثلاثة من شروط انخفاجى فى فصاحة الكلمة

وهى :

١ - ألا تكون الكلمة وحشية •

٢ - ألا تكون الكلمة مبتدلة بين العامة •

٣ - ألا تكون الكلمة مشتركة بين معنيين أحدهما يكره ذكره •

وتحدث عن كل شرط منها حديثا مفصلا كما سنعرضه فيما يلى :

١ - كون الكلمة غير وحشية :

بين ابن الأثير أن الوحشى من الألفاظ هو الغريب الذى يقل استعماله ويندر تداوله وهو منسوب الى اسم الوحش الذى يسكن القفار وليس بأنييس ، وكذلك الألفاظ التى لم تكن مأنوسة الاستعمال • وليس من شرط الوحش أن يكون مستقبحا ، بل أن يكون نافرا لا يألف الانس ، وتارة يكون حسنا ، وتارة يكون قبيحا (٣٢) •

وعلى هذا فليس من شرط الوحشى أن يكون مستقبحا كما يرى بعض المنتمين الى صناعة النظم والنثر بل هو على قسمين : غريب حسن ، وغريب قبيح •

والغريب الحسن يختلف باختلاف النسب والاضافات ، والغريب القبيح يستقبحه كل الناس ، ولا يختلف فى استقباحه عربى باد ولا قروى متحضر (٣٣) •

ويستتج ابن الأثير من هذه القسمة أن الألفاظ على ثلاثة أقسام:

(٣٢) المثل السائر : ١٧٥/١ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ويظهر الجامع الكبير ٤١

(٣٣) السابق : ١٧٥/١ ، ١٧٦ •

قسمان حسان وقسم قبيح •

فالقسمان الحسنان :

أحدهما : ما تداول استعماله الأول والآخر من الزمن القديم الى زمننا هذا ولا يطلق عليه أنه وحشى • وهو أحسن الألفاظ لأنه مألوف متداول ، ولم يكن كذلك الا لمكان حسنه بين أرباب الخطابة والشعر •

والآخر ما تداول استعماله الأول دون الآخر • ويختلف في استعماله بالنسبة الى الزمن وأهله ، فلا يعاب استعماله عند العرب لأنه لم يكن عندهم وحشيا • وهو عندنا وحشى • وهذا القسم هو ما أطلق عليه الغريب الحسن •

وقد تضمن القرآن الكريم منه كلمات معدودة وهى ما يطلق عليها « غريب القرآن » وكذلك تضمن الحديث النبوى منه شيئا وهو ما يطلق عليه غريب الحديث (٣٤) •

والقسم القبيح هو الوحشى الغليظ المتوعر ، واللفظ فى هذا القسم يجمع عيين :

أحدهما : غرابة الاستعمال :

والآخر : ثقله على السمع واللسان •

واللفظ الذى بهذه الصفة لا مزيد على فظاظته وغلاظته ، وليس وراءه فى القبح درجة أخرى •

ومن أمثلة ذلك قول تأبط شرا :

يظن بمومة ويمس غيرها جحيشا ويعرورى ظهور المسالك

فان لفظة « جحيش » من الألفاظ المنكرة القبيحة ، وهى بمعنى « فريد » وفريد لفظة حسنة رائعة ولو وضعت موضع « جحيش » لما اختلف شيء من الوزن •

فتأبط شرا علوم من وجهين :

أحدهما : أنه استعمل القبيح •

والآخر : أنه كانت له مندوحة عن استعماله فلم يعدل عنه •
ومما هو أقبح منها ما ورد لأبى تمام فى قوله :

قد كنت لما اطلخم الأمر وأنبعثت عشواء تالفة غبسا دهاريسا
فلفظة « اطلخم » من الألفاظ المنكرة التى جمعت الوصفين القبيحين ، فهى عربية ، وغلظة فى السمع كريهة على الذوق وكذلك لفظة « دهاريس » أيضا (٣٥) •

وابن الأثير مبالغ فى الحكم على « اطلخم » حين جعلها أقبح من « جحيش » التى يظهر فيها التوعر بجانب التافر ، بينما لفظة « اطلخم » تنطق بالشدة والقوة فى اضطراب الأمر ، ومن ثم لا يرى فيها بعض الباحثين مخالفة للفصيح ، لأن ثقلها وتداخل حروفها يحكيان الشدة والاختلاط حين ينبهم الأمر ، وتتبعث النوائب العشواء (٣٦) •

استعمال الغريب الحسن :

ويرى ابن الأثير أن استعمال الغريب الحسن ليس مقبولا من كافة المتكلمين على اطلاقهم ، بل يكون مقبولا من طائفة دون طائفة أخرى حسب زمان الوجود ومكانه •

(٣٥) السابق : ١٨٠/١ ، ١٨١ •

(٣٦) خصائص التراكيب : ٣٤ •

فالعرب لا تلام على استعمال الغريب الحسن ، وإنما تلام على استعمال الغريب القبيح ، وأما الحضري فإنه يلام على استعمال المقسمين معا وهو في أحدهما أشد ملامة من الآخر (٣٧) .

كما أن الغريب الحسن لا يسوغ استعماله في أجناس الكلام على السواء ، بل يسوغ استعماله في الشعر ، ولا يسوغ في الخطب والمكاتبات .

من ذلك قول الفرزدق :

ولولا حياء زدت رأسك شجة
إذا سبرت ظلت جوانبها تغلى
شرنبثة شمطاء من ير ما بها
تشبه ولو بين الخماسي والطفل (٣٨)

فقوله : « شرنبثة » من الألفاظ الغريبة التي يسوغ استعمالها في الشعر ، وهي هنا غير مستكرهة ، إلا أنها لو وردت في كلام منثور من كتاب أو خطبه لعيتت على استعمالها .

ومن ذلك قول البحتري :

مشمخر تعلو له شرفات رفعت في رعوس رضوى وقدس (٣٩)
فإن لفظة « مشمخر » لا يحسن استعمالها في الخطب والمكاتبات ، ولا بأس بها هنا في الشعر (٤٠) .

(٣٧) السابق : ١٨٢/١ .

(٣٨، ٣٩) شرنبثة : غليظة قبيحة منكرة . و غلام خماسي : إذا كان طوله خمسة أشبار .

المشمخر : الجبل العالي . ورضوى وقدس جبلان . حاشية المثل السائر ١٨٣/١ .

(٤٠) المثل السائر : ١٨٣/١ .

وبناء على هذا يرى ابن الأثير أن كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور من الألفاظ يسوغ استعماله في الكلام المنظوم ، وليس كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنظوم يسوغ استعماله في الكلام المنثور (٤١) •

الجزل والرقيق :

ويفرق ابن الأثير بين الجزل والرقيق من جانب ، والوحش والركيك من جانب آخر درءاً للالتباس بينهما •

فالجزل من الألفاظ ما كان متيناً قوياً على عذوبته في الفم ولذا ذته في السمع ، وهذا بخلاف الوحش المتوعر الذي يثقل على السمع واللسان ، ويستعمل الجزل من الألفاظ في وصف مواقف الحروب ، وفي فوارع التهديد والتخويف وأشباه ذلك •

والرقيق هو اللطيف ، الرقيق الحاشية ، الناعم الملمس ، وهو بخلاف الركيك والسمفاسف والردى • ، ويستعمل الرقيق من الألفاظ في وصف الأشواق ، وذكر أيام البعاد ، وفي استجلاب المودات ، وملاينات الاستعطاف ، وأشباه ذلك (٤٢) •

ويضرب ابن الأثير أمثلة للجزل والرقيق من القرآن الكريم والشعر والنثر • ويشير إلى أن قوارع القرآن الكريم عند ذكر الحساب ، والعذاب والميزان والصراط ، والموت ، ومفارقة الدنيا ، وما جرى هذا المجرى من قبيل الجزل من ذلك قوله تعالى : « ولفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم نفخ فيه أخرى فاذا هم قيام ينظرون وأشرققت الأرض بنور ربها ووضع

(٤١) السابق : ١٨٥/١ •

(٤٢) السابق : ١٨٥/١ ، ١٨٦ •

الكتاب وجيء بالتبيين والشهداء وقضى بينهم بالحق وهم
لا يظلمون ٠٠٠ » الخ الآيات ١

فهذه الآيات المضمنة ذكر الحشر على تفاصيل أحواله • وذكر
النار والجنة ما فيها لفظة إلا وهي سهلة مستعذبة علي ما بها من الجزالة
والقوة • كما يشير إلى أن ألفاظ القرآن عند ذكر الرحمة والرفقة
والغفرة والملاطفات في خطاب الأنبياء ، وخطاب المؤمنين والتائبين من
من العباد وما جرى هذا المجرى ، من قبيل الرقيق البعيد عن الضعف
والركاكة • من ذلك قوله تعالى : « والضحي والليل اذا سجي
ما ودعك ربك وما قلى ٠٠٠ » الى آخر السورة (٤٣) •

فألفاظ هذه السورة تذوب رقة ولطفا ، وما فيها من لفظة ضعيفة
أو باردة •

وهكذا ترى سبيل القرآن الكريم في كلا هذين العالين من الجزالة
والرقة (٤٤) •

وعلى هذا السبيل ورد أكثر كلام العرب في القديم شعرا ونثرا ،
ومما ساقه من أمثلة للجزل قصيدة السموأل :

إذا المرء لم يحنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميعه
ومنها :

وأيامنا مشهورة في عدونا لها عرر مشهورة وحجول
وأسيافنا في كل غرب ومشرق بها من قراع الدارعين فلوله
معوادة ألا تسأل فصالها فتعمد حتى يستباح قتيك

(٤٣) سورة الزمر : الآيات : ٦٩ - ٧٤ م

(٤٤) الملل السائر : ١٨٦/١ ، ١٨٧ •

ويعلق عليها بقوله : فإذا نظرنا الى ما تضمنته من الجزالة ،
خلفناها زبرا من الحديد وهي مع ذلك سهلة ، مستعذبة ، غير غظة
ولا غليظة .

ومن أمثلة الرقيق قول عروة بن أدينة :

ان التي زعمت فؤادك ملها خلقت هواك كما خلقت هوى لها
بيضاء باكرها للتعيم فصاغها بلباقة فأدقها وأجلها
حجبت تحيتها فقلت لصاحبي : ما كان أكثرها لنا وأقلها
واذا وجدت لها وساوس سلوة شمع الضمير الى الفؤاد فسلها (٤٥)
وينتهي ابن الأثير من ضرب الأمثلة الى المقارنة بين الألفاظ
والأشخاص ، فيقول : والألفاظ تجرى من السمع مجرى الأشخاص
من البصر ، فالألفاظ الجزلة تتخيل في السمع كأشخاص عليها مهابة
ووقار ، والألفاظ الرقيقة ، تتخيل كأشخاص ذوي دماثة ولين أخلاق
ولطافة مزاج (٤٦) .

٢ - ألا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة :

وبين ابن الأثير أن هذا ينقسم قسمين :

انقسم الأول : ما كان من الألفاظ دالا على معنى وضع له في أصل
اللغة فغيرته العامة وجعلته دالا على معنى آخر .

وهو ضربان :

الأول : ما يكره ذكره . كقول أبي الطيب :

أذاق الغواني حسنه ما أذاقني وعف فجازاهن عنى بالصرم

(٤٥) السابق : ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٤٦) السابق : ١٩٥/١ .

فان معنى لفظة « الصرم » في وضع اللغة هو القطع • فغيرتها العامة وجعلتها دالة على المحل المخصوص من الحيوان دون غيره • فأبدلوا السين صادًا (٤٧) ، ومن أجل ذلك استكره استعمال هذه اللفظة وما جرى مجراها • وهذا الضرب لا يعاب البدوى على استعماله كما يعاب المحتضر ، لأن البدوى لم يتغير الألفاظ في زمنه ، ولا تصرفت العامة فيها كما تصرفت في زمن المحتضرة من الشعراء •

وهذا الضرب داخل عند الخفاجي في الكلام المعبر به عن أمر آخر يكره ذكره ، ونقطة « الصرم » مما مثل به ، ولكنه أوردتها في قول أبي صخر الهذلي :

قد كان صرم في الممات لنا فعبات قيل الموت بالصرم
وبيين الخفاجي أن مثل هذا لا يعاب به البدوى ، لجواز أن يكون هذا الاستعمال المعيب حادثا بعده •

وقد نقل ابن الأثير كلام الخفاجي إلا أنه جعل هذا من ضروب المبتذر ، فكثر الأقسام دون فرق ظاهر بينها ، ولو أدخل هذا ضمن ما عبر به عن أمر مكروه كما فعل الخفاجي لكان أفضل •

والثاني : ما ليس بمستقبح ولا مستكره وذلك كتسميتهم الانسان « ظريفا » اذا كان دمث الأخلاق ، حسن الصورة أو اللباس أو ما هذا سبيله ، وانظر في أصل اللغة مختص بالنطق فقط (٤٨) •

والقسم الثاني : ما لم تغيره العامة عن وضعه ، وانما أنكر استعماله لأنه مبتدل بينهم ، لا لأنه مستقبح ، ولا لأنه مخالف

(٤٧) الصرم بالسين طرف المعى المستقيم عند المخرج ، كلمة مولدة.

والعامة يقولونه بالصاد « صرم » • ينظر الصحاح مادة : صرم •

(٤٨) المثل السائر ١/١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ •

لما وضع له • ولا يقصد بهذا القسم عند ابن الأثير ما كثر تداوله بين العامة ، ولكن ما كان من الألفاظ سخيفا ضعيفا سواء تداولتها العامة أو الخاصة كما في قول أبي الطيب :

وملمومة سيفية ربيعة يصيح الحصى فيها صياح المقاتل
فان نفظة « المقاتل » مبتذلة بين العامة جدا (٤٩) ••

ومن ذلك لفظة « الشاطر » و « الشاطرة » و « الشطار » كما في قول أبي نواس :

وملحة بالعدل تحسب أنني بالجهل أترك صحبة الشطار (٥٠)
٣ - ألا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما يكره نكره :

وبين ابن الأثير أن الكلمة اذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى المكروه قبحت ، وذلك اذا كانت مهملة بغير قرينة تميز معناها عن القبح • فاذا جاءت معها قرينة فانها لا تكون معيبة كقوله تعالى : « فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » (٥١) ، غلظة « التعزير » مشتركة تطلق على التعظيم والاکرام ، وعلى الضرب الذي هو دون الحد ، وقد جاءت في الآية ومعها قرينة ، فخصت معناها بالحسن ، وميزته عن القبح ، وأوردت مهملة بغير قرينة ، وأريد بها المعنى الحسن ، لسبق الى الوهم ما اشتملت عليه من المعنى القبيح •

مثال ذلك لو قال قائل : لقيت فلانا فعزرتة ، لسبق الى الفهم أنه ضربه وأهانته ، ولو قال : لقيت فلانا فأكرمته وعزرتة لزال ذلك اللبس •

(٤٩) السابق : ١٩٨/١ ، ١٩٩ •

(٥٠) السابق : ٢٠١/١ •

(٥١) الأعراف : ١٥٧ •

وقد تأتي التورية في كلام فتكون سببا في قبحه ، ولو لم تجيء معه لما كان مستقبحا ، من ذلك قول الشريف الرضى :

أعزز على بأن أراك وقد خلا عن جانبك مقاعد العواد

وساق ابن الأثير كلام ابن سنان عن هذا البيت وهو : أن إيراد مقاعد في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشأن ، لاسيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته اليهم وهم العواد ، ولو انفرد كان الأمر فيه سهلا ، فأما اضافته الى ما ذكر ، ففيها قبح لاختفاء فيه (٥٢) •

وعلق ابن الأثير على هذا فقال : هذه اللفظة المعيبة في الشعر قد جاءت في القرآن الكريم ، فجاءت حسنة مرضية ، وهي قوله تعالى : « وإذا غدوت من أهلك تبوء المؤمنین مقاعد للقتال » (٥٣) ، وقوله تعالى : « وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع » (٥٤) ، ألا ترى أنها في هاتين الآيتين غير مضاعة الى من تقبح اضافته اليه ، كما جاءت في الشعر ! ولو قال الشاعر بدلا من « مقاعد العواد » « مقاعد الزيارة » أو ما جرى مجراه ، لذهب ذلك القبح ، وزالت تلك الهجنة ، ولهذا جاءت هذه اللفظة في الآيتين على ما تراه من الحسن ، وجاءت على ما تراه من القبح في قول الشريف الرضى (٥٥) •

وابن الأثير متفق مع ابن سنان في نقد البيت ، حيث بين أن لفظة « مقاعد » معيبة هنا لما توحى به من معنى قبيح ألح اليه اضاعة « مقاعد » الى « العواد » ، ولو أضيف الى افظ آخر لا يوهم معنى.

(٥٢) المثل السائر : ٢٠٣/١ ، وسر الفصاحة : ٧٥ •

(٥٣) آل عمران : ١٢١ •

(٥٤) الجن : ٩ •

(٥٥) المثل السائر : ٢٠٣/١ وينظر الجهم الكبير : ٥٣ ، ٥٤ •

قبيحا نزال العيب ، ومن ثم حسنت هذه اللفظة في القرآن الكريم لعدم اضافتها الى ما يوحى بمعنى قبيح ، وبذلك فصل ابن الأثير المسألة ووضحها بدقة •

ومثل ابن الأثير لما ورد مهملا بغير قرينة فجاء معينا بقول أبي تمام :

أعطيت لى دية القتل وليس لى عقل ولا حق عليك قديم
فقله : « ليس لى عقل » يظن أنه من « عقل الشيء » اذا علمه ،
ولو قال : « ليس لى عليك عقل » لزال اللبس ، فهذا كان محتاجا الى
قرينة تخصصه ضرورة (٥٦) •

شروط جديدة :

وأتى ابن الأثير بشرطين لم يردا في شروط ابن سنان وهما :

- ١ — ألا تكون الكلمة مؤلفة من حروف يثقل الالاق بها •
- ٢ — ألا تكون الكلمة مبنية من حركات ثقيلة •

وهذان الشرطان مرتبطان بتأليف الكلمة ، والشرط الأول منهما اختاره ابن الأثير بديلا عن شرط ابن سنان الذى يرى فيه أن تكون الكلمة معتدلة الحروف • حيث بين ابن الأثير أنه لا اعتبار بطول اللفظة وقصرها ، وإنما المدار على تأليفها من حروف سهلة النطق غير ثقيلة على اللسان ، وقد فصلنا القول فى هذا فيما سبق (٥٧) •

والشرط الثانى : وهو كون الكلمة مبنية من حركات خفيفة ليخف النطق بها وقد ذكر ابن الأثير أن هذا الشرط من ابتكاره ، ولم يقل

(٥٦) السابق : ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ •

(٥٧) ينظر المثل السائر : ٢٠٥/١ •

به أحد قبله (٥٨) • علما بأن ابن جني أشار الى مثل هذا وبين أن العرب يختارون أخف الحركات ، ويعملون على تخفيف الحركة الثقيلة ، ومن طرقيهم في ذلك : استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أنفصوا في ذلك الى أن ضعفوك واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك الى أن انتهمكوا حرمتها فحذفوها ، ثم ميأوا بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لنقلهما ، وأجموا — تركوا — الفتحة في غالب الأمر لخفتها (٥٩) •

بين فيه ابن الأثير أن بعض الحركات ثقيلة كالضمة والكسرة ، وبعضها خفيفة كالفتححة ، وإذا توالى حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستثقل ، بخلاف الحركات الثقيلة ، فإنه إذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة استثقلت (٦٠) •

ولأثبت أثر الحركات في خفة الكلمة وثقلها ضرب ابن الأثير مثالا بلفظة مؤلفة من ثلاثة أحرف هي : « ج ز ع » فإذا جعلنا الجيم مفتوحة أو مكسورة ، كان ذلك أحسن من أن أو جعلناها مضمومة ، وكذلك إذا فتحنا الجيم والزاي كان ذلك أحسن من ضمهما • واختلاف درجة حسن الكلمة هنا ليس بسببه مخارج حروفها ، بل بسببه حركاتها ، لأن مخارج الحروف واحدة في جميع الحالات والاختلاف واقع في الحركات ، فعلمنا أن حسنها وقبحها حادث عن اختلاف تأليف حركاتها (٦١) •

وينظر ابن الأثير وجود شذوذ عن هذه القاعدة ، فقد يتوالى الضم في بعض الألفاظ ولا يحدث كراهة ولا يوجد ثقلا ، كما في قوله

-
- (٥٨) الجامع الكبير : ٣٤
 - (٥٩) الخصائص : ٧٥/١ ، ٧٨
 - (٦٠) المثل السائر ٢٠٦/١
 - (٦١) (٦٣، ٦١) السابق : ٢٠٧/١

تعالى : « فتماروا بالنذر » وقوله تعالى : « أن المجرمين في ضلال وسمر » وقوله تعالى : « وكل شيء فعلوه في الزبر » (٦٢) فحركة الضم في ألفاظ « النذر وسمر والزبر » متوالية وليس بها من ثقل ولا كراهة (٦٣) ...

ورد على هذا الماحظ بأنه لا ينقض الشرط الذي قرره ، لأن الغالب أن يكون توالي حركة الضم مستقلا ، فاذا شذ عن ذلك شيء يسير لا ينقض الأصل المقيس عليه (٦٤) .
وبهذا يختتم ابن الأثير حديثه عن فصاحة الكلمة ، ومن دراستنا له نرى أن شروط فصاحة الكلمة عندد هي :

- ١ - ألا تكرر الكلمة وحسية .
- ٢ - ألا تكون مبتذلة .
- ٣ - ألا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما يكره ذكره .
- ٤ - ألا تكون مؤلفة من حروف يثقل الانطق بها .
- ٥ - ألا تكون مبنية من حركات ثقيلة .

كما نرى أنه اعتمد على ابن سنان في كثير مما قاله ، وأن النقد الذي وجهه إلى بعض شروطه حججه واهية ، والرد عايبها سهل ميسور ، وقد تناقض كلامه في بعض هذه الشروط بين كتابيه « الجامع » وبعده هذا لا يمكن التقليل من شأن دراسة ابن الأثير لفصاحة الكلمة ، فقد جاءت دراسة مفصلة الجوانب ، قائمة على التحليل والتعليل مدعمة بالأمثلة والشواهد الكثيرة ، مما جعلها مصدرا لكثير من البلاغيين والنقاد من بعده .

الكبير » و« المثل السائر » حيث وافق عليها وأيدها في كتابه الأول ، واعتبرها عليها في كتابه الثاني •

كمال الدين البحراني « ت ٦٧٩ هـ » :

تحدث الشيخ كمال الدين ميثم ابن علي البحراني في كتابه الموجز « أصول البلاغة » عن الفصاحة والبلاغة • وبين شروط الحسن في الكلمة المفردة وهي (٦٥) :

١ - توسطها في قلة الحروف وكثرتها • وأعذب الكلمات الثلاثية ، لاشتمالها على المبدأ والوسط والنهاية ، فان الحرف الواحد لا يفيد ، والتي من الحرفين ليست في غاية العذوبة ، والارباعية والخماسية ظهرت الثقل •

٢ - الاعتدال في حركاتها ، وأعدلها حركتان وساكن ، فان أعوز فثلاث حركات ، وأما توالي أربع حركات ففي غاية الثقل ، والخمس بالأولى ، ولذلك لا يحتملها الشعر •

٣ - أن تكون عربية غير مولدة ، ولا صادرة عن خطأ العامة •

٤ - أن تكون جارية على مقاييس كلام العرب •

٥ - ألا تكون غريبة وحشية •

وبهذا الكلام الموجز حدد البحراني شروط فصاحة المفرد ، وهي شروط تحدث عنها من سبقه من البلاغيين •

حازم القرطاجني « ت ٦٨٤ هـ » :

لا نستطيع وضع تصور كامل لنظرة حازم الى الكلمة وفصاحتها ، وذلك نضيا عن القسم الأول من كتابه « منهاج البلغاء وسراج الأدباء » :

والراجع أن هذا كان من بين موضوعاته من إشارات حازم إلى بعض موضوعات هذا القسم ، ومن تقوّل السبكي والزرکشی عنه ، استنتج محقق الكتاب أن هذا القسم يتناول القول وأجزائه ، والأداء وطرقه ، والأثر الذي يحصل للسامعين عن صدور الكلام (٦٦) .

ومن إشارات حازم إلى موضوعات هذا القسم قوله : وقد تقدم الكلام فيما تكون عليه الألفاظ في أنفسها ، وبالنظر إلى هيأتها ودلالاتها . وكيفية مواقع تلك الهيئات بدالاتها من النفوس (٦٧) .

وقوله في جهات حسن الكلام : وتلك الجهات هي اختيار المواد اللفظية أولاً من جهة ما تحسن في ملافظ حروفها ، وانتظامها ، وصيغها ، ومقاديرها ، واجتناب ما يفتح في ذلك . وقد تقدم (٦٨) .

فهذان النصفان يوضحان أن الحديث عن الألفاظ وما يتصل بفصاحتها من موضوعات انقسم المفقود من الكتاب .

ومن ثم فأننا سنذكر ما يخص الكلمة مما هو موجود فيما بقي من كتابه ، ومما نقله عنه السبكي في « عروس الأفراح » .

الكلمة وانتقاؤها :

أشار حازم إلى أهمية الألفاظ ووجوب اختيارها وانتقائها ، فهي التي تدل على الصور الذهنية ، وتبرزها إلى حيز الوجود ، ومن ثم يكون النظر في صناعة البلاغة من جهة ما يكون عليه اللفظ الدال على الصور الذهنية في نفسه ، ومن جهة ما يكون عليه بالنسبة إلى موقعه في النفوس من جهة هيئته ودلالته ، ومن جهة ما تكون عليه تلك الصور للذهنية في أنفسها (٦٩) .

(٦٦) منهاج البلاغة « المسجل » : ٩٤ .

(٦٧) منهاج البلاغة : ١٧ .

(٦٨) السابق : ٢٢٢ .

(٦٩) السابق : ١٧ ، ١٩ .

والألفاظ في التأليف ، بمنزلة الأصباغ في الصورة ، فإذا كانت
 الأصباغ جيدة، حسنة التأليف، متناسبة الأوضاع، حسنت الصورة وسرت
 العين برؤيتها ، أما إذا كانت الأصباغ رديئة ، متنافرة الأوضاع ،
 قبحت الصورة ، ونبت عنها العين ، ولم تتمتع برؤيتها ، وإن كان
 تخطيطها صحيحا ، فذلك الألفاظ الرديئة ، والتأليف المتنافر ، وإن
 وقعت بها المحاكاة الصحيحة ، إلا أن السمع يتأذى بمرور تلك الألفاظ
 الرديئة القبيحة التأليف عليه ، ويشغل النفس تأذى السمع عن التأثير
 بمقتضى المحاكاة والتخييل ، ولذلك كانت الحاجة في هذه الصناعة إلى
 اختيار اللفظ ، وأحكام التأليف أكيدة جدا (٧٠) .

وبهذا أكد حازم على اختيار الألفاظ وانتقائها لتدل على المعانى
 الذهبية أحسن دلالة .

التنافر ،

أكد حازم على حسن التأليف ، وتلاؤم الكلام ، وفي سبيل ذلك
 ينبغي أن تأتلف حروف الكلمة مع بعضها ، وتأتلف الكلمة مع الكلمة
 التي تلاصقها ، فقال : والتلاؤم يقع في الكلام على أنحاء : منها أن
 تكون حروف الكلام بالنظر إلى أئتلاف بعض حروف الكلمة مع
 بعضها ، وأئتلاف جملة كلمة مع جملة كلمة تلاصقها منتظمه في حروف
 مختارة ، متباعدة الخارج ، مترتبة الترتيب الذي يقع فيه خفة وتشاكل
 ما ، ومنها ألا تتفاوت الكلم المؤتلفة في مقدار الاستعمال ، فتكون
 الواحدة في نهاية الابتذال ، والأخرى في نهاية الحوشية وقلة
 الاستعمال (٧١) .

ونامح في هذا النص تأثره بابن سنان الخفاجي ، حيث يرى أن الكلمة ينبغي أن تتألف من حروف مختارة متباعدة المخارج ، مرتبة ترتيباً فيه خفة وتساكل ، وبذلك تخلص الكلمة عن التناثر .

الغرابية :

يرى حازم أن الكلمة ينبغي أن تكون واضحة الدلالة ، خالية من الغراب ونحوها ، مما يؤدي إلى إغماض المعنى وإشكاله ، إذ يعرض من ذلك ألا يعلم ما يدل عليه اللفظ ، أو أن يتخيل أنه دل على غير ما جاء به للدلالة عليه ، فيتعذر فهم المعنى لذلك (٧٢) .

ومما يجب على الشاعر وغيره في سبيل إيضاح المعنى :

أ - أن يجتنب ما توغل في الحوشية والغرابية ما استطاع حتى تكون دلالاته على المعاني واضحة وعبارته مستعذبة .

ب - أن ينيط بالألفاظ المشتركة التي تدل على معنيين أو أكثر، من القرائن ما يخلص معناها إلى المفهوم الذي قصده ، حتى يكون المعنى مستقيماً .

ومما ورد من المشترك واضطرب الناس في تأويله لعدم القرينة، قول الحارث بن حلزة :

زعدوا أن كل من ضرب العير موان لنا وأنى الولاء !

ف قيل : أراد بالبعير أوتد ، وأراد بالضاربين العرب ، لأنهم كانوا أصحاب عمد ، وقيل : أراد غير العين ، وهو ما نتج منها ، أي كل من ضرب غير عينه بجفنه ، وقيل : أراد بالبعير ما يطفو على الحوض من الأقذاء ، وأصله التشديد وهو العائر والعير ، فخفف كما قيل : هين وهين ، وقيل فيه وجوه آخر .

ج - أن يجتنب اللفظ الذى يشتبه فى تركيبه لعارض • ومن ذلك أن تكون كلمة قد وصلت بحرف ، أو حذف منها حرف ، فتتصل بكلمة يحتمل لفظها أن يكون الحرف الموصول بالأول داخلا عليها أو من جملة حروفها ، أو يكون قد دخل على الثانية حرف يخيل لك أنه صلة للأولى ، أو تنتمى لما نقص منها فيعرض من هذا فهم الكلام على غير وجهه • ومن هذا قول امرئ القيس :

يظعنهم سلكى ومخوذة لفتك لأمين على نابله (٧٣)
لأن الكاف فى « الفتك » محتملة أن تكون ضميرا مضافا اليها ما قبلها ، وأن تكون حرفا جاريا لما بعدها ••• (٧٤)

الابتذال :

وكما أوجب حازم طرح الغريب الحوشى وما فى حكمه من المشترك والمشتبه فيه ، دعى الى اجتناب الابتذال من الألفاظ • فأحسن الألفاظ ما عذب ولم يبتذل فى الاستعمال (٧٥) ، والألفاظ المستعذبة المتوسطة فى الاستعمال ، أحسن ما يستعمل فى الشعر ، لمناسبتها الأسماع والنفوس ، وحسن موقعها منها (٧٦) •

(٧٣) السلكى بضم السين وسكون اللام : الطعنة المستقيمة تلقاء الوجه ، والمخلوذة : الطعنة ذات اليمين وذات الشمال ، واللفت : الرد والى ، والأمين : السهمين عليهما الريش ، مفردها لأم • يقال : لامت السهم لأما أى رشتته • الصحاح مواد : خلع السلك ولفى ولأم • والمعنى : نطعنهم الطعنة المستقيمة والجانبية وكانهما طعنة واحدة من شدة سرعتها كما ترد سهمين على رام رمى بهما تعيدهما عليه مرة واحدة

(٧٤) منهاج البلغاء : ١٨٤ - ١٨٦ •

(٧٥) منهاج البلغاء : ٨٢ •

(٧٦) السابق : ٨١ •

ويفضل حازم اللفظ الذي قد يخفى على بعض الجمهور ، مادام عذبا ، وهو عنده أفضل من المبتذل ، فاللفظ المستعذب وان كان لا يعرفه جميع الجمهور ، مستحسن إيراد في الشعر ، لأنه مع استعداده قد يفسر معناه لمن لا يفهمه ما يتصل به من سائر العبارة (٧٧) •

وعلى هذا يجب أن تكون الألفاظ وسطا بين الغريب والمبتذل ، ليست ساقطة عامية ، ولا متوعرة وحشية (٧٨) ، وهذا ما نص عليه ابن سنان الخفاجي ، ونسبه إلى الجاحظ •

الكلمة بين كثرة الاستعمال وقلته :

والألفاظ منها ما كثر دوراته على ألسنة العرب ، ومنها ما قل استعماله ، ومنها ما استعمله المحدثون دون العرب ، ومنها ما استعمله العرب والمحدثون ، ولكل نوع من ذلك حكم يخصه ، وقد أفاض حازم في بيان ذلك ، وقسم الكلمة بهذه الاعتبارات تسعة أقسام :

الأول : ما استعملته العرب دون المحدثين ، وكان استعمال العرب له كثيرا في الأشعار وغيرها ، فهذا حسن فصيح •

الثاني : ما استعملته العرب قليلا ولم يحسن تأليفه ولا صيغته ، فهذا لا يحسن إيراد •

الثالث : ما استعمله العرب ، وخاصة المحدثين دون عامتهم ، فهذا أحسن جدا ، لأنه خلص من حوشية العرب وابتذل العامة •

الرابع : ما كثر في كلام العرب ، وخاصة المحدثين وعامتهم ، ولم يكثر في ألسنة العامة فلا بأس به •

الخامس : ما كان كذلك ، ولكنه كثر في السنة العامة، وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا ، فهذا يقبح استعماله لابتناله .

السادس : أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة، وليس له اسم آخر ، وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة ، ولم يكن من الأشياء، التي هي أنسب بأهل المهن ، فهذا لا يقبح ، وليس يعد مبتذلا ، مثل لفظ الرأس والعين .

السابع : أن يكون كما ذكرناه ، إلا أن حاجة العامة له أكثر ، فهو كثير الدوران بينهم كالصنائع ، فهذا مبتذل .

الثامن : أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى ، وقد استعملها بعض العرب نادرا لمعنى آخر ، فيجب أن يجتنب هذا أيضا .

التاسع : أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة ، وكان استعمال العوام لها من غير تغيير ، فاستعمالها على ما نطقت به العرب ليس مبتذلا وعلى التغيير قبيح مبتذل (٧٩) .

فبين حازم في هذا التفصيل حكم الكلمة حسنا وقبحا ، بناء على كثرة استعمالها وقتها ، ونوع المستعملين لها عربا أو محدثين وخاصة أو عامة .

ولهذا التفصيل أصل عند ابن الأثير ، حيث ذكر في حديثه عن ابتذال الكلمة ما كان من الألفاظ دالا على معنى وضع له في اللغة ،

فغيرته العامة ، وجعلته دالا على معنى آخر ، وما لم تغيّر العامة
عن وضعه ، وانما أنكر استعماله لأنه مبتذل بينهم (٨٠) .

وكثرة دوران الكلمة على السنة العرب الفصحاء من مقاييس
فصاحة الكلمة عند البلاغيين ، وقد جعلها السكاكي ومن تبعه علامة
على فصاحة الكلمة (٨١) .

مخالفة الفرق اللغوي :

أنسار حازم الى الضرائر باعتبارها خطأ في القياس يجب توقيته
والاحتراز عنه ، ويدين رأيه فيها فقال : الضرائر السائعة منها المستقبح
وغيره ، وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا يتصرف ، وقد
تستوحش منه النفس في البعض كالأسماء المدولة ، وأشد
ما تستوحشه النفس ، وتويز أقل منه ، وما لا يستقبح قصر الجمع
المدرد ، ومذ الجمع المقصور ، ويستقبح منه ما أدى الى التباس
جمع بجمع ، مثل رد مطاعم الى مطاعم ، أو رد مطاعم الى مطاعم ،
فانه يؤدي الى التباس مطعم بمطاعم ، وأقبح الضرائر ، الزيادة
المؤدية لما ليس أصلا في كلامهم كقوله :

من حوتما نظروا أدنو فانظور

أى أنظر : أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام كقول امرئ القيس
في بعض الروايات :

ملاحظات شيفالي

- (٨٠) ينظر المثل السائر : ١٩٦/١ - ١٩٦/٢ : ١٨/١ .
(٨١) ينظر مفتاح العلوم : ٤١٦ ، وفيه الايضاح : ١٨/١ .
« م ٦ - فصاحة »

أراد شمالي ، وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول إبيد :

حرس المنا بمتالع فأبانا

أراد المنازلة ، وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة :
فما الزجاج وفيها كل سابعة جداء محكمة من نسج سلام
أراد سليمان عليه السلام (٨٢) .

غيرى حازم أن الضرائر التي أجازها اللغويون منها القبيح الذي تستوحشه النفس ، ومنها ما لا يستقبح ، وهو ما لا يؤدي إلى التباس وخروج شديد عن العرف اللغوي ، والضرائر عيب من عيوب الفصاحة ، إذ تكون الكلمة جارية على غير العرف العربي الصحيح ، ومخالفة للقياس ، وقد أشار ابن سنان إلى ذلك ، وبين أن الضرورات الشعرية تصرف ما لا ينصرف وعكسه وقصر الممدود ، وغيرها لا تؤثر كثيرا في فصاحة الكلمة غير أنه يرى صيانة الكلمة عنها ، لأنها صفات نقص ، والفصاحة تنبئ عن اختيار الكلمة وحسنها (٨٣) ولما كانت الضرائر من عيوب الكلمة بين حازم أنه ينبغي التشدد في إجازتها ، وعدم التوسع في قبولها ، فيجب ألا يقبل من الضرائر إلا ما وجد فيما اجتمعت عليه الروايات الصحيحة ، من كلام عليّة الفصحاء منهم ، مما تحقق براعته وانتسابه إليهم (٨٤) .

اعتدال الكلمة في التأليف :

ذكر حازم أن الكلمة الفصيحة ينبغي أن تكون معتدلة في تأليفها ، فتكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها ، والمتوسطة ثلاثة أحرف ،

(٨٢) عروس : ٨٩/١ . ومنهاج البلغاء : ٣٨٣ .

(٨٣) سر الفصاحة ٧٤ .

(٨٤) منهاج البلغاء : ١٨٠ ، ١٨١ .

فإن كانت الكلمة على حرف واحد مثل « ق » فصل أمر قبحت في الوصل ، وإن كانت على حرفين لم تقبح إلا بأن يليها مثلها (٨٥) .

وبين حازم حدود القصر والطول والمتوسط فقال : المفرط في القصر ما كان على مقطع مقصور ، والذي لم يفرط ما كان على سبب ، والمتوسط ما كان على وتد ، أو على سبب ومقطع مقصور ، أو على سببين ، والذي لم يفرط في الطول ما كان على وتد وسبب ، والمفرط في الطول ما كان على وتدين ، أو على وتد وسببين (٨٦) .

فجعل اللفظ من حيث تأليفه خمسة أقسام :

- ١ - قصير : وهو ما تكون من حرفين .
 - ٢ - مفرط في القصر ، وهو ما تكون من حرف واحد .
 - ٣ - متوسط ، وهو ما تكون ثلاثة أحرف ، أو أربعة .
 - ٤ - طويل ، وهو ما تكون من خمسة أحرف .
 - ٥ - مفرط في الطول وهو ما تكون من ستة أحرف ، أو سبعة .
- وقسم حازم الكلمات الطويلة من حيث أصنافها قسمين :

- ١ - أن تكون الكلمة طويلة بأصل وضعها .
- ٢ - أن تكون الكلمة متوسطة فتطيلها الصلة وغيرها ، كقول

المتنبى :

خلت البلاد من الغزاة ليلها فأعاضهاك الله كي لا تحزنا

وقول أبي تمام :

ورفعت المستشدين أوائى (٨٧)

(٨٥) عروس الأفراح : ٩١/١ .

(٨٦) عروس الأفراح : ٩١/١ ، ومنهج البلغاء : ٣٨٤ .

(٨٧) السابق . وصير البيت : وإلى محمد ابتعت قصائدي . سر

وقد سبق ابن سنان الى جعل اعتدال تأليف الكلمة من شروط فصاحتها ، ومتى زادت الكلمة في حروفها عن الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة (٨٨) • واعترض عليه ابن الأثير في هذا الشرط ، كما سبق أن بيناه • وأخذ حازم بهذا الشرط في فصاحة الكلمة •

اجتماع الحركات الثقيلة :

وهذا مما يتصل باعتدال تأليف الكلمة ، فينبغي في الكلمة الفصيحة أن تتلاءم حركاتها ، ولا تجتمع فيها الحركات الثقيلة حتى لا يؤدي هذا الى ثقلها ، والى هذا أشار حازم ، فجعل من المستقبح تتابع الكسرات وحروف العلة نحو « الكيمياء » (٨٩) • وبين كراهة « الجرشي » في قول المتنبي ، وعلة بتتابع الكسرات ، وتماثل الحروف ، وكونها حوشية (٩٠) •

وهذا الشرط غير موجود عند ابن سنان ولكن سبق اليه ابن الأثير ، حيث جعل من شروط فصاحة الكلمة أن تكون مبنية من حركات خفيفة ليخفف النطق بها ، وأشار الى أن وجود شذوذ عن هذه القاعدة في بعض الألفاظ ، بعدم كراهتهما وثقلها مع توالي الحركات الثقيلة فيها ، لا ينقض هزم القاعدة ، لأنها قائمة على الأعم الغالب (٩١) •

(٨٨) سر الفصاحة : ٧٨ •

(٨٩) عروس الأفراح : ١/٩٤ • ومنهاج البلغاء : ٣٨٧ •

(٩٠) عروس الأفراح : ١/٩١ •

(٩١) المثل السائر : ١/٢٠٦ - ٢٠٨ •

وقد جعل ابن سنان لفظة « كيمياء » من ألفاظ العوام المبتذلة ،
وليست من ألفاظ الخاصة ، ولا يحسن نظم مثلها (٩٢) •

المستعمل في أمر مكروه :

بين حازم أن اللفظ المعبر به ينبغي ألا يكون دالا على أمر مكروه
في استعمال آخر ، فقال : وقد تكون للعبارة دلالة على أمر مكروه
خارج عما جرى بها للدلالة عليه ، أما باشتراك وقع في اللفظة أو بعرف
واستعمال حدث فيه ولو العامة ، فيجب أن يتحفظ من ذلك ، حيث تنهياً
تلك العبارة بنفسها ، أو مع ما يكتنف بها ، لأن يفهم منها بحسب
الاشتراك الواقع فيها ، أو بحسب العرف والاستعمال ، أمر قبيح
في حق ممدوح ، أو مندوب ، أو منسوب به ، أو نحو ذلك مما يكره في حقه
القبح • ومن ذلك قول الصاحب في عضد الدولة :

ضممت على أبناء تغلب تاءها فتغلب مآكر الجديدان تغلب
فقال عضد الدولة : يبقى الله ! (٩٣) •

ومما أكد القبح في هذه اللفظة التي هي قوله « تغلب » وقوعها
قافية ، فأنها مقطوع الكلام ، وموضع تخلق السامع وتفرغه لتفقد
ما مر على سمعه مما وقع فيها ، فالسمع أقرب عهداً به وهو أشد
ارتصاصاً فيه ، ولو وردت اللفظة التي أنكرها عضد الدولة في أثناء
البيت لكان الأمر فيها أسهل (٩٤) •

وحازم في هذا الموضع ينقل عن ابن سنان ما ذكره في حديثه عن
القافية إذ قال : ومما يجب أن يعتمد في القافية ألا تكون الكلمة إذا

• (٩٢) سر الفصاحة : ٦٦ •

• (٩٣) منهاج البلغاء : ١٥٠ •

• (٩٤) منهاج البلغاء : ١٥١ •

سكت عليها كانت محتملة لمعنى يقتضى خلاف ما وضع الشعر له ...
 وذكر بيت صاحب بن عباد المذكور ، وبين أن قوله « تغلب » في
 قافية البيت ، جعلت عضد الدولة يتطير من مواجهته بها ، ولو قالها
 في وسط البيت لم يكن في ذلك من القبح ما كان في القافية ، لأنها
 موضحة قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما يأتى (٩٥) .
 ومما يتصل بهذا الشرط وإن كان لا يظهر إلا في التأليف :

١ - التهف من الألفاظ التى يفهم منها ريب أو فحش ، ولو بعرفنا
 عامى أو استعمال لأهل الهزل ، فهذا مما يجب صون الكلام عنه . ومثل
 حازم لذلك بقول المتنبى في أم سيف الدولة :

رواق العز فوقك مسبطر وملك على ابنك في كمال

فأفخه « مسبطر » بعد قوله للمرأة « فوقك » قبيحة ، ولاسيما
 بعد أن استعملها ابن حجاج حيث استعملها وعرف ذلك من قوله (٩٦)
 ونحو منه قول مروان ابن أبى حفصة في زبيدة بنت جعفر :

يهزها كل عرق من أرومتها يزداد طيبا إذا الأعراق لم تطب
 فلفظة « عرق » بعد قوله « يهزها » قبيحة بالنظر الى ما هو
 متعارف عند العامة (٩٧) .

ويسوق حازم وصية بعض الشيوخ فيقول : وقد كان بعض الشيوخ
 الذين أخذت عنهم هذه الصناعة يوصى باجتناب الألفاظ التى يفهم منها
 على حديثها ، أو مع ما يكتنفها معنى قبيح ولو بالعرف العامى (٩٨) .

(٩٥) سر الفصاحة : ١٧٤

(٩٦) منهاج البلغاء : ١٥١

(٩٧) السابق : ١٥٢

(٩٨) منهاج البلغاء : ١٥٢

٢ - عدم استعمال الكلمة في ضد ما تستعمل فيه عرفا ، فاذا عرف في كلمة استعمالها في طريق من الطرق ، فالواجب ألا تستعمل في مضاد ذلك الطريق ، وذلك بقول حبيب :

يا أبا جعفر جعلت فداكا بزحسن الرجوه حسن قفاكا

فالقفا ليس يليق الا بطريقة الذم وكذلك الأخدع والقذال، فاستعمال هذه الألفاظ في المدح مكروه (٩٩) •

وقد سبق الخفاجي الى بيان هذا ، وضرب له أمثلة كثيرة منها قول أبي تمام السابق (١٠٠) •

وهذا الذى قدمناه هو ما استطعنا ايراده من أقوال حازم مما يخص فصاحة المفردة ، ومنه يرى أنه يستمد كثيرا من كلام الخفاجي وابن الأثير ، ومن ثم دار في فلكهما وهو يبين ما يتصل بفصاحة الكلمة ، فلم يخرج عن شروطهما ، وإن كان فصل في بعض المسائل كما رأينا في حديثه عن حكم الكلمة تبعا لكثرة استعمالها وقلتها •

وهو على العموم متأثر في كتابه بابن سنان ، وكثيرا ما يحكى أقواله ، وينقل عنه (١٠١) •

(٩٩) منهاج البلاغ : ١٥٤ •

(١٠٠) ينظر منهاج البلاغ : ٥٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٦٨ ،

١٨٢ ، ١٨٣ •

(١٠١) ينظر سر الفصاحة ١٥٣ ، ١٥٤ •

بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) :

عرض بدر الدين بن مالك للفصاحة بإيجاز في كتابه «المصباح في المعاني والبيان والبديع» . وعرف الفصاحة بأنها : صوغ الكلام على وجه له توفية بتمام الأفهام لعناه وتبيين المراد منه (١) .

والفصاحة عنده نوعان : معنوية ولفظية :

فالفصاحة المعنوية : هي خلو الكلام عن التعسف والتعقيد بحيث يكون طريقه الى المعنى واضحة على وفق مقتضى الظاهر ، أو ما فيها من معاطف فقد نصب عليه المنار وأوقد فيها الأنوار ، ولم يخف مسلك المعنى حتى لا يدري من أين إليه يتوصل ، ولا بأي شيء معناه يتحصل . كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس الا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه (٢)

والفصاحة اللفظية : أن تكون الكلمة جارية على القياس ، سالمة عن انتافر ، والابندال ، دائرة على الألسن ، لا مما أخطأت فيه العامة ، ولا مما أحدث الموائد . فان الكلمة متى لم تكن كذلك ربما مجها السمع ، ونبا عن قبولها الطبع ، وقلت غاية السامع بالكلام ، فلم يحصله على ما له من الأفهام .

(١) المصباح : ١٥٩ .

(٢) المصباح : ١٥٩ ، ١٦٠ .

وقد ظهر من هذا أنه لابد في تكميل الفصاحة من إبانة المعنى
باللفظ المختار ، وهي من متممات البلاغة ، ومما يكسو الكلام حلة
الترتين ، ويرقيه أعلى درجات التحسين (٣) .

ومن الغر في كلام ابن مالك عن الفصاحة اللفظية نرى أنه
يشترط في فصاحة الكلمة ما يلي :

١ - أن تكون الكلمة جارية على القياس .

٢ - أن تكون سالمة عن التقييف .

٣ - أن تكون غير مهذبة .

٤ - أن تكون دائرة على الألسن .

٥ - ألا تكون مما أخطأت فيه العامة .

٦ - ألا تكون مهارة أحدية المولدين .

وهذه الشروط هي بعينها شروط السكاكي التي سبق حديثنا عنها ،
وبينا أنها مستفادة من شروط ابن سنان الخفاجي .

غير أن ابن مالك نص على عدم ابتذال الكلمة ، وهذا ما لم يرد
صراحة عند السكاكي ، وإن كان يدخل في العامي والمولدة ، ولعل هذا
مما تأثر فيه جابن الأثير الذي نص على هذا الشرط وفصل الحديث
عنه (٤) .

(٣) السابق : ١٦١ .

(٤) المحل السابق : ١٩٦/١ .

ولا يقتصر نقل ابن مالك من السكاكى على هذه الشروط ، فقد نقل عنه في هذا الموضوع تقسيم الفصاحة الى لفظية ومعنوية ، وشرحه لكل قسم منهما •

كما تأثر به في وضع حديثه عن الفصاحة في مقدمة حديثه عن علم البديع بعد انتهائه من الحديث عن علم البيان •

ولا عجب في ذلك فكتاب « المصباح » لابن مالك هو تلخيص واختصار لنقسم الثالث من كتاب « المفتاح » للسكاكى ، مع التوسع في الشواهد ، والاستفادة بكتب الآخرين (٥) •

وذكر الدكتور شوقي ضيف أن بدر الدين بن مالك أدخل في كتابه بعض تعديلات على منهج السكاكى من ذلك أنه نقل مبحث البلاغة والفصاحة من ذيل البيان الى فاتحة المختصر (٦) • ونقل محقق المصباح هذا الكلام دون تعقيب (٧) •

والصحيح أن ابن مالك لم ينقل مبحث البلاغة والفصاحة معا ، بل نقل الحديث عن البلاغة فقط الى مقدمة كتابه ، أما الحديث عن الفصاحة فأبقاه في موضعه وجعله مقدمة للحديث عن علم البديع كما فعل السكاكى (٨) •

الطوقى (ت ٥٧١٦) :

عقد سليمان بن عبد القوى الطوقى فصلا جيدا في كتابه « الأكسير في علم التفسير » شرح فيه صفات الألفاظ التي تستحق

(٥) ينظر البلاغة تطور وتاريخ : ٣١٥ ، ومقدمة تحقيق المصباح : (٧،٦) ينظر المرجعان السابقان •

(٨) ينظر المصباح : ١٥٩،٤،٣ - ١٦١ • وينظر مفتاح العلوم : ٤٢٣

(٨) ينظر المصباح : ١٥٩،٤،٣ - ١٦١ • وينظر مفتاح العلوم : ٤٢٣

بها الحسن والجودة ، مستقيدا من الخفاجى وابن الأثير وغيرهما ،
ومتعلبا ابن الأثير في بعض آرائه •

وفي بداية هذا الفصل بين أن الألفاظ ضربان : مفردة ، ومركبة ،
ولكن منهما صفات تستحق بها رتبة الحسن والجودة (١) •

ثم تحدث الطوفى عن صفات الألفاظ المفردة وهى ست :

الصفة الأولى : تباعد مخارج حروفها •

وقد أشار الى أن هذا الشرط مبنى على الغالب ، فليس المراد
أن متباعد المخارج يستلزم الحسن • ومتقاربها يستلزم الرداءة ، بل
ان الغالب على الأقل الجودة ، وعلى الثانى الرداءة ، وقد يكون
حسنا كالجيم والشين والياء ، فهى متقاربة ويتركب منها : جيش
وشجى ، وهما لفظان رائقان جيدان (٢) •

وبين الطوفى في العلة في جودة ما تباعدت مخارجه ، ورداءة
ما تقاربت مخارجه حاكيا رأى ابن الأثير ورأى الخفاجى في ذلك :

نراى ابن الأثير يقوم على أن ما تباعدت مخارجه يحصل للنطق
في تأنيفه مهلة وأناة ، فتجىء الحروف مستقرة ممكنة ، كمن يمشى في
أرض سهلة مستوية ، وما تقاربت مخارجه فان النطق في تأليفه
لا يخرج من مخرج الا وقد غيره غيما بعسده ، فتجىء حروفه قلقلة
مكدودة غير مستقرة ولا ثابتة كمن يمشى في أرض وعرة كثيرة الصعود
والهبوط ... وهذا وجه حسن (٣) •

(١) الأكسیر : ٦٨ •

(٢) السابق •

(٣) الأکسیر : ٧٣ ، وينظر الجامع الكبير : ٤١ •

ورأى الخفاجى يقوم على أن نسبة الأصوات الى حاسة السمع كنسبة الألوان الى حاسة البصر وكما أن الألوان كلما تباعدت كانت أحسن ، فكذا الأصوات ... وهذا توجيه حسن جميل (٤) •

وساق الطوفى اعتراض ابن الأثير على توجيه الخفاجى وتعقبه في هذا الاعتراض ، ورد عليه ردا مطولا ، ورجح توجيه الخفاجى (٥) ، وقد ذكرنا ذلك في حديثنا عن الخفاجى ، فلا مجال لتكراره •

ونظر لما لمخارج الحروف وصفاتها من صلة بهذا الشرط ، فقد فصل الطوفى القول في الحروف ومخارجها وصفاتها ، وبين ما يحسن منها في الأبنية ، وما يقبح ، وأوجب رعاية هذه الاعتبارات في الألفاظ ليكون الكلام سلسا على اللسان (٦) •

الصفة الثانية : أن تكون مأثوفة قد صقلتها الألسن ، وأنست بها الأسماع. والقلوب لكثرة دورانها في الاصطلاح ، غير وحشية ولا متوعدة (٧) •

ويشير الطوفى هنا الى أهل ينبغى مراعاته ، هو أن وصف الكلمة بأنها مأثوفة أو وحشية ليس لذاتها ، بل بصفة اضافية لها ، فهي بالاضافة الى من كثرت دورانها في كلامه ، وأيسر بها سمعه مأثوفة ، وبالإضافة الى عكسه بالعكس • ألا ترى أن العرب كانوا يستعملون في مفاوضاتهم ألفاظا لا يفهمها من أهل زماننا الا كل فاضل يارع النظر

(٤) الأكسير : ٧٣ ، وينظر سر الفصاحة : ٦٦ •

(٥) ينظر الأكسير : ٧٣ - ٧٥ •

(٦) ينظر الأكسير : ٦٨ - ٧٢ •

(٧) الأكسير : ٧٥ •

في كتب اللغة ، وكان ذلك بالنسبة اليهم فصيحاً حسناً رائقاً كالألفاظ التي في حديث أم زرع ، وحديث طهفة النهري ، ولو استعملها أحد من هؤلاء الحاضرة تكلفا لعد قبيحاً ، ومن عده فصاحة خطأ (٨) .

ويرى الطوفي أن الناظم أعذر من النائر في استعمال الوحشي لانطلاق عنان النائر في التأليف ، وتقيد الناظم بالعروض والقافية ، لكن ينبغي للناظم اجتناب الوحشي ما أمكن (٩) .

وقد تأثر في هذا بابن الأثير الذي سبق الى التفريق بين الناظم والنائر في استعمال الغريب (١٠) .

وللطوفي رأى في بعض ما حكم عليه بالوحشية ، ففي قول الشاعر
يصف المطير :

متعطم نصب الوحوش مكانها تياره فالضرب جار الضفدع
حكم النقاد بأن قوله : « متعطم » أي : متلاطم ، من الوحشي ، ولو جعل عوضها . متدارك ، أو متراكم ، أو متلاطم ، لأدت معناها . ويرى الطوفي أن هذه اللفظة ليست متوغلة في الوحشية ، ولغظها مشعر بالكثرة والحركة وشدة الاضطراب والغليان ، فلا يقوم مقامها شيء من الألفاظ المذكورة (١١) .

ونحن مع الطوفي في أن لفظ « متعطم » يوحى بما لا يوحى به غير من الألفاظ ، ولكنه من ناحية أخرى ثقيل على اللسان بسبب ما فيه من تنافر ، وهذه ناحية يعاب منها اللفظ غير ناحية الوحشية .

(٨) السابق : ٧٥ ، ٧٦ .

(٩) السابق : ٧٧ .

(١٠) المثل السائر : ١٨٣/١ وما بعده .

(١١) الأكسير : ٧٧ .

الصفة الثالثة : ألا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة • وذلك قسمان :

أحدهما : أن يدرك اللفظ بالوضع على معنى ، فنقله العامة الى غيرها ، وهو نوعان :

الأول : ما نقلته الى معنى مستقبح كقول المتنبي :

أذاق الفواني حسنه ما أذاقنى وعف فجازاهن عني على الصرم
فان الصرم في اللغة القطيعة ، واستعمله العامة في معنى آخر
قبیح (١٢) :

والثاني : ما نقلته العامة الى معنى غير مستقبح • كتسميتهم
الانسان اذا كان حسن الصورة واللباس ... ظريفا ، وانما هو في
وضع اللغة للحسن النطق (١٣) •

والقسم الثاني : ماكره استعماله لجرد ابتذال العامة له ، لا لكونه
محرفا عن وضعه ولا مستقبحا كلفظة « اللقالق » في قول المتنبي :

وملمومة سيفية ربعية يصيح الحصار فيها صياح اللقالق
فهذا ومثله مما ينبغي اجتنابه لغثائه وابتذاله (١٤) •

الصفة الرابعة : ألا تستعمل للفظ المشترك بين معنيين : حسن
ومستكره بلا قرينة تميزه ، اذ بدون القرينة يسبق الى الوهم المعنى
المستكره ، فتمجه النفس وتنفرد منه ... وضرب الطوفى لذلك أمثلة

(١٢) السابق : ٧٧ ، ٧٨ •

(١٣) السابق : ٧٩ •

(١٤) الإكسر : ٨٠ ، ٨١ •

ذكرها الخفاجي وابن الأثير ، وانتهى من ذلك الى أن اللفظ الذي يبادر الذهن منه الى معنى مستكره اما أن يتجرد عن قرينة أولا ، فان تجرد عن قرينة كان مذموما ، وان اقترنت به قرينة ، فهي اما قسوية مزيلة للقبح نحو « مقاعد للقتال » (١٥) ، واما ضعيفة لا تزيله ، بل ، ربما كان عدما أيسر حالا نحو : « مقاعد العواد » في بيت الشريف الرضي (١٦) .

الصفة الخامسة : تصغير اللفظة حيث يعبر بها عن معنى خفيف أو لطيف أو ضعيف للتناسب بينهما . وذكر الطوفي في هذا الموضع بعض مسائل التصغير وانتهى الى أنه لا ينبغي الاكثار من التصغير ونحوه في الكلام لأن مثله في الكلام ، كالوشى في الثياب ، فالتع بهما أولى ، وأحسن توشية ، لأن النفس تمل الكثير (١٧) .

الصفة السادسة : أن تكون مركبة من أقل الأوزان تركيبا ، وهو الثلاثي ، لاشتماله على البداية والوسط والنهاية ، وهو الأوسط الأبنية ، إذ الحرف الواحد لا يفيد ، والحرفان اجحاف ، وليس بإمكان من العذوبة ، والرباعي والخماسي ثقلان ، ولهذا كانت أكثر ألفاظ الكتاب العزيز ثلاثية ، والرباعي فيه قليل ، ولا خماس فيه أصلا ، إلا ما كان من أسم نبي نحو : إبراهيم واسماعيل ، وهي أعجمية لا عربية ، ولا يقال فيه : « فسيكفيكم » و « أنلزمكموها » و « يستخلفنهم » وهي أكثر من الخماسي ، لأننا نقول : كل من هذه كلمات ، وكلامنا في الكلمة الواحدة . بخلاف قول المتبى :

ان الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها

(١٥) آل عمران : ١٢١ .

(١٦) الأثير : ٨١ - ٨٥ .

(١٧) السابق : ٨٥ - ٨٨ .

فإنها كلمة واحدة ، وقد استهجنتم معه لكثرة حروفها (١٨) •

وبعد أن انتهى الطوفي من ذكر الصفات الست فذكر صفتين أخريين :

أحدهما : كون الكلمة جارية على العرف العربي المتخيل ، عتير شاذة ، وبين أن الخفاجي هو صاحب هذا الشرط ، وأن ابن الأثير خالفه فيه ، وأيد الطوفي نظره ابن الأثير (١٩) •

وثانيهما : بناء الكلمة من حركات خفيفة ، وأشار إلى أن ابن الأثير زعم أنه ابتكر هذه الصفة ، وأنكر عليه ذلك ، وبين أنه مسبوق بها ، والأجود مما قاله ما ذكره غيره وهو : اعتدال الكلمة في حركاتها ، إذ خير الأمور أوسطها ، فالأخف والأثقل طرفان ، والأعدل وأستظهر حسنة • وأعدلها حركتان وساكن ، فإن أعوز فتلاث حركات ، وأربع حركات ثقيلة ، والخمسة أولى ، ولذلك لا يحتملها الشعر (٢٠) •

وبهذا يكرن الطوفي تد شرط لفصاحة الكلمة ثمانية شروطاً لا تخرج عما ذكره الخفاجي وابن الأثير •

ودراسة الطوفي مفصلة وجيدة ، وله فيها نظرات صائبة ، وقد اعتمد في جلها على الخفاجي وابن الأثير كما اعتمد على مهتم البصريين ونقل بعض آرائه وأسندها إليه (٢١) •

(١٨) الأكسير : ٨٨ ، ٨٩ •

(١٩) الأكسير : ٩٠ •

(٢٠) السابق : ٩٠ ، ٩١ •

(٢١) ينظر الأكسير : ٩٠ ، أصول البلاغة : ٤٣ ، ٤٤ •

شهاب الدين الحلبي (ت ٧٢٥ هـ) :

تحدث الحلبي عن البلاغة والفصاحة في كتابه « حسن التوسل الى صناعة العرسل » وقال أن الفصاحة هي : خلوص للكلام من التعميد (١) وهو كلما نرى تعريفاً قلصنا به التعقيد عيب مفضل بفصاحة الكلام ، وليس هو كل ما يخل بفصاحة الكلام ، فهناك عيوب أخرى كتناثر الكلمات وضعف التباين ومن ثم خلوص الكلام من التعميد وحده لا يجعله فصيحاً ، بل لابد من خلوصه من كافة العيوب المخلة بفصاحته ، وهذا التعريف هو نفس تعريف الرازي للفصاحة (٢) .

وتكلم الحلبي عن فصاحة المفرد فقال : لفصاحة المفرد خلوصه من تناثر الحروف كقول أعرابي سئل عن ناقته (تركتها ترعى الهتفع) وكقول امرئ القيس : « ذوايبه مستشزرات الى العلا » . ومن الغرابة وهي أن تكون الكلمة وحشية كما قال عيسى بن عمير النحوي وقد سقط عن دابته « ما لكم تكلمتم على تلكاكم على ذي حنة ، افرنقموا عني » أي اجتمعتم على تنحوا .

ومن مخالفة القياس كقول الراجز : « الحمد لله الملك الأجل » فان القياس الادغام (٣) .

فبين الحلبي أن الكلمة القصيدة هي الخالية من تناثر الحروف ، والغرابة ، ومخالفة القياس . وهذه الشروط الثلاثة تنضوي فيما ذكره ابن سنان الخفاجي من شروط لفصاحة الكلمة .

(١) حسن العرسل : ١٠٣

(٢) نهاية الإيجاز : ٩

(٣) حسن التوسل : ١٠٣

محمد الجرجاني (ت ٥٧٢٩) :

عرض محمد بن علي الجرجاني في كتابه « الاشارات والتنبيهات »
الى فصاحة المفردات وبين أن فصاحتها تكون بخلوها عن أمور
سنة :

١ - أن تخلو عن اجتماع المثلين من غير ادغام ، كالأجل في
قول الشاعر :

الحمد لله العلى الأجل

وعن اجتماع المتقاربين في المخرج لاسيما حروف الحلق ، كهمضم
ومستشزرات (١) •

٢ - أن تخلو عن الغرامة ، فإن المألوف محبوب ، وغير مكروه ،
ومن ذلك الدردبيس في قول أبي تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعلى راب الأساة بدردبيس قنطر

والدردبيس والقنطر معناهما واحد وهو الداهية (٢) •

٣ - ألا تكون الكلمة عامية كتفرعن في قول أبي تمام :

جليت والموت مبد حر صمخته وقد تفرعن في أفعاله الأجل

ويلحق بذلك كله ما حذف منها أو زيد على غير قياس ، أما الحذف
فكقول رؤبة :

قواطنا مكة من ورق للحما

أراد الحمام ، وأما الزيادة فكقول ابن هرمة :

وأنت من الغواية حين ترمى وعن عيب الرجال بمنقراح

(١) الاشارات والتنبيهات : ٤ •

(٢) السابق : ٥ •

• أراد منتزح (٣) •

٤ - ألا تكون الكلمة معبرة عن غير ما عبرت به العرب ، كأيمن في قول أبي عبادة :

تشق عليه الريح كل عشية جيبوب الغمام بين بكر وأيمن

• أراد بالأيمن الثيب ، وإنما هو المرأة التي لا زوج لها (٤) •

٥ - ألا يكون للكلمة المستعملة معنى آخر يكره ذكره... كالكثيفاء ، والفسائط (٥) •

٦ - ألا تكون الكلمة خارجة عن حد الاعتدال كثيرا ، كمغنطيس ، وأذريجان (٦) •

وكلام الجرجاني في هذا الموضوع لا جديد فيه ، وقد اعتمد فيه على الخفاجي ، كما أن في كلامه خلطا واضطرابا ، حيث ضم تقارب الخارج مع اجتماع المثلين في شرط واحد ، وهما مختلفان ، فاجتماع المثلين من غير ادغام من قبيل مخالفة قياس ، وتقارب الخارج من قبيل التناظر والثقل •

وتحدث عن الحذف والزيادة في الكلمة في حديثه عن استعمال العامي ، وليس من واد واحد ، فالحذف والزيادة من مخالفة القياس • وجعل التعبير بالكلمة عن غير ما عبرت به العرب شرطا منفصلا • وهو من مخالفة القياس والعرف عند الخفاجي •

(٣) السابق : ٦ ، ٧ •

(٤) السابق : ٧ •

(٦، ٥) الاشارات والتنبيهات : ٨

ابن الأثير الحلبي (ت ٥٧٣٧) :

تحدث أحمد بن اسماعيل بن الأثير الحلبي في كتابه « جوهر الكنز » عن فصاحة الألفاظ متأثراً بما كتبه الخفاجي وابن الأثير حيث لم يخرج في كلامه عما ذكره من شروط لفصاحة الكلمة ، وقد تناول ما ذكره منها بالتفصيل ، وهي كما يلي :

١ - تباعد مخارج الحروف : فإن الحروف إذا تباعدت مخرجها كانت أحسن من المقاربة المخارج ، ومهما كان اللفظ قريب المخرج من أخيه كان قبيحاً ، إذا الألفاظ لقرب مخرجها تكون مكدودة قلقلة غير مستقرة في أماكنها ، ومهما كانت الحروف بعيدة المخارج جاءت متمكة في أماكنها غير قلقلة ولا مكدودة (١) •

٢ - استعمال الكلمات غير الحوشية ولا المتوعدة : والمراد بالحوشية ، القليلة الاستعمال ، وذلك عيب في الكلام فاحش ، فيجب اجتنابه •

وفيه ابن الأثير الحلبي على نقطة علمية هي أن الحوشية أمر نسبي يخضع للمتكلمين وزمانهم ، فكل زمان تكون الفصاحة فيه بحسب فهم أهله للألفاظ الدائرة بينهم •

والعرب كانت قبائل ، وكل قبيلة لغة هي حوشية عند غيرهم ، فالفصاحة مخاطبة كل قوم بلغتهم الدائرة بينهم •

ويستشهد على ذلك بحديث طهفة بن أبي زهير النهدي حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلهم بالفاظ غريبة ، وأجابته

الرسول صلى الله عليه وسلم بكلام غريب من جنس كلامه (٢) • ويعلق على هذا الحديث بقوله : فانظر الى هذا الكلام العابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحسنه في بابه مع غرابته وكونه غير مفهوم لكثير من الناس •

وينتهي من ذلك الى أن الانسان اذا خاطب قوما بلغاتهم الدائرة بينهم • المفهومة عندهم • المستعملة ألفاظها لا يكون ذلك من باب الحوشى ، بل هو من الفصاحة ، الا اذا استعمله عند غير أرباب تلك اللغة (٤) •

وهذه الفكرة ليست بجديدة عند الحلبي ، فقد أشار اليها السابقون وعلى رأسهم الجاحظ الذي ذكر أنه لا ينبغي أن يكون اللفظ غريباً وحشياً الا أن يكون المتكلم بدوياً اعرابياً ، فان الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس ، كما يفهم السوقى رطانة السوقى (٥) وتحدث عنها ابن الأثير في « المثل السائر » ولكنها تجلت بوضوح عند الحلبي ، حيث فصلها ، ودافع عنها بشدة •

الا أننا نرى ربطها بحالات خاصة وعدم التوسع فيها ، لأن الأدب الحى مقروء على مر العصور والأجيال ، فينبغى أن تكون لغته وسطاً بين الغرابة والابتذال ، فلا تكون متوعدة حوشية ، ولا ساقطة عامية ، وبذا يتصل نبضها بين الناس على الدوام •

(٢) ينظر الحديث كاملاً فى جوهر الكنز : ٣٧ - ٣٩ •

والمثل السائر : ٢٣١/١ - ٢٣٤ •

(٣) جوهر الكنز : ٣٩ •

(٤) السابق : ٣٩ •

(٥) البيان والتبيين : ١٤٤/١ •

أما المخاطبات الخاصة التي لها ظروفها وأحوالها فهي تخضع للحال المناسب لها . والرسول صلى الله عليه وسلم ، قد راعى أحوال هؤلاء المخاطبين وغيرهم من أصحاب اللهجات ، الذين لا يحسنون سواها ، أو يعترفون بها ، وربما كان في ذلك نوع من تأليف قلوبهم بأشعارهم بأن لهجتهم الخاصة جديرة بأن يستعملها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) .

ومن ثم علق صاحب المثل السائر على حديث طهفة بقوله : إن فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم لا تقتضى استعمال هذه الألفاظ ، ولا تكاد توجد في كلامه إلا جواباً لمن يخاطبه بمثلها ، كهذا الحديث وما جرى مجراه (٧) .

فبين أن هذا الحديث وما يشبهه قليل في حالة خاصة تقتضيه وليس سمة عامة لفصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد سبق أبو هلال العسكري إلى بيان مراعاة النبي صلى الله عليه وسلم لأحوال الناس في مكاتباته ومخاطباته ، وضرب مثالا بكتاب الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عظيم فارس وألفاظه في غاية السهولة ، وكتابه إلى وائل بن حجر الحضرمي ، وألفاظه فخمة ضخمة ، وعلق عليهما بقوله : فسهل صلى الله عليه وسلم الألفاظ في كتابه إلى كسرى غاية التسهيل حتى لا يخفى منها شيء على من له أدنى معرفة في العربية ، ويمكن ترجمته . ولما أراد أن يكتب إلى قوم من العرب فخم اللفظ ، لما عرف من فضل قوتهم على فهمه ، وعادتهم لسماع مثله (٨) .

(٦) الغرابة في الحديث النبوي : ١٤٦ .

(٧) المثل السائر : ٢٣٤/١ .

(٨) الصناعتين : ١٦١ .

٣ - الاحتراز من البتذل بين العامة : والبتذل عنده ما كان من الألفاظ دالا على معنى وضع في أصل اللغة فغيرته العامة وجعلته دالا على معنى آخر .

وقد قسمه الى ضربين :

ضرب مستحسن ، وهو ما غيرته العامة عن موضوعه الأصلي وعبروا به عن معنى آخر .

وضرب مستقبح ، وهو ما غيرته العامة عن موضوعه الأصلي ، وسموا به معنى آخر .

فالضرب المستحسن كقولهم : فلان جميل الوجه ، حلو الشمائل ، مليح القامة ، ظريف الحركات ، كامل الحسن ، وأصل هذه الصفات التي تذكرها العامة لم تضعها العرب لما وضعتها العامة عليه ، وانما كانت العرب اذا أخذت في صفات خلق الانسان قالوا : الصبابة في الوجه ، والوضاءة في البشرة ، والجمال في الأنف والحلاوة في العينين ، والملاحة في الفم ، والظرف في اللسان ، والرشاقة في القاد ، والنيافة في الشمائل ، وكمال الحسن في الشعر ، فغيرتها العامة الى ما هو دائر بينهم .

ومثال الضرب المستقبح : الألفاظ التي غيرتها العامة عن معناها الأصلية ، واستعملتها في معنى قبيح أو مذموم ، وبذلك كره استعمالها ، وصارت الفصاحة تأبأها (٩) .

وتعريف الحلبي للضربين واحد ، وكان يجب أن ينبه على هذا في تحقيق الكتاب ، وربما يكون تعريف الضرب الثاني ناقصا وأصله : وسموا به معنى آخر قبيحا . فبهذا يظهر الفرق بين الضربين .

وهذان الضربان منقولان عن المثل السائر • وهما للقسم الأول من المبتذل والضرب الثاني منهما يدخل في المشترك بين معنيين أحدهما يكره ذكره • وهو الشرط الذي سيأتى بعد هذا • وإم يذكر المحلى القسم الثاني من المبتذل ، وهو ما لم تغيره العامة عن وضعه وإنما أنكر استعماله لابتذاله بينهم (١٠) •

٤ — الاحتراز عن المعبر به عن معنى يكره ذكره إلا أن تنضم إليه قرينة تصرفه عن المعنى المكروه فإنه يجوز استعماله مثال ذلك قوله تعالى في حق النبي ﷺ : « فالذين آمنوا به وعزروه ونصبوه » فلفظة التعزيز موزوعة لمعنى مكروه ، فلما ضم إليها في الآية قرينة « آمنوا به » « ونصروه » فهم أن المراد بلفظة التعزيز الأكرام لا ما وضعت له في أصل اللغة ، فحسن استعمالها بهذا الاعتبار (١١) •

٥ — الاتيان باللفظة المؤلفة من أقل الأوزان تركيباً ، وذلك أن الكلمة إذا تركبت من حروف قليلة ، خفت على النطق بها ، بخلاف ما إذا كانت مؤلفة من حروف كثيرة ، فإنه يثقل النطق بها على اللسان وعلى السماع (١٢) •

٦ — أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة ، وذلك أن الكلمة إذا كان فيها حركتان متواليتان ساغ قبولها في الأسماع • فلما إذا كانت ثلاث حركات متواليات في كلمة واحدة استكرهت قليلاً ، فإذا كانت أربع حركات فإنها تثقل أكثر (١٣) •

(١٠) ينظر المثل السائر : ١٩٨/١ •

(١١) جوهري الكنز : ٤٠ ، وينظر المثل السائر : ٢٠٣/١ •

(١٢) جوهري الكنز : ٤٠ •

(١٣) السياق : ٤٦ •

ويفتح مما سبق أن ابن الأثير الحلبي ناقل عن الخفاجي ،
وابن الأثير الجزري ، ولم يصف شيئا ذا بال إلى ما ذكرناه ، وفي
كلامه المخطوطة في بعض الموضع .

الطبيي (ت ٥٧٤٣) :

تحدث ترف الدين الطبيي في كتابه « التبيان » عن أوصاف
اللفظة المفردة وذكر أنها ستة :

١ - أن يكون تركيبها من الحروف اللذيذة العذبة ويجتنب
في التأليف ما كان قريب المخارج لاسيما حروف الحلق فانها متناهية
في الثقل (١٤) .

٢ - أن يجتنب توالي أكثر من حركتين ، ويجتنب الحركات
الثقيلة (١٥) .

٣ - أن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها (١٦) .

٤ - ألا تكون وحشية غير مأوقة (١٧) .

٥ - ألا تكون مبتذلة (١٨) .

٦ - ألا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما مكروه وجيء بها
مطلقة (١٩) .

وقد اعتمد الطبيي في حديثه على الخفاجي وابن الأثير والسكاكي ،
واهتم اهتماما خاصا بما كتبه ابن الأثير عن الفصاحة ، وبين أنه
سيلخص ما بسطه مع زيادات مفيدة وحسن تأليف (٢٠) .

(١٤) التبيان : ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(١٥) السابق : ٤٧٣ .

(١٦) السابق : ٤٧٣ - ٤٧٥ .

(١٧) السابق : ٤٧٦ .

(١٨) السابق : ٤٧٦ .

(١٩) السابق : ٤٧٧ .

(٢٠) السابق : ٤٦٧ .

التنوين (ت ٥٧٤٨) :

تكلم زين الدين محمد بن محمد بن عمرو التنوخي في كتابه « الأقصى القروب » عن الفصاحة والبلاغة والبيان ، وبين أنها ألفاظ تشترك في كثير من المعاني ويختص كل واحد منها بما ليس للآخر (١) .

وتحدث عن الكلمات المفردة فبين أن منها ما يستحسن ، ومنها ما يستبشع وذلك بحسب أمور منها :

- تباعد مخارج الحروف وتقاربها .
- المؤلف والحوشي .
- ما لم تبتذله العامة وما ابتذله .
- أن تكون الكلمة وضعت في أصل وضعها غير مستقبحة المعنى ، ثم صرفها الاصطلاح آنفا الى ما يستقبح .
- التصغير فيما يليق به وما لا يليق .
- التركيب من أخف الأوزان وأثقلها .
- خفة الحركات أو ثقلها (٢) .

فالكلمة تكون حسنة عنده إذا استوفت سبعة شروط هي : أن تكون متباعدة المخارج ، مركبة من أخف الأوزان ، وأخف الحركات ، مألوفة الاستعمال ، غير مبتذلة ، ولا مستقبحة ، ولا مصغرة في غير موضع التصغير .

وهذه الشروط لا تخرج عن شروط الخفاجي وابن الأثير .

(١) الاقصى القريب : ٣٣ .

(٢) السابق .

وفصل التنوخي الحديث في بعض ما يتصل بهذه الشروط ،
ريسا على انتقاء الألفاظ البعثة .

ففيما يتصل بالمخارج وخفة الأوزان والحركات تحدث عن مخارج
الحروف ، وصفاتها (٣) . وأصول الكلمات وزوايدها ، ودرجات
الحروف والحركات في الخفة والثقيل ، فالحروف منها ما هو خفيف
ومنها ما هو ثقيل ، ومنها ما هو خفيف بالصبغة إلى شيء ، وثقيل بالنسبة
إلى شيء آخر ، وأخف الحروف جروف الحوائلين ، وهي : الألف
والياء والواو .

والألف أخف من الياء ، والياء أخف من الواو ، والحرف الساكن
أخف من المتحرك ، والمفتوح ، أخف من المكسور ، والمكسور أخف من
المضموم ، والحرف إذا انكسر ثقل ، والانتقال من الواو إلى الياء
ثقيلا ، والانتقال من الياء إلى الواو أثقل منه ، والضممة والكسرة
مثالهما .

وهذه الذاحية الصوتية تأثر فيها بأبن جنى والخفاجي ، وهو على
جانب كبير من الأهمية ، وينبغي أن نضم إلى حديث البلاغيين في
فصاحة الكلمة .

وفيما يتصل بالمألوف والخرشي يرى أن المتكلم ينبغي أن يجتنب
حوشي الكلام إلا أن ألجأت إليه ضرورة . والخرشي والخرشي بمعنى
واحد وهو الذي يبعد فهمه على أكثر من يسمعه ، ولا يكون ذلك معينا
إلا إذا قام مقامه غيره من البين لأكثر الناس ، وليس ذلك بالنسبة
إلى من كان لغته من العرب ، ولا من تكلم معهم به ، لما روى أن
رسول الله ﷺ خاطب طهفة النهدي بالغريب (٤) . . .

(٣) السابق : ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) ينظر الحديث كاملا في المثل السابق : ٣٣٦/١ .

انما يعاب ذلك على مثل ابن الرومي في قوله :

اسقني الاسكرة الصـ سبر في جعضـلفوته
واترك الفيجن فيه يا خليلي بغصونه (٥)

فبين التتوخى معنى الحوشى ، وحث على اجتنابه ، وأجاز استعماله للعرب الذين طبعوا عليه ، ولم تكلم معهم ، وفي حالات الضرورة ، وقد سبق الى هذا كثير من المتقدمين .

وبخصوص ما نقلته العامة عن أصله ميز التتوخى فيه بين

نوعين :

ما نقل من معنى غير مستقبح الى معنى مستقبح ، وهذا ينبغي اجتنابه .

— ما نقل من معنى حسن الى معنى حسن أو من معنى قبيح الى مثله وهذا لا حرج في استعماله (٦) .

وبين التتوخى أن مما ينبغي اجتنابه من الألفاظ ما ابتدئته العامة وكثر في كلامها وإن كان صحيحا كالقفا والرقبة ، والحسن أن يمدن عنه الى الظهر والعنق .

ومما ينبغي اجتنابه ما هو مشترك بين ظليدين الا أن يكون معه قرينة تخصصه بالمراد ، كقولك : عزرت قلانا ، فهو مشترك بين أن يكون عظمته أو أهنته (٧) .

ولا جديد عند التتوخى في كل هذا فقد تحدث عنه المتقدمون وبيناه فيما سبق .

(٥) الأقصى القريب : ٣٥ ، ٣٦ .

(٦) الأقصى القريب : ٣٦ .

(٧) السابق .

يحيى بن حمزة العلوى (ت ٥٧٤٩ هـ) :

تحدث العلوى عن الفصاحة والبلاغة في كتابه « الطراز » متأثراً بما كتبه « ابن الأثير » بل ناقلاً كثيراً مما كتبه دون أن يصرح بذلك .
وعرف الفصاحة بقوله : هي خلوص اللفظ عن التعقيد في تركيب الأحرف والألفاظ جميعاً (١) . وهو تعريف قاصر ، لأنه لم يحتز فيه إلا عن عيب واحد من عيوب الفصاحة وهو التناثر في الكلمة والكلام ، وخلو الكلمة أو الكلام عن هذا العيب لا يعنى بالضرورة فصاحته ، فهناك عيوب أخرى تخل بالفصاحة وسبقه العلماء الى بيانها ، وقد سبقه الشهاب الحلبي بهذا التعريف (٢) .

وتناول فصاحة المفردات من ناحيتين :
بأحجية تأليف حروف الكلمة ، وبأحجية الكلمة ذاتها .

أولاً : تأليف حروف الكلمة :

بين العلوى أن الحروف تختلف في العذوبة والسلاسة ، إلا أن شيئاً منها غير مستكره ، ولكن الاستكره إنما يعرض من أجل التأليف لما يحصل بسببه من التناثر والثقل ، فلأجل هذا كانت العناية بأحكام التركيب والتأليف ، لأنه ربما حصل على وجه يفيد رقة اللفظ وحلاوته ، فيكون حسناً ، وربما حصل على وجه يفيد ثقلًا وتعثراً في اللسان فيكون قبيحاً .

ومن هنا لم يجمع الواضع بين حروف مخصوصة ، كالعين والحاء ، أو الغين والخاء ، أو الجيم والصاد ، أو الجيم والقاف ، أو الذال

(١) الطراز : ١٠٤/١ .

(٢) حسن الترمذ : ١٠٣ .

المعجمة والزاي ، وذلك لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على اللسان في النطق (٣) .

ويتابع ابن الأثير في أن مرجع الحكم بحسن الألفاظ وقبحها الى الذوق ، وينفى أن تكون مخارج الحروف سببا في قبح اللفظ أو حسنه ، كما ذهب « ابن سنان » وغيره ، فانهم عولوا على أن قرب المخارج يكون سببا في قبح اللفظ ، والتباعد في المخرج يكون سببا في حسن اللفظ ، وهذا فاسد ، فانه ربما يعرض استكراه في النطق لما كانت حروفه متباعدة مثل « ملح » . . . وقد يكون الحسن فيما كانت حروفه متقاربة مثل « ذقته بقمي » .

كما أن الكلمة قد تؤلف تأليفا مخصوصا ، وتكون في غاية الركة على اللسان ، فإذا عكست حروفها صارت أرق ما يكون والطف وأعجب ، ومثال ذلك : « ملح » و « علم » فالأولى باردة ركيكة والثانية رفيعة لطيفة ، وهما من حروف واحدة .

وبهذا يتثبت أن مستند الإعجاب في حسن تأليف اللفظة إنما هو الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، لا ما زعمه ابن سنان وغيره (٤) .

ما يراعى في تأليف الكلمة :

واستنبط العلوي مما ذكره شروطا تجب مراعاتها في تأليف الكلمة لتكون فصيحة وهي :

١ - ألا تكون حروف الكلمة متنافرة في مخارجها ، فيحصل الثقل من أجل ذلك .

(٣) الطراز : ١٠٧/١ ، ١٠٨ .

(٤) الطراز : ١٠٨/١ ، ١٠٩ .

٢ - أن تكون معتدلة في الوزن ، فان الأوزان ثلاثة : ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية ، فأكثرها استعمالا الثلاثي لخفته ، وأبعدها الخماسي لكثرة حروفه ، وأوسطها الرباعي لحصوله بين الأمرين .

والتعويل في ذلك على الذوق ، فان الكلمة ربما كثرت حروفها وهي خفيفة على اللسان كقوله تعالى « فسيكفيكم الله » (٥) وقوله تعالى : « ليستخلفنهم في الأرض » (٦) .

٣ - توالى الحركات ، فاذا حصل سكون في الوسط كان أعدل ما يكون وأرق ، وان توالى ثلاث فتحات فهو أخف من حصول الفم في وسطه ، ولهذا فان « فرسا » أخف من « عضد » . والمعيار في ذلك هو الذوق ، ولهذا فانه قد يتوالى ضمتان وهو غير ثقيل كقوله تعالى : « في ضلال وسعر » (٧) وقوله تعالى (٨) : « فمعلوه في الزبر » (٩) .

والشرطان الأول والثالث من الشروط التي اعتبرها ابن الأثير في فصاحة الكلمة (١٠) ، أما الشرط الثاني فهو من شروط ابن سنان الخفاجي (١١) ، ونم يعتمد ابن الأثير به ، وبين أن طول الكلمة لا يوجب قبحها ، وانما العبرة في ذلك بتأليف الحروف بعضها مع بعض ، واستدل بحسن الكلمات الطويلة في القرآن الكريم ، وغيره (١٢) .

(٥) البقرة : ١٣٧ .

(٦) النور : ٥٥ .

(٨،٧) القمر : ٤٧ ، ٥٢ .

(٩) الطراز : ١٠٩/١ ، ١١٠ .

(١٠) ينظر المثل السائر : ٢٠٥/١ ، ١٠٦/١ - ١٠٨ .

(١١) ينظر سر الفصاحة : ٧٨ .

(١٢) المثل السائر : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

وكلام العلوى في هذا الشرط يناقض آخره أوله ، فانه شرط أن تكون الكلمة معتدلة في الوزن ، ثم عاد وبيّن أن التعميل في ذلك على الذوق ، وهذا نقض لما شرطه أولاً ، إذ لا داعى له مادام المعمول في الحكم على الذوق .

ثانيا : ناحية الكلمة ذاتها :

لم يرتض العلوى ما قيل من أنه لا يبيح في الألفاظ وأنها كلها حسنة ، وذلك لأمرين :

- ١ - أنه لو كان الأمر كذلك ، لم تقع تفرقة بين الألفاظ في الإينية والأوزان ، والخفة والثقيل ، والثابت أن الألفاظ تتفاوت في ذلك .
- ٢ - أنه لو كان الأمر كذلك لم تقع تفرقة بين التناد والمألوف ، والفادر والمستعمل من جهة الوضع والأمر عكس ذلك .

وساق العلوى أسماء للخمر : وللأسد ، وللسيف ، مبيها تفاوت هذه الألفاظ من حيث الثقل والخفة كدليل على ما بين الألفاظ من تفاوت في الحسن والقبح (١٣) .

وذكر العلوى شروطا لفصاحة الكلمة هي (١٤) :

- ١ - أن تكون اللفظة عربية قد تواضع عليها أهل اللغة . . . وليس بممكن استعمال شيء من اللغات كالفارسية وغيرها على جهة التمهيد له ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم .

وقد ورد هذا الشرط في كلام ابن سنان (١٥) .

(١٣) الطراز : ١١٢/١ .

(١٤) الطراز : ١١٢/١ - ١١٦ .

(١٥) ينظر سر الفصاحة : ٦٧ .

٢ - أن تكون الكلمة جارية على العادة المألوفة ، فلا تكون شاذة خارجة عن الاستعمال المطرد في معناها وبنائها واعرابها وتصريفها ،
فما خلف القياس وأوضاع اللغة فهو مردود •

هذا من شروط ابن سنان ، حيث ذكر أن الكلمة يجب أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح (١٦) • ولم يعتد ابن الأثير بهذا الشرط لأن عدم جريان الكلمة على العرف العربي لا يوجب لها حسنا ولا قبحا ، وإنما يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله من الألفاظ (١٧) •

٣ - أن تكون اللفظة خفيفة على الألسنة ، لذيدة على الأسماع ، حاوة الذوق ، وهذا الشرط يوجب عدم وجود تنافر في الكلمة أو ثقل فيها ، أو نبو في السمع عند سماعها •

وقد أشار ابن سنان الى ذلك (١٨) ، كما بين ابن الأثير أن السمع أساس في الحكم على الألفاظ بالحسن أو القبح (١٩) •

٤ - أن تكون اللفظة مألوفة في الاستعمال ، فلا تكون وحشية ، ويقرب معناها فلا يبعد تناولها •

والمقصود بهذا الشرط إخراج القريب الوحشي من دائرة الفصاحة ، وقد ذكره بن سنان (٢٠) كما ذكره ابن الأثير (٢١) •

(١٦) ينظر سر الفصاحة : ٦٧ •

(١٧) المثل السائر : ١٧٥/١ •

(١٨) سر الفصاحة : ٥٥ •

(١٩) المثل السائر : ٩١/١ ، ١٦٩ •

(٢٠) ينظر سر الفصاحة : ٥٦ •

(٢١) ينظر المثل السائر : ١٧٥/١ - ١٨٠ •

٥ - أن يكون اللفظ مختصا بالجزالة والرقعة ، والجزالة لا تعنى الوحشية ، والرقعة تعنى الوحشية ، والرقعة لا تعنى الركافة
وقد أخذ العلوى هذا من كلام ابن الأثير وضرب نفس الأمثلة التي ذكرهما (٢٢) .

ومن عرضنا لكلام العلوى في فصاحة الكلمة نرى أنه لم يأت بجديد ولم يصف شيئا إلى ما سبق أن ذكره ابن سنان ، وما ذكره ابن الأثير ، نعم قد فرق العلوى شروط فصاحة الكلمة بين ناحيتين : تأليف حروف الكلمة ، والكلمة ذاتها ، ولكنها فكرة لا عائد من ورائها ، ولا تغير من الأمر شيئا .

الخطيب القزويني (ت ٥٧٣٩ هـ) :

تناول الخطيب مصطلحي الفصاحة والبلاغة بالشرح والتحليل ، في مقدمة كتابيه « التلخيص » و « الايضاح » وأشار في بداية الحديث عنهما الى اختلاف الناس في تفسيرهما ، وبين أن كلا من الفصاحة والبلاغة تقع صفة لمعنيين : الكلام والمتكلم ، فيقال : قصيدة فصيحة أو بليغة ، وشاعر بليغ أو غصيح ، كما يقال : رسالة فصيحة أو بليغة ، وكاتب بليغ أو غصيح ، وتختص الفصاحة بوقوعها وصفا للمفرد ، فيقال : كلمة فصيحة ، ولا يقال : كلمة بايغة (١) .

وتفريق الخطيب بين الفصاحة والبلاغة من حيث وقوعهما وصفا للكلام والمتكلم ، واختصاص الفصاحة بوقوعها وصفا للكلمة دون البلاغة قد سبق اليه ابن سنان الخنجاوي ، وتبعه فيه ابن الأثير (٢) كما أسلفنا بيانه .

ويرى الشيخ عبد المتعال الصعيدي أن الخطيب اعتمد في تقسيم البلاغة والفصاحة على ما جاء في « حسن التوسل » لأبي الثناء الحلبي (٣) . وهذا غير دقيق لسببين :

١ - أن هذا الكلام ورد عند ابن سنان وتبعه فيه ابن الأثير ، وهما سابقان للحلبي .

٢ - أن الحلبي لم يذكر هذا التقسيم في حديثه عن البلاغة والفصاحة ، ولكنه قال : البلاغة أن يبلغ المتكلم بعبارة كنه مراده ، من إيجاز بلا إحلال ، وإطالة في غير أملا . والفصاحة : خلوص الكلام من التعقيد ، وتبسيط : البلاغة في المعاني ، والفصاحة في الألفاظ ، قال :

(١) بغية الايضاح : ١٢/١ ، ١٢ ، والتلخيص : ٢٤ .

(٢) ينظر في الفصاحة : ٤٩ ، ٥٠ والمثل السائر : ٩٢/١ ، ٩٤ .

(٣) بغية الايضاح : ١٢/١ .

معنى بليغ ، ولفظ فصيح ، والفصاحة خاصة تقع على المفرد ، يقال :
كلمة فصيحة ولا يقال : بليغة وأنت تريد المفرد (٤) •

يبين بعد هذا فصاحة المفرد ، وفصاحة الكلام ، ولم يتحدث عن
فصاحة المتكلم ولا عن البلاغة بنوعيهما (٥) •

وهذا يثبت بعد كلام الخطيب عن كلام الطبري ، وعدم اعتماده
عليه في التقسيم •

ولم يعال الخطيب لعدم وصف الكلمة بالبلاغة الا بقوله : لا يقال
كلمة بليغة ، وعلى السعد ذلك بعدم السماع ، اذ لم يسمع عن العرب
كلمة بليغة (٦) •

وقيل في تعليل ذلك : ان البلاغة معناها المطابقة لمقتضى الحال ،
وهذه المطابقة انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد ،
فلا تتحقق في المفرد ، انما تتحقق في الجملة المفيدة •

ورد السعد وغيره هذا التعليل بما حاصله : ان هذا التعليل انما
يقم ان سلم الا بلاغة الا ما ذكر ، فاذا جاز أن تكون ثم بلاغة أخرى
يصح وجودها في الكلمة غير المطابقة ، لم يكن ذلك علة في عدم وصف
الكلمة بالبلاغة ، فان قال هذا المعلق : لا معنى للبلاغة في كلام العرب
الا هذا المعنى ، وهو محال في الكلمة ، فقد عاد الى انتفاء السماع ،
وهو ما علق به السعد ومن تبعه (٧) •

(٤) حسن التوسل : ١٠٣ •

(٥) ينظر حسن التوسل : ١٠٢ - ١٠٤ •

(٦) المختصر (ضمن الشروح) : ٧٤/١ •

(٧) مختصر السعد ، وحاشية الصبوقي ، ومواهب الفتاح : ٧٤/١ •

وهذا الرد مبنى على أمر مفروض لا وجود له في الحقيقة ، فلا
 يصح في ابطال التعليل الصحيح المبنى على تفسير البلاغة طبقا لما
 انتهى اليه العلماء ، ومن ثم فهو تعليل مقبول ، اضافة الى أنه
 لا يتعارض مع ما قالوه من عدم السماع ، والجمع بينهما قوة للتعليل ،
فصاحة الكلمة :

وتحدث الخطيب عن فصاحة الكلمة المفردة فقال : فصاحة المفرد
 هي خلوصه من تنافر الحروف ، والغرابة ، ومخالفة القياس (٨) .
 وبذلك جعل لفصاحة الكلمة ثلاثة شروط :

- ١ — خلوها من تنافر الحروف .
 - ٢ — خلوها من الغرابة .
 - ٣ — خلوها من مخالفة القياس .
- وفصل كل شرط منها كما سيتضح فيما يلي :

١ — تنافر الحروف :

بين الخطيب أنه على قسمين :

الأول : ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان ،
 وعسر النطق بها ، كما في كلمة « العهخع » .

والثاني : ما هو دون ذلك في الثقل ، كما في كلمة « مستشزِر » في
 قول امرئ القيس :

غدائره مستشزرات الى العلا

تضل المدارى في مثني ومرسل (٩)

(٨) بغية الايضاح : ١٢/١ .

(٩) السابق : ١٢/١ ، ١٣ .

وهذا الشرط مستفاد مما ذكره ابن سنان من كون الكلمة مؤلفة من حروف متباعدة ، وغير مكروهة في السمع ، ومعتدلة التأليف . وقد اعتبره السكاكي في فصاحة الكلمة كما بيضا في حديثنا عنه .

ولم يعرف الخطيب التتافر ، وعرفه السعد بأنه : وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (١٠) . كما لم يبين ضابط التتافر ولا مرجع الحكم به ، وبين السعد ومن تبعه أن الضابط في ذلك هو الذوق الصحيح ، فما يعده ثقيلًا متعسر النطق به فهو متتافر ، سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ، ولا يصلح قرب المخارج أو بعدها ضابطًا للتتافر لعدم اطراده فيهما (١١) . وهذا رأى ابن الأثير كما أسلفنا بيانه .

٢ - الغرابة :

بين الخطيب معناها وهو أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفته الى أحد شيئين :

١ - أن يبحث عنها في كتب اللغة المبسوطة كما في لفظتي « تكأ كأتتم » بمعنى اجتمعتم ، و « افرنقعوأ » بمعنى انصرفوا .

٢ - أن تخرج على وجه بعيد كلفظ « مسرجا » في قول العجاج :

وفاحما ومرسنا مسرجا

فانه لم يعرف ما أراد بقوله « مسرجا » حتى اختلف في تخريجه، فقيل : هو من قولهم للسيوف سريجية منسوبة الى قين يقال له سريج،

(١٠) المطول : ١٨ .

(١١) مختصر السعد ، وحاشية الدسوقي ، ومواهب الفتح .

٨٠/١ ، ٨١ .

يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السرجي • وقيل : من السراج ،
يريد أنه في البريق كالسراج • وهذا يقرب من قولهم « سرج وجهه »
بكسر الراء : أى حسن • وسرج الله وجهه أى بهجه وحسنه (١٢) •

وهذا الشرط من الشروط التى اعتبرها ابن سنان الخفاجى ،
والمثالان اللذان ذكرهما الخطيب و اردان ضمن ما مثل به الغرابة •

وللسبكى نظر فى تفسير الخطيب للغرابة ، لأن تفسيره لها يقتضى
أن تكون غرابة معنى لا غرابة كلمة ، ومن ثم مال الى أن الغرابة هى
قلة الاستعمال ، كما يقتضيه كلام السكاكى (١٣) • فمن شروط فصاحة
الكلمة عنده دورانها على ألسنة العرب الفصحاء (١٤) •

ولعل هذا ما جعل السعد يفسر الغرابة بكون الكلمة وحشية غير
ظاهرة المعنى ، ولا مألوغة الاستعمال (١٥) • فجمع فى تفسير لها بين
كلام الخطيب وكلام السكاكى •

ولم ينظر الخطيب الى الغريب باعتبار الناطقين به وزمانهم ، ومن
ثم لم يقسمه من هذه الناحية ، وقسمه بعض شراح التلخيص بهذا
الاعتبار قسمين : غريب حسن وغريب قبيح ، فالغريب الحسن لا يعاب
استعماله على العوب الخالص دون المولدين لأنه لم يكن وحشيا عندهم ،
وهو لا يخل بالفصاحة ، ومنه غريب القرآن والحديث الشريف ، والغريب
القبيح يعاب استعماله مطلقا ، وهو الوحشى الغليظ ، ويجمع بجانب الغرابة

(١٢) بغية الايضاح : ١٥/١ ، ١٦ •

(١٣) غروس الأفراح : ٨٧/١ •

(١٤) مفتاح العلوم : ٤١٦ •

(١٥) المطول : ١٨ •

الثقل على السمع ، ومنه : « جحيش » بمعنى فريد ، و « جفخت »
بمعنى فخرت (١٦) .

وهم في هذا التقسيم تابعون لابن الأثير ، فهو الذى ذهب الى
هذا التقسيم واهتم بتفصيله وضرب الأمثلة له (١٧) .

وإذا كان الخطيب لم يتعرض في تفسير الغرابة لبيان موقفه من
غريب القرآن الكريم ، وغريب الحديث الشريف ، فان تعريفه للغرابة
يخرجها من دائرتها ، لأنه يقصد بالغريب : الوحشى المهجور الذى
يحتاج الى بحث في الموسوعات اللغوية الكبرى ، وذلك ينطبق على
الكلمات التى توشك أن يميته الزمن ، ويستلعبها التاريخ ، أما ما يعده
العلماء من غريب القرآن والحديث فهو مستعمل ودائر على الألسنة
وليس وحشياً متوعراً ، انه الغريب الحسن الذى يناقض المبتذل بجزالته
وعلو طبقتة ، ولا صلة له بالغريب الخارج عن الفصاحة (١٨) .

٣ - مخالفة القياس :

ولم يذكر الخطيب ضابطاً لهذا الشرط ، ومثل له بقول الشاعر :

الحمد لله العلى الأجل

فلفظ « الأجل » غير فصيح لمخالفته القياس ، فان قياسه
« الأجل » بالادغام (١٦) .

وعرف السعد مخالفة القياس بقوله : أن تكون الكلمة على خلافه

(١٦) المطول المطول : ١٨ ، ومواهب الفتاح : ٨٣/١ .

(١٧) ينظر المثل السائر : ١٧٥/١ ، ١٧٦ .

(١٨) ينظر خصائص التراكم : ٣٤ ، ٣٥ .

(١٩) بغية الايضاح : ١٦/١ ، ١٧ .

قانون مفردات الألفاظ المتوسطة ، أعنى على خلاف ما ثبت عن
الوضع (٢٠) •

فالمخالفة تعنى أن تكون الكلمة مخالفة لما يثبت عن الواضع، سواء
خالفت القياس الصرفي المستنبط من تتبع لغة العرب أو خالفته •

وعلى هذا يعد من الفصيح كل ما وافق الثابت عن الواضع وكان
مخالفا للقانون الصرفي ، كما في الشواذ الثابتة سمعا ، دون أن تكون
خاضعة للقواعد الصرفية ، مثل : استحوذ ، وعوز ، وآل ، فان القياس :
استحاذ ، وعار ، وأهل ، وقد جاءت مخالفة لهذا القياس ، ومع ذلك
فهى فصيحة ، لموافقتها ما ثبت عن الواضع (٢١) •

ولما كانت العبرة بما ثبت عن الواضع ، أثر بعض العلماء تعبير
« مخالفة الوضع » على تعبير « مخالفة القياس » لأنه أنسب بالمعنى
المراد (٢٢) •

ويدخل في مخالفة القياس اللغوي كل ما تنكره اللغة لمأخذ لغوي
أو صرفي (٢٣) وقد سبق ابن سنان الى إيضاح ذلك ، وأشار الى أن
الضرورات الشعرية التي أجازها اللغويون كمصرف ما لا ينصرف ، وقصر
المحدود وغير ذلك ، لا تؤثر كثيرا في فصاحة الكلمة ، ولكنه يؤثر صيانة
الكلمة عنها ، لأن الفصاحة تنبئ عن اختيار الكلمة وحسنها ، وهذه

(٢٠) مختصر السعد : ٨٨/١ ، والمطول : ١٩ •

(٢١) حاشية السوقي : ٨٨/١ • والمنهاج الواضح : ٢٦ •

(٢٢) منهاج الواضح : ٢٤ •

(٢٣) بغية الإيضاح : ١٧/١ •

(٢٤) سر الفصاحة : ٧٣ ، ٧٤ •

الضرورات صفات نفس فيها فيجب اطراحها (٢٤) ولم يبين الخطيب موقفه من هذه الضرورات ، وظاهر كلامه يقتضى أن كل ضرورة ارتكبتها شاعر تخرج الكلمة عن الفصاحة (٢٥) .

وهذه الشروط الثلاثة لفصاحة الكلمة ، قد أوردها الشهاب الحلبي ، وعرضنا لها عنده ، ولكنه لم يفصل الكلام فيها كما فصل الخطيب ، ولا يمكن الحكم بنقل الخطيب عن الشهاب ، لأن هذه الشروط وردت عند ابن سنان ، كما وردت في كلام السككي الذي هو أساس تلخيص الخطيب وايضاحه ، كما وردت في كلام بدر الدين بن مالك .

شرط فيه نظر :

وعرض الخطيب اشروط من شروط فصاحة الكلمة عند بعض البلاغيين وهو : عدم كراهة الكلمة في السمع ، وأشار الى أن له نظرا فيه . فقال : وقيل : فصاحة المفرد هي خلوصه مما ذكر ، ومن الكراهة في السمع ، بأن تمتع الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة ، فان اللفظ من قبيل الأصوات ، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تكره سماعه ، كلفظ « الجرشي في قول أبي الطيب :

كريم الجرشي شريف النسب

أي كريم النفس . وفيه نظر (٢٦) .

وعدم كراهة الكلمة في السمع من الشروط التي اعتبرها ابن سنان في فصاحة الكلمة ، اذ بين أن اللفظة الفصيحة نجد لها حسنا في السمع

(٢٥) ينظر عروس الأفراح : ٨٨/١ .

(٢٦) بغية الايضاح : ١٧/١ ، ١٨ . وصدر البيت : مبارك الاسم .

اعز اللقب .

وقبولا بخلاف ما يكرهه السمع وينبى عنه فهو غير فصيح ومن أمثلته
لفظ « الجرشى » بمعنى النفس في قول أبى الطيب السابق (٢٧) •

ويرى ابن الأثير أن السمع أساس في الحكم على الألفاظ بالحسن
أو القبح ، لأن الألفاظ من قبيل الأصوات ، فما استلذه السمع منها فهو
الحسن ، وما كرهه فهو القبح (٢٨) •

وأشأنه الدسوقي الى أن قائل هذا بعض معاصري الخطيب
القزويني (٢٩) • ولا شك في أنه استفاد هذا الشرط من ابن سنان
الخفاجي ، اذ هو السابق الى ذكره كما أسلفنا •

وقد ذكر الخطيب أن له نظرا في هذا الشرط ، ولكنه لم يفصح عن
هذا النظر • ووجه السعد هذا النظر بأن الكراهة في السمع داخله تحت
الغربة المفسرة بالوحشية ، اظهور أن الجرشى من قبيل تكأ كآتم ،
وافرنقعوا ، وغيرها (٣٠) •

وقيل في توجيهه : ان الكراهة في السمع وعدمها راجعة الى قبح
الصوت وعدم قبحه ، لا الى ذات اللفظ ، فكم من لفظ فصيح يستكره
في السمع اذا أدى بصوت منكر ، وكم من لفظ غير فصيح يستلذ سماعه
اذا أدى بصوت طيب ، وحينئذ لو احترز عن الكراهة في السمع ، لخرج
كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها ، بسبب نطق قبيح الصوت (٣١) •

ورد السعد على هذا التوجيه بما حاصله : لا نسام أن الكراهة
في السمع وعدمها انما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ ،

(٢٧) سر الفصاحة : ٥٥ ، ٥٦ •

(٢٨) المثل السائر : ١/٩١ ، ١٦٩ •

(٢٩) حاشية الدسوقي : ١/٨٩ •

(٣٠) المطول : ١٩ •

(٣١) المطول : ١٩ ، ومواهب الفتاح ١/٩٢ ، ٩٣ •

أذ لو كان كذلك لزم أن يكون الجرشي غير مكروه في السمع الا اذا سمع
من قببح الصوت ، وليس كذلك ، للقطع بكراهته دون مرادفة وهو
النفس وان نطق به حسن الصوت (٣٢) •

كما قيل في توجيه نظر الخطيب : ان الكراهة في السمع ان أدت
الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر ، والا فلا تخل بالفصاحة •

وعلق السعد على هذا التوجيه بأن ضعفه ظاهر (٣٣) • وانما كان
ضعيفا لأنه قيد الكراهة المخلة بالفصاحة بأن تنفضى الى التنافر ، وعند
ذلك تكون داخلة فيه ، بينما الذى شرط خلوص الكلمة منها ، لم يقيدھا
بذلك ، اذ لو قيدھا به لم يكن ثمت داع للنص عليها اكتفاء بالتنافر ،
كما أنه لم يجعل الكراهة قسمين : مخلة بالفصاحة وغير مخلة بها ، انما
شرط خلو الكلمة من الكراهة على العموم •

ومن رد الخطيب لشرط الكراهة في السمع نفهم أنه يعتبر الشروط
الثلاثة التي ذكرها هي أسس فصاحة الكلمة ، وما عداها داخل فيها ،
أو ظاهر لا يحتاج للنص عليه ، أو غير معتبر عنده في فصاحة الكلمة •

ووجه حصر فصاحة الكلمة في خلوها من هذه العيوب الثلاثة أن
الكلمة لها مادة وهي حروفها ، وصورة وهي صيغتها ، ومعنى ، وحينئذ
فجميعها اما في مادتها وهو التنافر ، أو في صورتها وهي مخالفة القياس ،
أو في معناها وهو الغرابة (٣٤) •

(٣٢) حاشية الدسوقي : ٩٠/١ ، وينظر المطول : ١٩ ، ومواهب

الافتاح : ٩٣/١ •

(٣٣) المطول : ١٩ •

(٣٤) حاشية الدسوقي : ٧٦/١ •

علامة كون الكلمة فصيحة :

وبعد أن بين الخطيب شروط فصاحة الكلمة ذكر علامة يستدل منها على فصاحتها وهي : أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربييتهم لها كثيرا ، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها (٣٥) •

وهذه العلامة سبق إليها السكاكي (٣٦) ، وأخذها الخطيب عنه ، وتعبه السبكي فيها ، فقد قال بعد أن ذكرها : وقوله : أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها ، فيه نظر : لاستزامه أن مراتب الفصاحة لا تتفاوت ، لأنه إذا كان استعمالهم لها أكثر من غيرها ، وجعلناه دليل الفصاحة ، فلا يكون غيرها نصيبا بحال : ولا يقال : قوله كثيرا يرفع هذا الهم ، لأنه إنما يقصد بقوله أن يكون استعمالهم لها كثيرا ، كون الكلمة ليس لها مرادف ، فكثر استعمالها دليل فصاحتها ، أما إذا كان كلمتان مترادفتان ، فقد شرط في فصاحة أحدهما الأكثرية ، ولا شك أن رتب الفصاحة متفاوتة ، وأو كان مراده الكثرة من كلمة لها مرادف ، لما قال : أو أكثر ، لأن الأكثر كثير (٣٧) •

وعلى هذا فالأدق أن يقتصر على الجزء الأول من هذه العلامة ، وهو : أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربييتهم لها كثيرا ، لتحاشي هذا النظر •

وبهذا ينتهي حديثنا عن فصاحة الكلمة عند الخطيب القزويني ، وقد رأينا أنه جمع شروط فصاحة الكلمة في ثلاثة شروط ، وطرح ما عداها ، وعلى رأيه ومنهجه سار البلاغيون من بعده • وهذا ما دعانا إلى تأخير الكلام عنه رغم تقدمه على بعض العلماء السابقين •

(٣٥) بغية الايضاح : ١٨/١ •

(٣٦) مفتاح العلوم : ٤١٦ •

(٣٧) عروس الأفراح : ٩٤/١ •

وهذه الشروط الثلاثة وان كانت تجمع جل ما قاله العلماء السابقون من شروط إلا أنها في حاجة إلى شرط كان ينبغي للخطيب أن ينص عليه وهو عدم ابتذال الكلمة ، لأهمية هذا الشرط في فصاحة الكلمة ، وعدم اندراجها فيما ذكره من شروط •

ولسنا مع الشيخ عبد المتعال الصعيدي في قوله : ان ابتذال الكلمة لا يعيها ، ما دامت معانى الكلام جيدة ، مستنداً في ذلك إلى ما اختاره ابن شرف القيرواني ، وما عليه بعض نقاد الانجليز الذين يرون أن الابتذال يكون في الفكرة لا في الكلمة (٣٨) • لأن الفكرة الجيدة تحتاج إلى ألفاظ جيدة تبرزها في مظهر حسن ، وحلة أنيقة ، ولنا المثل الأعلى في القرآن الكريم الذي جمع أسمى المعاني في أبعد الألفاظ ، وهو ما يجب أن تخضع أسلوبه مقاييس الفصاحة • والنقاد العرب مجمعون على أن ركافة الكلمة وابتذالها مما يفسدها ويهجنها ، ومن أراغ معنى كريماً فليتمس له لفظاً كريماً ، فان حق المعنى الشريف ، اللفظ الشريف ، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما (٣٩) •

(٣٨) بغية الايضاح : ١٤/١ • والبلاغة الماليتي : ١٩ •

(٣٩) البيان والتبيين : ١/١٣٥ •

خاتمة

تتبعنا فيما سبق مقاييس فصاحة الكلمة في تراث البلاغيين ، بدءاً من ظهور الملاحظات النقدية الفطرية ، وانتهاء بالخطيب القزويني .

وقد رأينا في خلال هذه المسيرة ، أن هذه المقاييس بدأت بملاحظات نقدية فطرية ظهرت على السنة الشعراء والخطباء والبلغاء ، وتطورت الى وصايا ونصائح وردت في صحف الأدباء والعلماء ، وسجل الجاحظ كثيراً من هذه الملاحظات والوصايا ، وأضاف إليها من فكره ، مما جعلها تتأخذ طورا جديدا يهتم فيه بدراستها وشرحها والتوسع فيها ، حتى بلغت مرحلة الازدهار على يدى ابن سنان الخفاجي .

وانصرف جهد من جاء بعده الى الضبط والتلخيص ، أو الشرح والتحليل ، مع مناقشة بعض آرائه ، حتى وصل الأمر الى الخطيب القزويني فضبط مقاييس فصاحة الكلمة في خلوها من عيوب ثلاثة : تنافر الحروف ، والغرابية ، ومخالفة القياس ، وقد ملكت هذه المقاييس الثلاثة زمام الفكر البلاغي في فصاحة الكلمة حتى يومنا هذا .

بيد أن بعض الباحثين في العصر الحديث لهم وجهات نظر في بعض المقاييس البلاغية لفصاحة الكلمة ، أو بعض الأمثلة التي أوردها البلاغيون ، وهذا ما لم نشأ أن نعرض له في هذا البحث ، آمين أن نتاح لنا فرصة أخرى نفصل فيها الحديث عن ذلك .

والله الموفق والمستعان . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المراجع

- ١ - أثر القرآن في اللغة العربية - أحمد حسن الباقوري - دار المعارف •
- ٢ - أصول البلاغة - كمال الدين البحراني - ت د • عبد القادر حسين - دار الشروق ١٩٨١ م •
- ٣ - الاشارات والتبهيّات في علم البلاغة - الجرجاني - ت د • عبد القادر حسين - نهضة مصر ١٩٨٢ •
- ٤ - الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - ط دار الكتب المصرية •
- ٥ - الأقصى القريب في علم البيان - التتوخي - ط السعادة ١٣٢٧ هـ •
- ٦ - الأكسير في علم التفسير - الطوفي - ت د • عبد القادر حسين - مكتبة الآداب ١٩٧٧ •
- ٧ - بغية الايضاح - القزويني والصعيدى - مكتبة الآداب •
- ٨ - البلاغة تطوّر وتاريخ - د • شوقي ضيف - دار المعارف •
- ٩ - البلاغة العالية - عبد المتعال الصعيدى - مكتبة الآداب •
- ١٠ - البيان والتبيين - انجاحظ - ت عبد السلام هارون - دار الفكر - بيروت •
- ١١ - التبيان في علم المعاني والبديع والبيان - الطيبي - ت د • هادي عطية - بيروت •
- ١٢ - التلخيص - القزوينى - شرح البرقوقى - دار الفكر العربى - بيروت •

- ١٣ - الجامع الكبير في صناعة المنظف والمقصور - ابن الأثير -
 ت د مصطفى جواد ود. جميل سعيد - ط المجمع العلمي
 العراقي ١٩٥٦ •
- ١٤ - جوهر الكنز - ابن الأثير الحلبي - ت د. محمد زغول سلام
 - منشأة المعارف •
- ١٥ - حاشية الدسوقي على مختصر السعد - محمد الدسوقي -
 عيسى الحلبي •
- ١٦ - حسن التوسل الى صناعة الترس - شهاب الدين الحلبي -
 ت أكرم عثمان - بغداد ١٩٨٠ م •
- ١٧ - الخيوان - الجاحظ - ت عبد السلام هارون - مصطفى
 الحلبي - القاهرة •
- ١٨ - خصائص التراكيب - د. محمد أبو موسى - مكتبة زهبة -
 القاهرة •
- ١٩ - الخصائص - ابن جنى - ت التجار - ط دار الكتب المصرية
 ١٩٥٥ •
- ٢٠ - دلائل الاعجاز : عبد القاهر الجرجاني - ت المراتي •
- ٢١ - سر صناعة الاعراب - ابن جنى - مصطفى الحلبي - ١٩٥٤ •
- ٢٢ - سر الفصاحة - ابن سنان الخفاجي - ت عبد المتعال الصعيدي
 - مكتبة صبيح •
- ٢٣ - الصحاح - الجوهري - ت أحمد عطان - ط ٢ - ١٩٨٢ -
 القاهرة •

- ٢٤ - الصناعتين - العسكري - ت البجاوى وأبى الفضل -
ط عيسى الحلبي •
- ٢٥ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز -
العلوى - ط المقتطف •
- ٢٦ - عروس الأفراح - بهاء الدين السبكي - ط عيسى الحلبي •
- ٢٧ - الغرابة في الحديث النبوي - د عبد الفتاح البركاوى -
مطبعة حسان - القاهرة •
- ٢٨ - قانون البلاغة - البغدادى - ت د محسن غياض - مؤسسة
الرسالة - بيروت •
- ٢٩ - المثل السائر - ابن الأثير - ت د الحوفى ود طهانة - نهضة
مصر •
- ٣٠ - المختصر - سعد الدين التفتازانى - ضمن الشروح - ط عيسى
الحلبى •
- ٣١ - المدخل الى دراسة البلاغة - د فتحى فريد - النهضة المصرية
- ٣٢ - المصباح فى المعانى والبيان والبديع - بدر الدين بن مالك -
ت د حسنى عبد الجليل - مكتبة الآداب - ١٩٨٩ •
- ٣٣ - المطول - سعد الدين التفتازانى - ط أحمد كامل •
- ٣٤ - معجم المصطلحات البلاغية - د أحمد مطلوب - المجمع
العلمى العراقى •
- ٣٥ - مفتاح العلوم - الميكاكى - ت نعيم زرزور - الكتب العلمية
بيروت •

- ٣٦ — من بلاغة القرآن — د. أحمد بدوي — نهضة مصر .
- ٣٧ — منهاج البلغاء وسراج الأدباء — حازم القرطاجني — ت الحبيب
ابن الخوجة — بيروت .
- ٣٨ — المنهاج الواضح للإبلاغة — حامد عوني — ط ٢ — ١٩٥١ .
- ٣٩ — مواد البيان — علي بن خلف الكاتب — ت د. حسين عبداللطيف
— جامعة الفاتح — طرابلس ١٩٨٢ .
- ٤٠ — مواهب الفتاح — ابن يعقوب المغربي — ط عيسى الحلبي .
- ٤١ — نقد الشعر — قدامة بن جعفر — ت كمال مصطفى — ط ٣ —
القاهرة .
- ٤٢ — النكت في اعجاز القرآن — الرمانى — ت محمد خلف الله وزغلول
سلام — دار المعارف .
- ٤٣ — نهاية الايجاز في دراية الاعجاز — الرازى — ط الآداب —
١٣١٧ هـ .

موضوعات الكتاب

٣

مقدمة :

الفصل الأول

٥

فصاحة الكلمة عند المتقدمين

٥

بداية مطرية :

١٠

— العصر العباسي الأول :

١٤

— تأليف الكتبي :

١٤

— الجاعظ :

٢٠

— قدامة بن جعفر :

٢١

— أبو هلال العسكري .

٢٥

— علي بن خلف الكاتب :

٢٨

— ابن منان الخفاجي :

٤٥

— عبد القاهر الجرجاني

الفصل الثاني

٤٧

فصاحة الكلمة عند المتأخرين

٤٧

البغدادى :

٤٨

— السكاكي :

٥٠

— ابن الأثير :

٧٤

— البحراني :

٧٤

— حازم القرطاجنى :

٨٨

— بحر الدين بن مالك :

- ٩٥ — الطسوف :
- ٩٧ — الشهاب الحلبي :
- ٩٨ — محمد الجرجاني :
- ١٠٠ — ابن الأثير الحلبي :
- ١٠٥ — الطيبي :
- ١٠٦ — التتوخي :
- ١٠٩ — يحيى بن حمزة العلوي :
- ١١٥ — الخطيب القزويني :
- ١٢٧ — خاتمة :
- ١٢٩ — المراجع :

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩١/٧٦٢٤